

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry Of Higher Education And Scientific Research

جامعة محمد خيضر - بسكرة

University Mohamed Khider BISKRA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

Department of Financial Sciences and Accounting



مطبوعة علمية بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس:

التسيير المالي

مدعمة بأمثلة محلولة

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس (ل م د) تخصص: محاسبة وجباية

إعداد الدكتور:

تومي ابراهيم

السنة الجامعية: 2021-2022



(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)
سورة النمل: الآية 19.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فهرس المحتويات		
	محاوور المطبوعه (المحاضرات)	محاوور الفرعية للبرنامج (عناصر المحاضرة)
5	تقديم	تقديم المقياس
7	المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة ومدخل للتسيير المالي (الإدارة المالية)	1- مفهوم المؤسسة
9		2- الوظيفة المالية في المؤسسة
10		3- مفهوم الادارة المالية ووظائفها
11		4- المدخل الحديث للإدارة المالية
11		5- وظائف الإدارة المالية
12		6- أهمية الإدارة المالية
13		7- أهداف الإدارة المالية
17	المحاضرة الثانية: تحليل القوائم المالية	1- الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي لسنة 2007
20		2- حسابات النتائج وتحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG)
25		3- جدول سيولة الخزينة
25		4- جدول تغيرات الأموال الخاصة
26		5- الملحق
26		6- مثال توضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة والأرصدة الوسيطة للتسيير
27		7- حل المثال التوضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة والأرصدة الوسيطة للتسيير
35	المحاضرة الثالثة: التحليل المالي	1- مفهوم التحليل المالي
35		2- أهمية التحليل المالي
36		3- أهداف التحليل المالي
36		4- طرق التحليل المالي
37		5- أدوات التحليل المالي
38		6- المقومات الأساسية للتحليل المالي
38		7- الأطراف التي يهملها التحليل المالي
41	المحاضرة الرابعة: التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق	1- مفهوم التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق
41		2- مبادئ ترتيب ومعالجة عناصر الميزانية وفق التحليل سيولة/إستحقاق
44		3- طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية
44		4- التحليل بواسطة التوازنات المالية
48		5- مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

49	6- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق	
55	1- مفهوم الميزانية الوظيفية	المحاضرة الخامسة: التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي
55	2- المفهوم الوظيفي للمؤسسة	
56	3- بناء الميزانية الوظيفية	
58	4- محتوى الميزانية الوظيفية	
59	5- إعادة معالجة بعض العناصر	
60	6- مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي	
62	7- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي	
67	1- الأدوات المستخدمة في التحليل المالي الوظيفي	المحاضرة السادسة: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
68	2- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG	
69	3- الاحتياج في رأس المال العامل BFRG	
70	4- الخزينة الصافية الاجمالية	
72	5- مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	
72	6- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	
75	1- مفهوم النسب المالية	المحاضرة السابعة: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
75	2- أهمية النسب المالية	
75	3- أنواع النسب المالية	
82	4- مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية	
83	5- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية	
87	1- جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات)	المحاضرة الثامنة: التحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل)
87	2- أهداف جدول التمويل	
88	3- إعداد و تكوين جدول التمويل	
88	4- الجزء الأول من جدول التمويل	
91	5- الجزء الثاني من جدول التمويل	
93	6- التحليل من خلال جدول التمويل	
94	7- الانتقادات الموجهة لجدول التمويل	
95	8- مثال توضيحي حول جدول التمويل	
96		
101	1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة	المحاضرة التاسعة: التحليل المالي الديناميكي (جدول تدفقات الخزينة)
102	2- أهداف جدول تدفقات الخزينة	
103	3- أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة	
105	4- طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة	
112	5- مثال توضيحي حول جدول تدفقات الخزينة	
113	6- حل المثال التوضيحي حول جدول تدفقات الخزينة	

117	1- مفهوم عتبة المردودية	المحاضرة العاشرة:
117	2- أهداف عتبة المردودية	التخطيط المالي من
118	3- إفتراضات تحليل عتبة المردودية	خلال تحليل
118	4- إستخدامات تحليل عتبة المردودية	التعادل (تحليل
119	5- تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بنقطة التعادل	عتبة المردودية
121	6- طرق حساب نقطة التعادل	
123	7- عيوب تحليل التعادل	
124	8- مثال توضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية	
124	9- حل المثال التوضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية	
130	1- المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية)	المحاضرة الحادية
131	2- المردودية الاقتصادية	عشر:
131	3- الرفع المالي	الرفع المالي والرفع
134	4- الرفع التشغيلي	التشغيلي والرفع
134	5- الرفع المشترك (الكلي)	المشترك
135	6- مثال توضيحي حول الرفع المالي والرفع التشغيلي والرفع المشترك	
136	7- حل المثال التوضيحي حول الرفع المالي والرفع التشغيلي والرفع المشترك	
138	1- المكونات الرئيسية للأصول المتداولة	المحاضرة الثانية
138	2- إدارة المخزون	عشر:
141	3- نموذج ويلسون (WILSON) لمراقبة المخزون	إدارة الأصول
142	4- الكمية الاقتصادية المثلى من المخزون	المتداولة وسياسة
142	5- إدارة المدينين او سياسة الائتمان	رأس المال العامل
143	6- سياسة منح الائتمان	
144	7- العوامل المؤثرة على حجم الأموال المستثمرة في الذمم	
144	8- سياسة الائتمان لدى المؤسسات الكبرى	

تقديم المقياس:

يعتبر ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير عموماً أحد أهم الميادين العلمية والمعرفية التي يمكن للطالب الدارس به الاستفادة منه، وكغيره من ميادين التكوين على مستوى الجامعة، فإن ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير يتضمن مجموعة من المقاييس تساهم كل منها، في إثراء رصيد الطالب العلمي و المعرفي، ونحن في السداسي السادس سوف نتناول مقياس التسيير المالي الذي يعد مقياساً مهماً بالنسبة للطالب المتخرج في الطور الأول ليسانس.

إن نجاح واستمرارية المؤسسات الاقتصادية يعتمد إلى حد كبير، على مدى جودة و كفاءة القرارات المتخذة على مستوى هذه المؤسسات، ويعتبر قرار التمويل و الاستثمار جوهر الوظيفة المالية، وعليه يتوقف نجاح المؤسسة أو إخفاقها، ويسمح هذا الحقل المعرفي (التسيير المالي) بتكوين الكوادر البشرية في مجال التحليل المالي و الاستثماري و المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل، حيث يتوجب على الطالب المتخرج إكتساب المهارات اللازمة التي تؤهله وتمكنه من القدرة على التحليل والاهتداء إلى الاختيار الأنسب، حيث يسمح دراسة هذا المقياس باكتساب المعارف والمهارات التالية:

- التحكم في الأدوات والأساليب و التقنيات المعتمدة في التحليل والتخطيط والرقابة على القرارات المالية؛
 - القدرة على تقييم و الاختيار بين البدائل التمويلية المتاحة بكفاءة وفعالية؛
 - القدرة على تقييم الفرص الاستثمارية بكفاءة وفعالية؛
 - القدرة على التحليل المالي و القراءة الصحيحة للمؤشرات المالية بكفاءة وفعالية من أجل التنبؤ بالمستقبل وتحديد الاحتياجات التمويلية للمؤسسة بدقة، لأن العلم للتنبؤ و التنبؤ للتمكن.
- وعلى هذا الأساس، فإن دراسة هذا التخصص محاسبية و جباية أو هذا الحقل المعرفي (التسيير المالي) سوف يسمح للطالب المتخرج بالحصول على العديد من فرص العمل في العديد من المجالات ذات الصلة بالعلوم المالية والمحاسبية، وأهمها:
- العمل في مجال المالية والمحاسبة لدى المؤسسات العمومية والخاصة؛
 - العمل كمحلل مالي و استثماري في مكاتب الدراسات والاستشارات المالية و المحاسبية ومكاتب الخبرة المحاسبية؛
 - العمل في المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى؛
 - العمل في الهيئات و الإدارات العمومية.

لقد جاءت هذه المطبوعة وفقاً لعرض التكوين ليسانس تخصص: محاسبية وجباية لجامعة محمد خيضر بسكرة، وتم إعدادها بطريقة منهجية ومنطقية، حيث تضمنت إثني عشر محاضرة مدعمة بأمثلة توضيحية محلولة، نأمل أن تكون مرجعاً مفيداً لطلبتنا الأعزاء.

المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة و مدخل للتسيير المالي (الإدارة المالية)

- 1- مفهوم المؤسسة؛
- 2- الوظيفة المالية في المؤسسة؛
- 3- مفهوم الادارة المالية و وظائفها؛
- 4- المدخل الحديث للإدارة المالية؛
- 5- وظائف الإدارة المالية؛
- 6- أهمية الإدارة المالية؛
- 7- أهداف الإدارة المالية.

المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة و مدخل للتسيير المالي(الادارة المالية)

تمهيد:

إن تقديم تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر في غاية الصعوبة، وذلك بسبب تعقد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي ووجوده في محيط يتسم بالتعقيد من جهة، و نظرا لتباين و اختلاف آراء الاقتصاديين كذلك من جهة أخرى، و يرجع ذلك لعدة أسباب نوجزها فيمايلي: (عدون، 1998 صفحة 08)

- التطور المستمر الذي عرفته و شهدته المؤسسة الاقتصادية في أشكالها القانونية وفي طرق تنظيمها منذ ظهورها؛
- اتساع و تشعب نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أماكن مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
- اختلاف التوجهات الاقتصادية والإيديولوجية لهذه المؤسسات، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين لها، وعليه نتج عنه تقديم تعاريف مختلفة للمؤسسة.
- ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

1. مفهوم المؤسسة:

يمكن تعريف المؤسسة بأنها "اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج او تبادل سلع او خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد، وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق و الكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى" (عدون، 1998 صفحة 10).

و نظرا لما سبق ذكره، سنحاول إعطاء مفهوم للمؤسسة وذلك وفقا لوجهات نظر مختلفة و أهمها:

1.1. المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعدما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينتج عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة، وينتج عنها ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض،

والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف التي تساهم في تكوين هذه القيمة وأبرزهم مختلف الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

1.2. المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات.

1.3. المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية: تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات الاقتصادية لأنها تلعب دورا هاما في الاقتصاد، فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة، وتختلف باختلاف المعايير التي تعتمد عليها المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالمدى القصير، أو المتوسط، أو حتى الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات، لذلك لا بد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية دقيقة.

1.4. المؤسسة خلية اجتماعية: يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبر حسب هذا المفهوم النقطة الأساسية لنشاط المؤسسة، فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي، ووظيفة اجتماعية حساسة وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمّع بشري يسعى لتحقيق الأهداف المختلفة.

1.5. المؤسسة كنظام: ينطلق أصحاب هذا الفكر من فرضية أنه يمكن حل العديد من المشاكل من خلال النظر إلى المؤسسة على أنها نظام مفتوح يتكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها (المواد المستعملة، الهيكل التنظيمي، إجراءات العمل، الثقافة التنظيمية، العمال... الخ) وأن المؤسسة في نفس الوقت هي جزء من نظام أكبر هو المحيط أو المجتمع الذي تتواجد فيه، وعليه وفق هذا المنظور فالمؤسسة هي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها والمترابطة والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي: (النظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي)، ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فإن ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة، ويتمثل الهدف العام للمؤسسة في التكيف مع المحيط العام للمؤسسة وينقسم بدوره إلى أهداف

فرعية، فمثلا الهدف التجاري يتمثل في التكيف مع المحيط التجاري للمؤسسة والهدف الفرعي الإنتاجي يتمثل في التكيف مع محيط الإنتاجي لها، أما الهدف الفرعي المالي فيتمثل في التكيف مع محيطها المالي.

2. الوظيفة المالية في المؤسسة:

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في المؤسسات، فلا يمكن للمؤسسة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... الخ دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد مجالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

1.2. تعريف الوظيفة المالية: تعرف الوظيفة المالية بأنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الاهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي.

2.2. أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة: الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها (التحليلية والعامة)، إضافة إلى قرارات التمويل والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسيير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

- تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بواسطة التمويل بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة؛

- تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وإدارتها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي؛

- تساهم الوظيفة المالية في مساعدة المدراء الماليين في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة؛

- تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمؤسسة، كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق والمستحقات.

3. مفهوم الادارة المالية و وظائفها:

1.3. مفهوم الادارة المالية: لقد تعددت تعاريف الإدارة المالية، إلا أن هذه التعاريف بقيت مستمدة من مهام ومسؤوليات المدير المالي في حد ذاته، ورغم وجود بعض الاختلافات في مهام ومسؤوليات رجال الإدارة المالية والتي تختلف باختلاف قطاع النشاط وطبيعته وكذا حجمه، ومن بين هذه التعاريف نذكر: **الإدارة المالية:** هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبانجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة (آخرون، 1995 صفحة 317)

الإدارة المالية: هي الوظيفة الخاصة بوضع خطط التمويل و الحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي الى زيادة فعالية عمليات و انجازات المؤسسة الى أقصى حد ممكن (اللحج، 2006 صفحة 13).

الإدارة المالية: تنطوي على كل ما يتعلق بالأموال في المؤسسة من خلال كيفية التخطيط والحصول على الأموال و الاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي له نفس الأهمية للمؤسسة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات، وبصفة عامة احتياجات مالية دائمة ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة (توفيق، 1999 صفحة 523).

الإدارة المالية: هي الادارة التي تهتم بتقدير حجم الأموال وكيفية الحصول عليها(مصادر التمويل) و تخصيص هذه الأموال بشكل أمثل لتعظيم ثروة الملاك. (السنفي، 2013، صفحة 15).

الإدارة المالية: وتتمثل في مفهوم الدائرة المالية ويعني أنها الجهاز الذي يقع تحت مسؤوليته مهمة إدارة الأنشطة المالية التنفيذية داخل المؤسسة، ويكون المدير المالي هو المسؤول على إدارته. (فيصل، 2013، صفحة 23).

الإدارة المالية: هي الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المتعلقة بالتمويل منها مصادر التمويل المختلفة بالإضافة الى القرارات المتعلقة بالاستثمار بالشكل الذي يحقق زيادة قيمة المؤسسة في السوق.

الإدارة المالية: هي وظيفة تهتم بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المحدد حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي سواء كان فني أم حقيقي. (تايه النعمي، 2011 صفحة 17)

4. المدخل الحديث للإدارة المالية:

لقد تطور مفهوم الادارة المالية بسرعة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان الاهتمام في الماضي منصبا على عملية الحصول على الأموال، ولهذا كانت المعالجة تهتم بالوسائل والمؤسسات التي يمكن عن طريقها الحصول على الأموال، وخاصة الطويلة الأجل، حيث لم يعد يقتصر على عملية الحصول على الأموال، بل اتسع لكي يتناول أيضا الاستخدام الأمثل لهذه الأموال، فقد حدث تحول آخر انتقل بدراسة الادارة المالية من الأسلوب الوصفي الى الأسلوب التحليلي، ذلك الأسلوب الذي يتلاءم مع المضمون الجديد لها، وهدف الوظيفة المالية طبقا لهذا المدخل ليس مجرد الحصول على الأموال اللازمة للإدارة التشغيلية، ولكن أن تقرر مع هذه الادارات حجم الأموال التي تستخدم و الأغراض التي يتوجه إليها كذلك، وعلى ضوء تكلفة و مدى توافر المصادر البديلة للأموال.

كان الاهتمام في الماضي مقتصرًا على جانب الخصوم من الميزانية العمومية، أما الآن فقد امتد الاهتمام لكي يشمل الموازنة بين حجم ومكونات ونمو كل من جانبي الأصول والخصوم (كردي، 2010) 5. وظائف الإدارة المالية:

يتمثل الدور الأساسي للوظيفة المالية في خدمة السياسة العامة للمؤسسة، وذلك عن طريق مد الوظائف الأخرى بكل الامكانيات المالية اللازمة لبلوغ أهدافها الخاصة، ومن ثم الوصول لأهداف المؤسسة (Griffiths, 1996 p. 73) بالإضافة الى توقع ودراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة وذلك من خلال وضع مخططات تمويل وموازنات ومخطط للخزينة (autres, 1998 p. 30) تضطلع الادارة المالية في المؤسسات الاقتصادية بوظائف متعددة و متنوعة مهمتها تحقيق الأهداف المسطرة و تختلف هذه الوظائف باختلاف طبيعة عمل المؤسسة و حجمها ونشاطها، إلا أنها تشترك في مضمون واحد وهو المساعدة في تحقيق الهدف، ومن وظائف الإدارة المالية ما يلي:

1.5. وظيفة التنبؤ و التخطيط المالي: يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، ولقد عرفه "هينري فايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير

المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

2.5. القيام بتنظيم الوظيفة المالية: يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتواصل نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده مع الفوائد... الخ، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر.

3.5. الرقابة المالية: تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فإن على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها ثم معالجتها.

4.5. استثمار الأموال: إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة... الخ، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

5.5. قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.

6. أهمية الإدارة المالية:

تستمد الإدارة المالية أهميتها من كون أن القرارات المالية شديدة التأثير على حياة المؤسسة، بالإضافة إلى أن جميع القرارات الإستراتيجية للمؤسسة يترتب عليها العديد من التكاليف والإيرادات أيضا التي تؤثر على نتائج المؤسسة، لذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور وعرض القضايا على مجلس الإدارة مع إعداد تقارير وافية وملمة بالجانب المالي (مكيد، وآخرون، 2016 صفحة 10).

وتستمد الإدارة المالية أهميتها كذلك من أهمية العلاقة بينها و الوظائف الأخرى، ذلك لأنها تعد الوظيفة المسؤولة على توفير الأموال لدعم نشاط الوظائف الأخرى، فالوظيفة المالية تقوم بالحصول على المال من خلال اختيار التوليفة المناسبة بين المصادر الداخلية للمال والمصادر الخارجية.

7. أهداف الإدارة المالية:

تهدف الإدارة المالية الى تحقيق هدف تعظيم الربح و تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات الموضوعه في المؤسسة، وبالتالي فإن الاهتمام الأساسي للإدارة المالية ينصب على تلك القرارات و التصرفات التي لها تأثير على قيمة المؤسسة، وعلى كيفية تحقيقها في المستقبل، وهو ما يطلق عليه بالربحية وكذا على درجات المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات (المغوب، 1991 صفحة 14)

وهناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والازدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

1.7. تعظيم الأرباح: يعني تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها:

• العائد على حقوق الملكية؛

• العائد على الأصول؛

• الفرق بين النفقات والإيرادات؛

• العائد على الأموال المستثمرة؛

• الزيادة في المخرجات عن المدخلات.

وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كميّار لاتخاذ القرارات لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المؤسسة، وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي لها.

2.7. تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة: ويعني ذلك مضاعفة ثروة المؤسسة وتعظيم القيمة المالية للمؤسسة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد، ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمؤسسة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد.

3.7. تحقيق سيولة ملائمة: تبين لنا السيولة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تاريخ استحقاقها المتوقعة منها وغير المتوقعة، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمؤسسة من أجل مقابلة الالتزامات التي عليها من أجل عدم تعرضها لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي:

- السيولة هي القدرة على تحويل بعض الأصول إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر؛
- السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها؛
- السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

4.7. تحقيق الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها ونموها، وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناء مختلف أنواع الأصول، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل أصولها.

يتضح مما سبق أن السيولة والربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان، ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما حيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك لارتفاع عائدها، وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المؤسسة لمخاطر عالية.

5.7. تحقيق النمو: يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع والاستمرار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقا من الأرباح المتراكمة التي تحققها.

المحاضرة الثانية: تحليل القوائم المالية

- 1- الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي لسنة 2007؛
- 2- حسابات النتائج و تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG)؛
- 3- جدول سيولة الخزينة؛
- 4- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- 5- الملحق؛
- 6- مثال توضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة و حسب الوظيفة و الأرصدة الوسيطة للتسيير؛
- 7- حل المثال التوضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة و حسب الوظيفة و الأرصدة الوسيطة للتسيير؛

المحاضرة الثانية: تحليل القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر الميزانية و حسابات النتائج و الملاحق من مخرجات النظام المحاسبي، التي يستند عليها كمرحلة من مركبات النظام الإعلامي للمؤسسة أثناء القيام بمختلف الدراسات و التحليل بما في ذلك التحليل المالي، فمن خلال النظام المحاسبي المالي، تم اعتماد قوائم مالية جديدة وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة؛ حيث أن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم ختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تتمثل في ما يلي:

الميزانية: تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

حسابات النتائج: يتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء؛

جدول تدفقات الخزينة: ويتضمن التغيرات التي تحدث في الميزانية وحساب النتائج، ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة؛

جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشككة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية؛

الجدول الملحقة: وهي ملحقات تحتوي الطرق المحاسبية المعتمدة وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية وحساب النتائج.

1. الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي لسنة 2007:

طبقاً للمادة 25 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي تتولى سنوياً إعداد كشوف مالية تشتمل على:

- الميزانية؛
 - حساب النتائج؛
 - جدول سيولة الخزينة؛
 - جدول تغير الأموال الخاصة؛
 - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.
- ويتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للمؤسسة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات،...)، تاريخ إقفال القوائم المالية،

العملة المستعملة في قياس القوائم المالية، حيث يتم عرض هذه القوائم بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

1.1 مفهوم الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF): حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

2.1 نموذج الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF): يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي من خلال الشكل اللاحق، حيث نلاحظ بأن هناك 3 أعمدة:

- العمود الأول "ملاحظة": يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق،
- العمود الثاني "N": يخص مبالغ السنة الحالية،
- العمود الثالث "N-1": يخص مبالغ الدورة السابقة.

الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي

جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية السابقة	الدورة N-1
	الأصول غير المتداولة					
20	القيم الثابتة المعنوية					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	الامتيازات والحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	القيم الثابتة المادية					
211	الأراضي					
212	مباني					

					القيم الثابتة المادية الأخرى	218
					القيم الثابتة في شكل امتياز	22
					القيم الثابتة الجاري انجازها	23
					القيم الثابتة العينية الجاري انجازها	232
					القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها	237
					<u>القيم الثابتة المالية</u>	
					فارق الاقتناء - Good will	207
					مساهمات وح دائنة ملحقة بمساهمات	26
					سندات الفروع المنتسبة	261
					ح دائنة ملحقة بشركات في حالة مساهمة	265
					قيم ثابتة مالية أخرى	27
					السندات المثبتة الأخرى غير السندات	271
					المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	
					السندات التي تمثل حق الدين الدائن	272
					(السندات والقسائم)	
					السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	273
					القروض والحسابات الدائنة المترتبة على	274
					عقد إيجار-التمويل	
					الودائع والكفالات المدفوعة	275
					<u>الضرائب المؤجلة على الأصول</u>	133
					مجموع الأصول غير المتداولة	
					<u>الأصول المتداولة</u>	
					<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>	03
					مخزونات بضائع	30
					المواد الأولية واللوازم	31
					تموينات أخرى	32
					سلع قيد الإنتاج	33
					خدمات قيد الانتاج	34

					مخزونات المنتجات	35
					حسابات الغير	04
					الموردون المدينون	409
					الزبائن والحسابات الملحقة	41x
					المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
					الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
					الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة	44x
					المجمع والشركاء	45x
					مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
					الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات	48x
					الأصول المالية المتداولة	05
					القيم المنقولة للتوظيف	50
					البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
					الأدوات المالية المشتقة	52
					الصندوق	53
					مجموع الأصول المتداولة	
					المجموع العام للأصول	

جانب الخصوم

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			

			نتيجة السنة المالية	12
			مجموع الأموال الخاصة	
			<u>الخصوم غير المتداولة</u>	
			الضرائب المؤجلة على الخصوم	134
			المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية	15
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)	
			مجموع الخصوم غير المتداولة	
			<u>الخصوم المتداولة</u>	
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			الموردون والحسابات الملحقة	40x
			الزبائن الدائنون	419
			ديون أخرى	4xx
			ديون مالية أخرى	51x
			مجموع الخصوم المتداولة	
			المجموع العام للخصوم	

2. حسابات النتائج و تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG):

يتم الحصول على نتيجة الدورة من خلال حساب الفرق بين كل الإيرادات وكل الأعباء، ومن أجل الفهم الأفضل لكيفية تشكيل هذه النتيجة، من المهم حساب الفروقات الجزئية بين بعض الإيرادات و بعض الأعباء لوحدها. (Antraigue p. 2)

وكشف حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ التسديد أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، وحسب النظام المحاسبي المالي يوجد نوعين من حساب النتائج.

1.2. حساب النتائج حسب الطبيعة: يحلل الأعباء حسب طبيعتها و يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : القيمة المضافة للاستغلال، الفائض الإجمالي على الاستغلال، النتيجة العملياتية،

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة غير العادية،
النتيجة الصافية للسنة المالية، ويكون حساب النتائج حسب الطبيعة وفق الجدول التالي:

حساب النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من.....إلى.....

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال		X		
72	التغير في المخزون		X		
73	الإنتاج المثبت		X		
74	إعانات الاستغلال		X		
	إنتاج السنة المالية (1)		XX		
60	المشتريات المستهلكة	X			
62 - 61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	X			
	استهلاك السنة المالية (2)	XX			
	القيمة المضافة للاستغلال (3) = (1) - (2)		XX		
63	أعباء المستخدمين	X			
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	X			
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)		XX		
75	الإيرادات العملية الأخرى		X		
65	الأعباء العملية الأخرى	X			
68	المخصصات للاهلاكات والمؤونات	X			
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		X		
	النتيجة العملية (5)		XX		
76	الإيرادات المالية		X		
66	الأعباء المالية	X			
	النتيجة المالية (6)		XX		
	النتيجة العادية قبل الضريبة (7) = (5) + (6)		XX		
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X			

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

		X	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	692-693
	X		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
		X	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
	XX		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	
	X		العناصر غير العادية - الإيرادات	77
		X	العناصر غير العادية - الأعباء	67
	XX		النتيجة غير العادية (9)	
	XX		النتيجة الصافية للسنة المالية (10) (1)	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم 2008/03/25، ص:30.

2.2. حساب النتائج حسب الوظيفة: يحل الأعباء (التكاليف حسب وظيفتها) ويسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: هامش الربح الإجمالي، النتيجة العملياتية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة الصافية للسنة المالية، ويكون حساب النتائج حسب الوظيفة وفق الجدول التالي:

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

أرصدة الدورة السابقة N-1	ملاحظة	المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان
		X	X	رقم الأعمال تكلفة المبيعات
		XX		هامش الربح الإجمالي
		X	X	إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية
			X	الأعباء الإدارية
			X	أعباء أخرى عملياتية
		XX		النتيجة العملياتية

(1) هناك عناصر أخرى خاصة بالكشوف المالية المدمجة مثل: النتيجة الصافية للمجموع المدمج.

			X	الأعباء حسب طبيعتها:
			X	- مصاريف المستخدمين
			X	- مخصصات الاهتلاكات
			X	- أعباء حسب طبيعتها أخرى
		X		الإيرادات المالية
			X	الأعباء المالية
		XX		النتيجة العادية قبل الضريبة
			X	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			X	تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
		XX		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			X	الأعباء غير العادية
		X		الإيرادات غير العادية
		XX		النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم 2008/03/25، ص:31.

3.2. تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير:

إنتاج السنة المالية: يتمثل في اجمالي المنتجات المصنعة من طرف المؤسسة والإيرادات المتولدة عن النشاط الاستغلالي، وهو مؤشر مرجعي للحكم عن القدرة الانتاجية للمؤسسة، ويدخل في حسابه أربع حسابات وهي:

إنتاج السنة المالية = رقم الاعمال (ح70) \pm التغير في المخزونات (ح72) + الإنتاج المثبت (ح73) + إعانات الاستغلال (ح74)

- ح70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة.
- ح72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
- ح73: الإنتاج المثبت، اي إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة.
- ح74: إعانات الاستغلال.
- إستهلاك السنة المالية: يتمثل في استهلاكات الدورة.

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة+الخدمات الخارجية(د61)+الاستهلاكات الخارجية الأخرى (د61).

– د60: المشتريات المستهلكة: من البضائع المباعة والمواد الأولية والتموينات الأخرى...

– د61: الخدمات الخارجية، أي الخدمات المستلمة من الغير.

– د62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

القيمة المضافة: تعبر عن الاضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال:

قياس معدل نمو المؤسسة: بالاعتماد على العلاقة التالية: يستخدم رصيد $VAex$ في قياس نمو المؤسسة بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$C = (VAex_n - VAex_{n-1}) / VAex_n$$

حيث:

▪ $VAex_n$ = القيمة المضافة في السنة n ؛

▪ $VAex_{n-1}$ = القيمة المضافة في السنة $n-1$ ؛

▪ C = معدل النمو.

قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: من خلال الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

إجمالي فائض الاستغلال:

هو رصيد التدفقات الحقيقية للاستغلال أي مقياس للثروة المالية المحققة من النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وهو القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين (د63) - والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (د64)

النتيجة العملية:

عبارة عن رصيد دورة الاستغلال، عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى (د75) - الأعباء العملياتية الأخرى (د65) - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة (د68) + استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات (د78).

النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض والأعباء المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض:

النتيجة المالية = المنتجات المالية (د76) - الأعباء المالية (د66).

النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (د695 و د698) - (د692 و د693)

النتيجة غير العادية (الاستثنائية): وهي عبارة عن الفرق بين العناصر غير العادية (المنتجات) والعناصر غير العادية (الأعباء):

النتيجة غير العادية = العناصر غير العادية (المنتجات) (د77) - والعناصر غير العادية (الأعباء) (د67).
النتيجة الصافية للسنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

3. جدول سيولة الخزينة:

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، كما يظهر معلومات حول استعمال هذه السيولة، وسيتم التطرق له بالتفصيل في المحاضرات القادمة الخاصة بتحليل الديناميكي.

4. جدول تغيرات الأموال الخاصة:

هو تحليل للحركات التي أثرت على كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، أما المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول فتخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛

- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والمسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5. الملحق:

يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، وتكون الملاحظات الملحقة بهذه الكشوف موضوع عرض منظم، حيث يحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومات الموافقة في الملاحظات الملحقة.

6. مثال توضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة و حسب الوظيفة والأرسطة الوسيطة للتسيير:

إليك المعلومات التالية و المستخلصة من حسابات النتائج لمؤسسة ما بتاريخ: N/12/31:

مجموع منتجات الأنشطة العادية 4360000؛ مجموع الأنشطة العادية 3700000؛ منتجات عملياتية أخرى 1523000؛ مشتريات بضائع مبيعة 900000؛ منتجات مالية 352000؛ أعباء عملياتية أخرى 699000؛ مجموع الإستخدامات 7440000؛ مجموع الأموال الخاصة 6500000؛ إسترجاع الاستغلال عن خسائر القيمة...؟

معلومات إضافية:

معدل الضريبة على النتائج العادية هو 25%؛ معدل الادماج 40%؛ المنتجات المالية ضعف الأعباء المالية، القيمة المضافة للاستغلال 850000؛

و أن توزيع الأعباء حسب طبيعتها على مختلف الوظائف كمايلي:

المبالغ	الوظيفة
525000	وظيفة الشراء
700000	الوظيفة التجارية
480000	الوظيفة الادارية

و أن نسب توزيع الأعباء حسب الوظيفة كمايلي:

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

البيان	ح602-ح608	ح61	ح62	ح63	ح64	ح68	المجموع
وظيفة الشراء	%12	%12	%4	%12	%12	%48	%100
الوظيفة التجارية	3	1,25	1,75	4	10	15	35
الوظيفة الادارية	%10	%5	%7,5	%5	%10	%62,5	%100

مع العلم ان المنتجات و الأعباء المتبقية معدومة.

المطلوب:

1. إعداد جدول النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة مع حساب نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة توزيع القيمة المضافة.

7. حل المثال التوضيحي حول جدول النتائج حسب الطبيعة و حسب الوظيفة والأرصدة الوسيطة للتسيير

1. إعداد جدول النتائج حسب الوظيفة:

حساب رقم الأعمال:

$$\text{معدل الادمج} = \frac{\text{القيمة المضافة للإستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

أي:

$$\frac{850000}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} = \%40$$

ومنه يصبح:

$$\text{رقم الأعمال خارج الرسم} = \frac{850000}{0,4}$$

إذن يصبح رقم الأعمال خارج الرسم:

$$\text{رقم الأعمال خارج الرسم} = 2125000$$

حساب النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = مجموع إيرادات الأنشطة العادية – مجموع أعباء الأنشطة العادية

بالتعويض بالقيم نجد:

$$3700000 - 4360000 = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}$$

تصبح:

$$660000 = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}$$

حساب النتيجة العادية قبل الضريبة:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}}{1 - \text{معدل الضريبة على النتائج العادية}} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة}$$

وبالتالي تصبح:

$$\frac{660000}{0,25 - 1} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة}$$

و تكون النتيجة العادية قبل الضريبة تساوي:

$$880000 = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة}$$

حساب النتيجة المالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{الإيرادات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

بما أن المنتجات (الإيرادات) المالية هي ضعف الأعباء المالية، فإن الأعباء المالية هي نصف المنتجات المالية، وبالتالي، الأعباء المالية هي (2/352000 = 176000)، وبالتعويض بالقيم تصبح:

$$176000 - 352000 = \text{النتيجة المالية}$$

و عليه النتيجة المالية تصبح تساوي:

$$176000 = \text{النتيجة المالية}$$

حساب النتيجة العملياتية:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{النتيجة المالية}$$

بالتعويض بالقيم تصبح:

$$176000 - 880000 = \text{النتيجة العملياتية}$$

إذن النتيجة العملياتية تساوي:

$$704000 = \text{النتيجة العملياتية}$$

حساب تكلفة البضاعة المباعة:

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مشتريات البضاعة المباعة} + \text{أعباء وظيفة الشراء}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$525000 + 900000 = \text{تكلفة البضاعة المباعة}$$

وبالتالي تصبح:

$$1425000 = \text{تكلفة البضاعة المباعة}$$

حساب هامش الربح الاجمالي:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \text{رقم الأعمال الرسم خارج} - \text{تكلفة المبيعات}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$1425000 - 2125000 = \text{هامش الربح الاجمالي}$$

وبالتالي تصبح:

$$700000 = \text{هامش الربح الاجمالي}$$

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

		1071000	المشتريات المستهلكة	60
		204000	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	62 - 61
		1275000	استهلاك السنة المالية (2)	
	85000		القيمة المضافة للاستغلال(3)=(1)-(2)	121
		167000	أعباء المستخدمين	63
		311000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	64
	372000		الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)	122
	1523000		الإيرادات العملياتية الأخرى	75
		699000	الأعباء العملياتية الأخرى	65
		852000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	68
		360000	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و م	78
	704000		النتيجة العملياتية(5)	123
	352000		الإيرادات المالية	76
		176000	الأعباء المالية	66
	176000		النتيجة المالية(6)	124
	880000		النتيجة العادية قبل الضريبة(7)=(5)+(6)	125
		220000	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	698-695
		-	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	693-692
	436000		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
		370000	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
	660000		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	126
	0		العناصر غير العادية - الإيرادات	77
		0	العناصر غير العادية - الأعباء	67
	0		النتيجة غير العادية(9)	127
	660000		النتيجة الصافية للسنة المالية(10)	128

إعداد جدول النتائج حسب الوظيفة:

أرصدة الدورة السابقة N-1	ملاحظة	المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان
		2125000	1425000	رقم الأعمال تكلفة المبيعات
		700000		هامش الربح الإجمالي
		1523000	700000	إيرادات أخرى عملياتية
			480000	التكاليف التجارية
			699000	الأعباء الإدارية
			360000	أعباء أخرى عملياتية
				استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
		704000		النتيجة العملياتية
				الأعباء حسب طبيعتها:
			-	- مصاريف المستخدمين
			-	- مخصصات الاهتلاكات
			-	- أعباء حسب طبيعتها أخرى
		352000	176000	الإيرادات المالية
				الأعباء المالية
		880000		النتيجة العادية قبل الضريبة
			220000	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			-	تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
		660000		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			0	الأعباء غير العادية
		0		الإيرادات غير العادية
		660000		النتيجة الصافية للسنة المالية

حساب المردودية الاقتصادية:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الإستخدامات}}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\frac{372000}{7440000} = \text{نسبة المردودية الإقتصادية}$$

نجد:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = 5\%$$

حساب المردودية المالية:

$$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة المردودية المالية}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\frac{880000}{6500000} = \text{نسبة المردودية المالية}$$

وبالتالي تصبح نسبة المردودية المالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = 13,53\%$$

وهي هي نسبة جيدة لأنها أعلى من نسبة المردودية الإقتصادية وهو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، لأن ممارسي التحليل المالي يعتبرون أنه مهما كان قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة، لا ينبغي أن تكون نسبة المردودية المالية أقل من 10%.

المحاضرة الثالثة: التحليل المالي

- 1- مفهوم التحليل المالي؛
- 2- أهمية التحليل المالي؛
- 3- أهداف التحليل المالي؛
- 4- طرق التحليل المالي؛
- 5- أدوات التحليل المالي؛
- 6- المقومات الأساسية للتحليل المالي؛
- 7- الأطراف التي يهتمها التحليل المالي؛

المحاضرة الثالثة: التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي إحدى تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل زيادة تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها.

1. مفهوم التحليل المالي: لقد تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين ونذكر منها:

التحليل المالي: هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة لهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل. (الحياي، 2014 صفحة 21)

التحليل المالي: هو عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداة المنشأة بغرض اتخاذ القرارات. (مطر، 1997 صفحة 6)

التحليل المالي: هو "مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة و تحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل" (الزعيبي، 2000 صفحة 157)

التحليل المالي: يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الايجابية و السلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي و يعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية (لسلوس، 2012 صفحة 15)

2. أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية في المؤسسة، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، حيث تظهر أهمية التحليل المالي أكثر من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها بتطبيق هذه الأداة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في العناصر التالية: (دشاش، 13-14 ديسمبر 2011)

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

- إكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- الحكم على مدى إدارة المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها.

3. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى تحقيق الأهداف التالية: (بومدين،

2018-2017 الصفحات 11-12)

- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، و محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن؛
- تقييم موقف المؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة و نقاط الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر حسابات النتائج؛
- يساعد المدير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
- يساهم في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة؛
- يسمح لإدارة المؤسسة برسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة؛
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة.

4. طرق التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي مجموعة من الطرق نلخصها فيما يلي: (قريشي، 2011 الصفحات 42-

43)

1.4 التحليل المالي التطوري: يقوم التحليل المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التحليل المالي التطوري على العناصر التالية:

تطور نشاط المؤسسة: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال (المبيعات) أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمحلل المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف.

تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

تطور هيكل دورة الاستغلال للمؤسسة: يتكون هذا الهيكل من الزبائن و الموردين و المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولابد من مراقبة تطورها باستمرار ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

تطور الهيكل المالي للمؤسسة: يتكون الهيكل المالي للمؤسسة من مصادر التمويل والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة عليها.

تطور المردودية: يستند هدف كل مؤسسة على تحقيق المردودية، لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2.4. التحليل المالي المقارن: يعتمد هذا التحليل على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة، وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو التي تشتغل في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المحلل المالي من خلال التحليل المالي المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خاصة في حالات المحيط غير المستقر.

3.4. التحليل المالي المعياري: وهو امتداد للتحليل المالي المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات.

5. أدوات التحليل المالي:

يسعى المحلل المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1.5. تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2.5. تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3.5. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4.5. تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

6. المقومات الأساسية للتحليل المالي:

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، و بناء على ما سبق، يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: (مطر، 2005 الصفحات 4-5)

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل،

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- أن يظهر الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.
 - أن يتسم المحلل نفسه بالموضوعية
 - أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بالمصداقية و الوثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- 7. الأطراف التي يهتما التحليل المالي:**

- هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة وتحرص على استخدام التحليل المالي كأداة للوصول إلى قرارات سليمة بهذا الخصوص نذكر منها: (محمد، 2005 الصفحات 18-19)
- 1.7. إدارة المؤسسة:** يعد التحليل المالي الذي تقوم به إدارة المؤسسة بمثابة أداة، تمكنها من تقييم السياسات المالية السابقة فيما يتعلق بالاستثمار واختيار بدائل التمويل المختلفة، الأمر الذي يمكنها من تشكيل مرتكزا أساسيا لوضع الخطط المالية المستقبلية بشكل سليم. كما أنه ونظرا لتزايد مسئوليات الإدارة أمام أطراف عدة منها المساهمين، الدائنين.... الخ، فإنها صارت تهتم بالتحليلات المالية والمؤشرات المختلفة للقيام بهذه المسئوليات على الوجه الأكمل.
- 2.7. المساهمون والمستثمرون المحتملون:** ينصب اهتمامهم بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تقييم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.
- 3.7. الدائنون (البنوك والموردون):** يركز الدائنون عند دراستهم للقوائم المالية للمؤسسة على تحليل المركز المالي والائتماني للمؤسسة، وذلك للتأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم.
- 4.7. الجهات الحكومية:** ومنها على وجه الخصوص مصالح الضرائب، حيث تهتم بقوائم الدخل للإطلاع على نتيجة النشاط في نهاية كل فترة لتحديد الضرائب المناسبة.

المحاضرة الرابعة: التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق

- 1- مفهوم التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق؛
- 2- مبادئ ترتيب ومعالجة عناصر الميزانية وفق التحليل سيولة/إستحقاق؛
- 3- طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية؛
- 4- التحليل بواسطة التوازنات المالية؛
- 5- مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق؛
- 6- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق.

المحاضرة الرابعة: التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق

تمهيد:

ظهر التحليل المالي التقليدي في بدايته كأداة للتحليل في يد البنكيين و الوسطاء الماليين، حيث استخدم كأداة مساعدة على اتخاذ قرارات الإقراض وذلك بتحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المالية، واعتمد هذا التحليل على مبدأي السيولة و الاستحقاق و ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة (قريشي، 2011 صفحة 49)

1. مفهوم التحليل المالي وفق منظور سيولة/إستحقاق:

يقوم التحليل الذمي على المفهوم القانوني للمؤسسة، وبالتالي فهو يوجه للأطراف الخارجية للمؤسسة باعتباره تحليل يهتم بدراسة الملاءة وخطر الإفلاس للمؤسسة، أي يهتم بخطر العسر المالي و التوقف عن الدفع، و يتمثل الهدف من هذا التحليل في تشخيص خطر الإفلاس المالي، أو بمعنى أدق خطر اللسيولة و عدم القدرة على التسديد على المدى القصير (الزيدي، 2000 صفحة 91) و بالتالي يظهر الزمن كمعيار أساسي وفقا لهذا المنظور من خلال مقارنة درجة استحقاق عناصر الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات، و يقصد بمبدأ الاستحقاق الفترة الزمنية اللازمة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد، أما مبدأ السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات إلى سيولة جاهزة ، و تقيم هذه العناصر بالقيم الإجمالية، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية.

2. مبادئ ترتيب و معالجة عناصر الميزانية وفق تحليل سيولة/إستحقاق:

يعتمد التحليل المالي الساكن بشكل مطلق على الميزانية المحاسبية التي تصور لنا الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة دون إعطاء رؤية ديناميكية (متحركة) لهذه الوضعية، وبالتالي عدم إظهار مختلف الحركات المالية أو التدفقات النقدية التي حدثت خلال الدورات المالية، و يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بإتباع مجموعة من المراحل وإجراء العديد من التغييرات الممنهجة.

1.2. مبادئ ترتيب عناصر الميزانية: ترتب عناصر الميزانية وفق معيار السيولة بالنسبة لعناصر الأصول و معيار الاستحقاق بالنسبة لعناصر الخصوم، فقد صنفت الأصول بناء على درجة السيولة المتزايدة من الأعلى نحو الأسفل، أما الخصوم فصنفت وفق درجة الاستحقاق المتزايد من الأعلى إلى الأسفل مع مراعاة مبدأ السنوية، الأمر الذي يتطلب معالجة وإعادة ترتيب كل عناصر الأصول و عناصر الخصوم على حد سواء، ونشير إلى أن عملية التصنيف تكون تبعا لما هو أكبر من سنة أو أقل بالنسبة لكل من درجة السيولة و الاستحقاق، وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون

بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة (الجارية) في جانب الأصول والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم.

2.2. معالجة عناصر الميزانية: قبل اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد كانت عناصر الميزانية تخضع للمعالجة للفصل بين الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من جهة، والأموال الدائمة والديون القصيرة الأجل من جهة أخرى، لكن بعد اعتماد هذا النظام، أصبحت الميزانية المحاسبية مبنية بطريقة مالية أكثر منها محاسبية.

ويتم تعديل وترتيب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما: مبدأ السيولة ومبدأ الإستحقاق كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما: (سعادة، 2008-2009 الصفحات 33-34-35)

1.2.2. الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل: (لسلوس، 2004 الصفحات 21-22)

1.1.2.2. مخزون الأمان: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

2.1.2.2. حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

3.1.2.2. الكفالات المدفوعة: يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على خلاف ذلك.

4.1.2.2. الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاع هذه الديون لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

5.1.2.2. المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

1.2.2. الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد عادة على أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات، و تشمل (لسلوس، 2004 الصفحات 22-23):

1.1.2.2. قيم الاستغلال: وتتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة، و المنتجات قيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.

2.1.2.2. القيم المحققة (القيم القابلة للتحقيق): تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل حقوق المؤسسة على الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

3.1.2.2. القيم الجاهزة: هي القيم التي تكون تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحسابات الجارية المفتوحة لدى الصكوك البريدية.

3. تعديل عناصر الخصوم: حسب مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين:

1.3. الأموال الدائمة: الأموال الدائمة هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

1.1.3. الأموال الخاصة: وتتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

2.1.3. الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي مدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2.3. الديون القصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة تقل عن السنة، وتشمل ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

4. طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية:

1.4. مؤونات الخسائر والتكاليف: يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي:

1.1.4. الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فعلا فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي سوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة (دين قصير الأجل).

2.1.4. الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا: هذه الخسائر المحتملة الوقوع سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها، لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

3.1.4. عدم حدوث أي خسائر: في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص لهذا الغرض يصبح غير مبرر، لذا سوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة تدمج ضمن الديون القصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.

2.4. ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

3.4. نتيجة السنة المالية: تعالج نتيجة السنة المالية بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة، أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع، أو توزع على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

5. التحليل بواسطة التوازنات المالية:

يستعمل التحليل المالي من أجل معرفة الحالة المالية للمؤسسة خلال لحظة أو فترة زمنية معينة من نشاطها و ذلك من خلال تحليل الميزانية التي تظهر التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة و التي تنتج عن سياسات مالية متبعة داخلها، و للتوصل إلى معرفة الحالة المالية لابد من استعمال أدوات و وسائل توصلنا إلى الحكم على الوضعية المالية الحاضرة أو المستقبلية، و نجد من بين هذه الأدوات التحليل بواسطة التوازنات المالية والتحليل بواسطة النسب المالية (الناصر، 2008-2009 صفحة 12)

1.5. رأس المال العامل: تسمح وسائل التحليل المالي بتشخيص و تحليل الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، وينتج التوازن المالي للمؤسسة من خلال التقارب الدائم بين سيولة الأصول و استحقاق

الخصوم، ويرتكز تحليل شروط التوازن المالي على دراسة مؤشرا أساسيا و المتمثل في رأس المال العامل الصافي الدائم (شريحة، 2013 صفحة 81)، وهناك عدة تعريفات لرأس المال العامل الصافي الدائم يمكن إبراز أهمها فيمايلي:

رأس المال العامل الصافي الدائم: "هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة".
رأس المال العامل الصافي الدائم: "هو هامش الأمان الذي يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى".

رأس المال العامل الصافي الدائم: "هو عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي وهناك أربع أنواع من رأس المال العامل والمتمثلة فيما يلي: (piget, 1998 p. 89)
الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي الدائم:

يختلف حجم رأس المال العامل الصافي من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطنها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه (سعادة، 2008-2009 صفحة 61) وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل الصافي الدائم وهي:

رأس المال العامل الصافي الدائم موجب: $FR > 0$ ، ويشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

رأس المال العامل الصافي الدائم معدوم: $FR = 0$ ، في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

رأس المال العامل الصافي الدائم: سالب $FR < 0$ ، في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1.1.5. رأس المال العامل الصافي الدائم: يعرف على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

من أعلى الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الدائم في أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الدائم} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الدائم من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الدائم} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2.1.5. رأس المال العامل الخاص: يبين رأس المال العامل الخاص مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة المتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بإمكانياتها الخاصة أي أموالها الخاصة دون الاستعانة بالموارد الأجنبية، ويتم حساب رأس المال العامل الخاص وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

3.1.5. رأس المال العامل الأجنبي(الخارجي): يبين رأس المال العامل الأجنبي قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا ينظر إلى الديون كمورد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، ويعبر عن رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

4.1.5. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الإستغلال، القيم المحققة، والقيم الجاهزة، ويعبر عن رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

2.5. الاحتياج في رأس المال العامل: وهو مرتبط بدورة الاستغلال و بالتسيير في المدى القصير أو المتوسط في حدود السنة المالية الواحدة، و تحليل التطور لما تملكه المؤسسة من استخدامات تتحرك لأقل من سنة في صورة مخزونات و حقوق لأجل، وما تحتاجه من مصادر تمويل لتمويله، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال الذي يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة (معمر، 2008 صفحة 74)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

ويعبر عنه كذلك بالفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة و الموارد الدورية لها، ويقصد بالموارد الدورية هي الديون القصيرة الأجل و السلفات المصرفية، أما الاحتياجات الدورية فهي قيم الاستغلال والقيم المحققة فقط باستثناء القيم الجاهزة، وبحسب الاحتياج في رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم المحققة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

وقد تم استبعاد القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا و لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية (ميلود، 2011 صفحة 53)

3.5. الخزينة الصافية: الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة عد استبعاد السلفات المصرفية، وتحسب وفق إحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الصافي الدائم} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

الحالات الممكنة للخزينة: من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

الحالة الأولى: حالة الخزينة الصفرية: تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل الصافي الدائم واحتياجات رأس المال العامل.

الحالة الثانية: حالة الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل الصافي الدائم مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

الحالة الثالثة: حالة الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

6. مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق:

إليك الميزانية المحاسبية لإحدى المؤسسات بتاريخ: 2005/12/31 كمايلي:

المبالغ	الخصوم	ح	القيمة الصافية	الإهلاكات و المؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول	ح
830000	الأموال المملوكة:	1	705000	195000	900000	الإستثمارات:	2
470000	- أموال جماعية	10	60000	90000	150000	-مصاريف إعدادية	20
280000	-احتياطيات	13	290000	60000	350000	-قيم معنوية	21
80000	-مؤونات الأخطار والتكاليف	19	250000	-	250000	-أراضي	22
			75000	45000	120000	-تجهيزات الإنتاج	24
			30000	-	30000	-تجهيزات إجتماعية	25
240000	الديون:	5	251500	18500	270000	المخزونات:	3
75000	-ديون الاستثمار	520	85000	-	85000	-بضاعة	30
70000	-قروض بنكية	521	110000	15000	125000	-مواد ولوازم	31
35000	-الموردين	530	41500	3500	45000	-منتجات نصف مصنعة	33
25000	-أوراق الدفع	583	15000	-	15000	-منتجات تامة الصنع	35
20000	-سلفات مصرفية	588	113500	7500	121000	الذمم:	4
15000	-النتيجة الاجمالية للدورة	88	18000	-	18000	-سندات المساهمة	421
			5000	-	5000	-كفالات مدفوعة	426
			22500	2500	25000	-الزبائن	470
			50000	5000	55000	-أوراق القبض	479
			10000	-	10000	-البنك	485
			8000	-	8000	-الصندوق	487
1070000	مجموع الخصوم		1070000	221000	1291000	مجموع الأصول	

فإذا علمت العناصر الإضافية التالية:

1. بعد إعادة تقدير التجهيزات الاجتماعية إتضح أن قيمتها قد إنخفضت بمقدار 6000 دج.
2. بعد فحص البضاعة قدرت قيمتها بـ 80000 دج، كما أن المواد و اللوازم عرفت هي الأخرى إنخفاضا بمقدار 10000 دج، أي أقل مما كان متوقعا.
3. يمثل مخزون الأمان نسبة 25% من القيمة الحقيقية للمواد واللوازم.
4. إتضح أن الزبائن المشكوك فيهم، لن يدفعوا ما قيمته 2500 دج، أي مقدار قيمة المؤونة المخصصة لهم.
5. هناك مبلغ 30000 دج من مخصصات مؤونة الأخطار و التكاليف سيخصص لتسديد تعويضات لأحد العمال المفصولين، أما الباقي فسيتم بوجه لبعض التزميمات تعتزم إدارة المؤسسة القيام بها بعد سنة ونصف.

6. ستقوم المؤسسة بتسديد 3/1 (ثلث) ديون الاستثمار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006.
 7. القروض البنكية سيسدد منها مبلغ: 50000 دج بداية 2006.
 8. توزع النتيجة الاجمالية كمايلي:
 - 30% منح تشجيعية للعمال، و 70% للإحتياجات.
 9. معدل الضريبة على الأرباح 30%.
- المطلوب:**

1. إعداد الميزانية المالية لهذه المؤسسة؛
2. إعداد الميزانية المالية المختصرة لهذه المؤسسة؛
2. حساب التوازنات المالية لهذه المؤسسة و مختلف رؤوس الأموال العاملة.

7. حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق منظور سيولة / إستحقاق:

1. يتم استبعاد قيمة المصاريف الاعدادية من الأصول وهي نقص في القيمة و أخذها بعين الاعتبار عند حساب فرق إعادة التقدير.
1. التجهيزات الاجتماعية: هذا يعني أن هناك إنخفاض في قيمة التجهيزات الاجتماعية بقيمة 6000 دج لتصبح قيمتها الحقيقية هي: 30000 دج - 6000 دج = 24000 دج.
2. هناك نقص في قيمة البضاعة بمقدار 5000 دج، حيث أصبحت قيمتها الحقيقية 80000 دج، كما أن الإنخفاض في قيمة المواد و اللوازم أقل مما كان متوقعا، حيث تم تخصيص مؤونة بمقدار 15000 دج في حين كان الانخفاض بمقدار 10000 دج فقط، أي أن هناك زيادة في قيمة المواد و اللوازم بمقدار الفرق:
- القيمة الاجمالية للمواد و اللوازم 125000 دج - مقدار الانخفاض 10000 دج = 115000 دج، أي هناك زيادة في القيمة بمقدار: 15000 - 10000 = 5000.
3. يمثل مخزون الأمان نسبة 25% من القيمة الحقيقية للمواد و اللوازم، إذن: مخزون الأمان يساوي: 115000 دج x 25% = 28750 دج.
- المخزون المتداول من المواد و اللوازم: 115000 دج - 28750 = 86250 دج.
4. إتضح أن الزبائن المشكوك فيهم، لن يدفعوا ما قيمته 2500 دج، أي القيمة الحقيقية للزبائن تصبح هي نفسها القيمة الصافية وهي: 22500 دج.
5. مؤونة الأخطار و التكاليف (80000 دج) منها: 30000 دج تعويض لأحد العمال المفصولين، وهو دين اتجاه المؤسسة على المدى القصير (أقل من سنة).

محاضرات في مقياس: التسير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

أما الباقي: 80000 دج - 30000 دج = 50000 دج فهو مخصص للترميمات بعد سنة ونصف (أكبر من سنة).

6. ستقوم المؤسسة بتسديد 3/1 (ثلث) ديون الاستثمار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، إذن:

75000 دج \times 3/1 = 25000 دج (ديون قصيرة الأجل أقل من سنة)، أما الباقي: 75000 دج -

25000 دج = 50000 دج يبقى كما هو ديون استثمار طويل الأجل (أكبر من سنة)

7. القروض البنكية سيسدد منها مبلغ: 50000 دج بداية 2006:

القروض البنكية: 50000 دج قروض قصيرة الأجل، والباقي: 70000 دج - 50000 دج = 20000

دج يبقى كما هو في القروض البنكية (طويلة الأجل أكبر من سنة).

8. توزع النتيجة الاجمالية كمايلي:

15000 دج \times 30% = 4500 دج (ضريبة على الأرباح وبالتالي ديون قصير الأجل لأن أجل

إستحقاقها أقل من سنة)

15000 دج - 4500 دج = 10500 دج الباقية توزع كمايلي:

10500 دج \times 30% = 3150 دج (منح تشجيعية للعمال وهي ديون قصير الأجل لأن أجل إستحقاقها

أقل من سنة)

10500 دج \times 70% = 7350 دج (إحتياطات وهي ديون طويلة)، وتصبح الإحتياطات الجديدة هي:

الإحتياطات = 280000 دج + 7350 دج = 287350 دج.

ويسجل في حساب (15) فرق إعادة التقدير كل زيادة أو نقصان في القيمة، حيث يصبح يساوي:

فرق إعادة التقدير:

نواقص القيمة: 60000 دج (مصاريف إعدادية) + 6000 دج (تجهيزات إجتماعية) + 5000 دج

(بضاعة) = 71000 دج

زوائد القيمة: 5000 دج (مواد ولوازم) = 5000 دج.

فرق إعادة التقدير = 5000 دج - 71000 دج = (66000) دج

ملاحظة: تم الأخذ بعين الإعتبار القيم الصافية و ليست القيم الإجمالية، وتصبح الميزانية المالية في

2005/12/31 كمايلي:

1. إعداد الميزانية المالية للمؤسسة في 2005/12/31:

المبالغ	الخصوم	القيمة الصافية	الأصول
---------	--------	----------------	--------

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

الأصول الثابتة:	690750	الأموال الدائمة:	811350
-قيم معنوية	290000	مجموع الأموال الخاصة:	741350
-أراضي	250000	- أموال جماعية	470000
-تجهيزات الإنتاج	75000	-احتياجات	287350
-تجهيزات إجتماعية	24000	-فرق إعادة التقدير	(66000)
-سندات المساهمة	18000	-مؤونات الأخطار والتكاليف	50000
-كفالات مدفوعة	5000	<u>الديون المتوسطة والطويلة الأجل:</u>	70000
-مخزون الأمان	28750	-ديون الاستثمار	50000
<u>قيم الاستغلال:</u>	<u>222750</u>	-قروض بنكية	20000
-بضاعة	80000	<u>الديون القصيرة الأجل:</u>	192650
-مواد ولوازم	86250	-قروض بنكية	50000
-منتجات نصف مصنعة	41500	-مؤونات أخطارو تكاليف(تعويضات)	30000
-منتجات تامة الصنع	15000	-ديون الاستثمار	25000
<u>قيم محققة:</u>	<u>72500</u>	-الموردين	35000
-الزبائن	22500	-أوراق الدفع	25000
-أوراق القبض	50000	-أرباح موزعة	3150
<u>قيم جاهزة:</u>	<u>18000</u>	-ضرائب واجبة الدفع	4500
-البنك	10000	-سلفات مصرفية	20000
-الصندوق	8000		
المجموع	1004000	المجموع	1004000

2. إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة في 2005/12/31:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	690750	68,80	الأموال الدائمة	811350	80,81
الأصول المتداولة	313250	31,20	الديون قصيرة الأجل	192650	19,19
المجموع	1004000	%100	المجموع	1004000	%100

3. حساب التوازنات المالية لهذه المؤسسة:

1.3. حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي):

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 811350 - 690750$$

ويكون رأس المال العامل الصافي الدائم يساوي:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 120600$$

2.3. حساب الاحتياج في رأس المال العامل:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{قيم الإستغلال} + \text{القيم المحققة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (72500 + 222750) - (192650 - 20000)$$

ويكون الاحتياج في رأس المال العامل يساوي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = 122600$$

3.3. حساب الخزينة الصافية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الحاضرة} - \text{السلفات المصرفية}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{الخزينة} = 18000 - 20000$$

وتكون الخزينة تساوي:

$$\text{الخزينة} = -2000$$

حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:

حساب رأس المال العامل الإجمالي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

ويكون رأس المال العامل الاجمالي يساوي:

$$\text{بالتعويض نجد رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الإستغلال} + \text{القيم المحققة} + \text{القيم الحاضرة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = 18000 + 72500 + 222750$$

وبالتالي يصبح يساوي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = 313250 \text{ دج}$$

حساب رأس المال العامل الخاص:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = 741350 - 690750$$

وبالتالي يصبح يساوي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = 50600 \text{ دج}$$

حساب رأس المال العامل الأجنبي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = 70000 + 192650$$

وبالتالي يصبح يساوي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = 262650 \text{ دج}$$

التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة: من خلال المؤشرات المالية المحسوبة نستنتج أن المؤسسة تتمتع برأس مال دائم موجب، إلا أنه لم يسمح بتغطية الاحتياج في رأس المال العامل مما ترتب عليه خزينة سالبة.

المحاضرة الخامسة: التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي

- 1- مفهوم الميزانية الوظيفية؛
- 2- المفهوم الوظيفي للمؤسسة؛
- 3- بناء الميزانية الوظيفية؛
- 4- محتوى الميزانية الوظيفية؛
- 5- إعادة معالجة بعض العناصر؛
- 6- مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي؛
- 7- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي.

المحاضرة الخامسة: التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي

تمهيد:

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور الذي خلفه تطبيق التحليل المالي التقليدي، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل السابق معالجتها، حيث جاء بمفهوم جديد للمؤسسة الاقتصادية معتبرا إياها وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف الرئيسية وهي: وظيفة الاستغلال ووظيفة التمويل ووظيفة الاستثمار، وهو ما عرف بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة.

وانطلاقا من هذا التعريف صيغت مجموعة من الأسس والقواعد التي قام عليها هذا التحليل وظهر مفهوم الميزانية الوظيفية نسبة للتحليل الوظيفي للمؤسسة، حيث تم التخلي عن مبدأ السيولة والاستحقاق في ترتيب عناصرها وارتكزت على المبدأ الوظيفي وتم ترتيب عناصر الاستخدامات و الموارد تبعا لوظيفة كل عنصر (قريشي، 2011 صفحة 61)

1. مفهوم الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية: هي أساس تحليل التوازن المالي و الصلاية الهيكلية للمؤسسة، كما أن ترتيب عناصر الاستخدامات و الموارد لا يستند الى المعايير الزمنية و انما الى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها(الموارد) والاستخدامات التي تحققت، أي ترتب وفقا لانتماء كل من عناصر الاستخدامات و الموارد لمختلف الدورات، وهذا يسمح بحساب مختلف المجاميع(رأس المال العامل الصافي الاجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة الصافية الاجمالية)، كما يسمح بتحليل التوازن المالي للمؤسسة وفق المقاربة الاقتصادية التي تأخذ عين الاعتبار دورات الاستغلال و الاستثمار و التمويل (ميلود، 2018 صفحة 303)

الميزانية الوظيفية: وهي ميزانية تتميز بكون الاستخدامات و الموارد مقيمان بالقيمة الأصلية للتدفقات المدفوعة أو المقبوضة، كما أن عناصر الاستخدامات والموارد تصنف حسب دورة الاستعمال، وفي الحقيقة ينتج عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة تدفقات موارد تسمح بتمويل الاستخدامات حيث يؤدي تدفق الموارد الى زيادة قيمة خزينة المؤسسة، وبالاعتماد على الخزينة يتم تمويل مختلف الاحتياجات و بالتالي فإن الميزانية الوظيفية تمثل تراكم لتدفقات الموارد و الاستخدامات المستمرة منذ نشأة المؤسسة (بوفليح، 2019 الصفحات 26-27)

2. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وهذه الوظائف هي:

1.2. وظيفة الاستغلال: تحتل وظيفة الاستغلال أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط (مرحلة الإمداد)؛
- مرحلة التخزين الأولي؛
- مرحلة الإنتاج أو التصنيع؛
- مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرها؛
- مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال، لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا اتجاه الموردين.

2.2. وظيفة الاستثمار: تظهر أهمية وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والتثبيات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

1.2.2. حيازة الاستثمارات: وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).

2.2.2. التنازل عن الاستثمارات: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية عمرها الافتراضي الذي يتمثل في مدة الاهلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية، وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

3.2. وظيفة التمويل: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف في المؤسسة، فهي تركز على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة.

3. بناء الميزانية الوظيفية:

يتم اعداد الميزانية الوظيفية على أساس تصنيف اقتصادي، حيث تم الاستغناء عن تصنيف الذمة المالية أو التصنيف الذمي كما هو الحال في التحليل المالي وفق منظور سيولة/استحقاق، حيث يتم التصنيف بعد تعديل ومعالجة بنود الميزانية المحاسبية، حيث تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

1.3. إثنان منها مرتبطة بالأجل الطويل: ويتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

1.1.3. الموارد الدائمة: وتشمل الموارد الدائمة على الأموال الخاصة (رأس المال الخاص، علاوات الاصدار، فرق إعادة التقييم، الاحتياطات، الاهتلاكات و المؤنات، والنتائج المتراكمة... الخ)، بالإضافة الى الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل والناجمة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة، وتظهر في الجانب العلوي من الميزانية الوظيفية.

2.1.3. الاستخدامات المستقرة: وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية، وهي ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وتظهر في الجانب العلوي لإستخدامات الميزانية الوظيفية.

2.3. إثنان منها مرتبطة بالأجل القصير: ويتمثلان في الإستخدامات الجارية والموارد الجارية.

1.2.3. الاستخدامات الجارية: تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات وحسابات الغير المدينة والنقديات، وهي ناتجة عن قرارات الاستغلال.

2.2.3. الموارد الجارية: وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقه، ديون الاستغلال... الخ.

والشكل الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية: (بومدين، 2018-2017 صفحة 30)

شكل الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: n/12/31

المبالغ الإجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية	الاستخدامات
	<p>الموارد الدائمة Rd</p> <ul style="list-style-type: none"> - رؤوس الأموال الخاصة - الخصوم غير متداولة - مخصصات الإهلاك والمؤنات - الديون المتوسطة والطويلة 		<p>الاستخدامات المستقرة Es</p> <ul style="list-style-type: none"> - القيم الثابتة المعنوية - القيم الثابتة المادية - القيم الثابتة في شكل امتياز - القيم الثابتة الجاري انجازها - القيم الثابتة المالية. - ضرائب مؤجلة الأصول
	<p>موارد الاستغلال Rex</p> <ul style="list-style-type: none"> - الخصوم المتداولة. - مستحقات المورد وملحقاته 		<p>استخدامات الاستغلال Eex</p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ - حسابات الغير المدينة
	<p>موارد خارج الاستغلال Rhex</p>		<p>استخدامات خارج الاستغلال Ehex</p>

- العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	- العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال
استخدامات الخزينة Et	موارد الخزينة Rt
- الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف	- المساهمات البنكية الجارية - قروض الخزينة
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية	مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية

المصدر: لحسن دردوري، التشخيص المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: مالية وحاكمية المؤسسة و مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014-2015.

4. محتوى الميزانية الوظيفية:

كما أشرنا سابقا، تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1.4 مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من التثبيات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2.4 مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة، وموارد تمويل هذه الإحتياجات، حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسيقات المقدمة، الرسم على القيمة المضافة للتحصيل...إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردون والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسيقات المحصلة من العملاء، الرسم على القيمة المضافة للدفع...إلخ

3.4 مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: يبين هذا المستوى كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية، فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيات و القيم المنقولة للتوظيف و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم موردو التثبيات، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ

4.4 مستوى الخزينة: يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، الأولى تشمل النقديات في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية المفتوحة لدى البنوك والمؤسسات المالية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات الجارية للبنك.

5. إعادة معالجة بعض العناصر:

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر

(بومدين، 2017-2018 الصفحات 31-32)

1.5. إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

1.1.5. **الاهتلاكات وخسائر القيمة:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات وخسائر القيمة فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل أموال مدخرة لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي تضاف اهتلاكات التثبيات و خسائر القيمة للمخزونات و الزبائن وسندات المساهمة وسندات التوظيف للأموال الخاصة.

2.1.5. **التسبيقات على الاستثمارات:** وهي التسبيقات التي يتم تقديمها لموردي التثبيات من أجل الحصول على تثبيات في المستقبل وتدرج ضمن الاستخدامات المستقرة.

3.1.5. **رأس المال المكتتب غير المطلوب (ح 109):** يطرح من جانب الأصول باعتباره أصل وهمي يظهر بأعلى الميزانية، وتطرح قيمته من الأموال الخاصة و بالتحديد (ح 101).

4.1.5. **مؤونة الأخطار (ح 15):** تعالج حسب الحالة: مبررة أو غير مبررة؛

• **إذا كانت مبررة:** ترتب حسب طبيعة الأعباء، موارد الاستغلال في حالة ما إذا كانت المؤونة متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، وتصنف على أنها موارد خارج الاستغلال في حالة ما إذا كانت المؤونة متعلقة بالأنشطة الاستثنائية للمؤسسة؛

• **إذا كانت غير مبررة:** تقرض عليها الضريبة باعتبارها ربحا إستثنائيا للمؤسسة، والباقي يضم للاحتياطيات باعتبارها مصدر تشكيل المؤونة.

5.1.5. **الأعباء و النواتج المقيدة سلفا:** إذا كانت الأعباء و النواتج المقيدة سلفا متعلقة بالنشاط الأساسي للمؤسسة، فهي تصنف كاستخدامات الاستغلال بالنسبة للأعباء، وموارد الاستغلال بالنسبة للنواتج، وإذا كانت متعلقة بالأنشطة الاستثنائية للمؤسسة فهي تصنف كاستخدامات خارج الاستغلال بالنسبة للأعباء، وموارد خارج الاستغلال بالنسبة للنواتج.

6.1.5. **الأرباح الموزعة على الشركاء:** تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير، ولكن في بعض الأحيان يبقونها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة تفوق السنة من أجل توفير مورد مالي إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها المستقرة (الاستثمارات) فيظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

7.1.5. أقساط القروض المنتظر تسديدها والتثبيات المالية المنتظر تحصيلها: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير، يتم طرحها من الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل وتضاف للموارد خارج الاستغلال، أما فيما يخص التثبيات المالية المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم طرحها من التثبيات المالية و تتم إضافتها الى الاستخدامات خارج الاستغلال، كما هو الحال بالنسبة للقيم المنقولة للتوظيف.

2.5. إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية: بعض العناصر لا توجد بالميزانية وهي تشكل تعهدات لا بد أن تدمج ضمن عناصر الميزانية الوظيفية كالأوراق المخصومة و التمويل الايجاري (شريحة، 2013 صفحة 69)

1.2.5. الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة لفائدة البنك: عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل حلول موعد إستحقاقها، ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة لفائدة البنك بإضافة قيمتها الى حساب الزبائن و الحسابات الملحقة ضمن استخدامات الاستغلال و تضاف بنفس القيمة الى الاعتمادات الجارية للبنك ضمن موارد الخزينة.

2.2.5. التمويل الإيجاري: هو عبارة عن صيغة تعويضية للحل التقليدي في شراء أصل ممول بواسطة القرض، وبشكل الإيجار التمويلي القرض الإيجاري (إيجار مع خيار الشراء) و الإيجار المالي (دون خيار الشراء)، ومن الناحية المحاسبية فالمعدات الممولة عن طريق الإيجار التمويلي لا توجد في أصول الميزانية المحاسبية، لأن المؤسسة المستعملة غير مالكة للأصل من الناحية القانونية، حيث لا يوجد قرض في جانب الأصول لكن تدفع المؤسسة أقساط، وتظهر الميزانية الوظيفية تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني إذ تدمج الأصل الممول عن طريق القرض كالتالي:

- القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة؛
- يضاف الإهلاك المتراكم المحسوب إلى مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة ضمن الموارد الدائمة؛
- الجزء غير المهلك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.
-

6. مثال توضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي:

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة حديثة النشأة بعد سنتين من النشاط في 2020/12/31.

الأصول	القيمة الإجمالية	الإهلاكات والمؤونات و خسائر القيمة	القيمة الصافية	الخصوم	المبالغ

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

300000	رؤوس الأموال الخاصة: - رأس المال المدفوع	140000	40000	180000	الأصول غير الجارية: -التثبيات المعنوية
180000	- فوارق إعادة التقدير	290000	60000	350000	-التثبيات المادية
120000	- احتياطات	200000	50000	250000	-التثبيات المالية
80000	- النتيجة الصافية للدورة				
680000	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	630000	150000	780000	مجموع الأصول غير الجارية
90000	الخصوم غير الجارية: -المؤونات للأعباء، خ غ جارية	70000	15000	85000	الأصول الجارية: -مخزونات المواد الأولية
75000	-اقتراضات لدى مؤسسات القرض	90000	35000	125000	-الزبائن والح الملحقة
165000	مجموع الخصوم غير الجارية:	45000	-	45000	-الموردون المدينون
25000	الخصوم الجارية: - موردو المخزونات	15000	-	15000	-الأعباء المعاينة سابقا
20000	- الزبائن الدائنون	55000	-	25000	-القيم المنقولة للتوظيف
15000	- ديون الاستغلال			55000	-الحسابات المالية
10000	- ديون خارج الاستغلال				
15000	- الاعتمادات الجارية للبنك				
85000	مجموع الخصوم الجارية	300000	50000	350000	مجموع الأصول الجارية
930000	مجموع الخصوم	930000	200000	1130000	مجموع الأصول

وإليك المعلومات الإضافية التالية:

1. المؤسسة مع بداية نشاطها تحصلت على حافلة لنقل عمالها عن طريق عقد إيجار تمويلي ولم تسجله محاسبيا، وفيمايلي المعلومات الخاصة بهذا العقد:
القيمة الإجمالية للحافلة 180000 دج، مدة العقد 06 سنوات، مع العلم أنّ المؤسسة تتبّع طريقة الاهتلاك الثابت؛
2. ستسدد المؤسسة خلال سنة 2021 مبلغ 35000 دج من قروضها تجاه مؤسسات القرض؛
3. سيتم إسترجاع ما قيمته 60000 دج من سندات المساهمة خلال عام 2021؛
4. مؤونة الأعباء ثلثها مبرر؛
5. نصف الأعباء المعاينة سابقا تخص دورة 2021؛
6. نصف النتيجة الصافية للدورة يضم إلى الاحتياطات؛
7. قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من أوراق قبض (كمبيالات) بقيمة 25000 دج، علما أنّ البنك لم يحصلها بعد؛

8. معدل الضريبة على الأرباح 25 %.

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة بعد إجراء التعديلات اللازمة؛
2. حساب مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة والتعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

7. حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي:

إجراء التعديلات اللازمة:

معدّات النقل (الحافلة) المتحصّل عليها في إطار عقد إيجار تمويلي: تضاف القيمة الإجمالية للحافلة إلى التثبيات المادية ضمن الاستخدامات المستقرة (ES)، حيث تصبح:

$$\text{التثبيات المادية} = 180000 + 350000 = 530000 \text{ دج}$$

قسط الاهتلاك السنوي وفق طريقة الاهتلاك الثابت = $6/180000 = 30000$ دج.

الاهتلاك المترام = $2 * 30000 = 60000$ دج، يضاف الى حساب الاهتلاكات وخسائر القيمة ضمن الأموال الخاصة (الموارد الدائمة).

القيمة الباقية = القيمة الإجمالية للحافلة - الاهتلاك المترام للحافلة

$$\text{القيمة الباقية} = 180000 - 60000$$

القيمة الباقية = 120000 دج. تظهر في الحساب 167 عقود الإيجار التمويلي ضمن الديون المالية الطويلة الأجل (الموارد الدائمة).

2. إقتراضات لدى مؤسسات القرض:

قيمة 35000 دج تظهر ضمن الموارد خارج الاستغلال (الموارد الجارية).

والباقى: $(35000 - 75000) = 40000$ دج تبقى ضمن الديون المالية (الموارد الدائمة).

3. سندات المساهمة:

هي جزء من التثبيات المالية، وبالتالي: 60000 دج سندات مساهمة نعتبرها استخدامات خارج الاستغلال، أما الجزء المتبقي $(190000 = 60000 - 250000)$ فيبقى على حاله ضمن التثبيات المالية ضمن الاستخدامات المستقرة.

4. مؤونة الأعباء:

3/1 مؤونة الأعباء مبرر ويعالج كمايلي:

$$3/1 * 90000 = 30000 \text{ دج يبقى كما هو ضمن مؤونة الأعباء (الموارد الدائمة).}$$

3/2 * $90000 = 60000$ دج غير مبرر وبالتالي يعتبر ربحا استثنائيا يخضع للضريبة كمايلي:

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

60000*100/25=15000 دج يضاف إلى حساب الدولة: ضرائب على النتائج (موارد خارج الاستغلال).

والباقى: 60000 - 15000 = 45000 دج يضاف إلى الاحتياطات (الموارد الدائمة).

5. نصف الأعباء المعاينة سابقا تخص دورة 2021 أي 7500 دج تعتبر استخدامات خارج الاستغلال لأنها تتعلق بالدورة 2021 و الباقي 7500 دج يخص دورة 2020 وهو استخدامات الاستغلال.
6. النتيجة الصافية للدورة:

1/2*80000=40000 دج يضاف الى الاحتياطات (الموارد الدائمة).

1/2*80000=40000 دج يصبح ترحيل من جديد لأن مجلس إدارة المؤسسة لم يتخذ بعد قرار بشأنه.

7. أوراق القبض المخصصة وغير المحصلة بعد لفائدة البنك:

يضاف مبلغ أوراق القبض المخصصة 25000 دج إلى حساب الزبائن والحسابات الملحقة (استخدامات الاستغلال، وفي المقابل يتم إضافة نفس المبلغ أي 25000 دج للإعتمادات الجارية للبنك. ليصبح لدينا في الأخير مايلي:

مجموع الاهتلاكات والمؤونات (خسائر القيمة) = 200000 + 60000 = 260000 دج.

مجموع التثبيات المالية = 250000 - 60000 = 190000 دج.

مجموع سندات المساهمة = 60000 دج (استخدامات خارج الاستغلال).

مجموع الدولة: ضرائب على النتائج = 15000 + 0 = 15000 دج (موارد خارج الاستغلال).

مجموع الاحتياطات: 120000 + 45000 + 40000 = 205000 دج (الموارد الدائمة).

مجموع الترحيل من جديد = 40000 + 0 = 40000 دج (الموارد الدائمة).

مجموع الزبائن والحسابات الملحقة = 125000 + 25000 = 150000 دج (استخدامات الاستغلال).

مجموع الاعتمادات الجارية للبنك = 15000 + 25000 = 40000 دج. (موارد الخزينة).

وتصبح الميزانية الوظيفية كمايلي:

1. الميزانية الوظيفية للمؤسسة في 2020/12/31:

المبالغ	الموارد (R)	القيمة الإجمالية	الاستخدامات (E)
1175000	الموارد الدائمة (Rd)	900000	الاستخدامات المستقرة (ES)
300000	- رأس المال المدفوع	180000	- التثبيات المعنوية
180000	- فوارق إعادة التقدير	530000	- التثبيات المادية
205000	- احتياطات	190000	- التثبيات المالية
30000	- مؤونة الأعباء		

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

40000	- الترحيل من جديد		
40000	- إقتراضات لدى مؤسسات القرض		
120000	- عقود الايجار التمويلي		
260000	- إهتلاكات ومؤونات		
160000	الموارد الجارية (RC)	435000	الإستخدامات الجارية (EC)
60000	موارد الإستغلال (Rex)	287500	استخدامات الاستغلال (Eex)
25000	- موردو المخزونات	85000	- مخزونات المواد الأولية
15000	- ديون الاستغلال	150000	- الزبائن والحسابات الملحقة
20000	- الزبائن الدائنون	45000	- الموردون المدينون
		7500	- الأعباء المعاينة سابقا
60000	موارد خارج الاستغلال (Rhex)	92500	استخدامات خارج الاستغلال (Ehex)
35000	- إقتراضات لدى مؤسسات القرض	7500	- الأعباء المعاينة سابقا
15000	- الدولة:ضرائب على النتائج	25000	- القيم المنقولة للتوظيف
10000	- ديون خارج الاستغلال	60000	- سندات المساهمة
40000	موارد الخزينة (Rt)	55000	استخدامات الخزينة (Et)
40000	- الاعتمادات الجارية للبنك	55000	- الحسابات المالية
1335000	مجموع الموارد	1335000	مجموع الاستخدامات

2. حساب مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة:

حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أعلى الميزانية الوظيفية:

$$FRNG=RD-ES$$

$$FRNG=1175000-900000$$

$$FRNG =275000 \text{ DA}$$

حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أعلى الميزانية الوظيفية:

$$FRNG =EC-RC$$

$$FRNG =435000-160000$$

$$FRNG =275000 \text{ DA}$$

حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRG):

$$BFRG =BFRex+BFRhex$$

$$BFRG =(Eex-Rex)+(Ehex-Rhex)$$

$$BFRG =(287500-60000)+(92500-60000)$$

$$\text{BFRG} = 227500 + 32500$$

$$\text{BFRG} = 260000$$

حساب الخزينة الصافية الاجمالية (TNG):

$$\text{TNG} = \text{FRNG} - \text{BFRG}$$

$$\text{TNG} = 275000 - 260000$$

$$\text{TNG} = 15000 \text{ DA}$$

أو يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{TNG} = \text{ET} - \text{RT}$$

$$\text{TNG} = 55000 - 40000$$

$$\text{TNG} = 15000 \text{ DA}$$

التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة: بما أن شروط التوازن المالي الثلاثة مجتمعة محققة في هذه المؤسسة وبالتالي نقول بأنها متوازنة مالياً.

المحاضرة السادسة: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

- 1- الأدوات المستخدمة في التحليل المالي الوظيفي؛
- 2- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG؛
- 3- الاحتياج في رأس المال العامل BFRG؛
- 4- الخزينة الصافية الاجمالية؛
- 5- مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛
- 6- حل المثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المحاضرة السادسة: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تمهيد:

جاء التحليل المالي الوظيفي بمعيار جديد لتصنيف عناصر الإستخدامات وعناصر الموارد يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة، حيث يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب وظائفها، لذلك أصطلح على تسميته بالتحليل المالي الوظيفي، وبالتالي فإن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة حسب المنظور الوظيفي يتطلب إعادة ترتيب عناصر الميزانية المالية أو المحاسبية وفق وظيفة كل عنصر من عناصرها.

1. الأدوات المستخدمة في التحليل المالي الوظيفي:

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي تقف وراء بناء وإعداد الميزانية الوظيفية، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي، ويمكن استخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات:

$$\text{الأصول (A) = الخصوم (P)}$$

أي:

$$\text{الإستخدامات (E) = الموارد (R)}$$

نقوم بتعويض مكونات كل من الاستخدامات والموارد ونجد:

$$\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال} + \text{استخدامات الخزينة} = \text{الموارد الدائمة} + \text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال} + \text{موارد الخزينة}$$

ومنه فإن:

$$\text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} = (\text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}) + (\text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}) + (\text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة})$$

و بالتالي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} + \text{الخزينة الصافية الاجمالية}$$

أي أن:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG)} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي (BFRG)} + \text{الخزينة الصافية الاجمالية (TNG)}$$

ومنه تكون المعادلة الأساسية للخزينة الصافية الاجمالية كمايلي:

$$\text{الخزينة الصافية الاجمالية (TNG)} = \text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG)} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي (BFRG)}$$

1.1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG: ويدعى أيضا "رأس المال العامل الوظيفي FRF" ويمثل ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الإستخدامات الجارية (استخدامات الاستغلال)، أي أنه يمثل فائض الموارد الدائمة بعد تغطيتها بالكامل للإستخدامات المستقرة والموجه لتمويل الإستخدامات الجارية، حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات تباطؤ دوران المخزونات.

ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين وهما:

1.1.1. من أعلى الميزانية:

$$\text{FRNG} = \text{RD} - \text{ES}$$

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة؛ و Es الإستخدامات المستقرة.

2.1.1. من أسفل الميزانية:

$$\text{FRNG} = \text{EC} - \text{RC}$$

أي:

$$\text{FRNG} = (\text{Eex} + \text{Ehex} + \text{Et}) + (\text{Rex} + \text{Rhex} + \text{Rt})$$

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاستخدامات الجارية - الموارد الجارية
رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)
يعبر رأس المال العامل الصافي الاجمالي من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق استخداماتها الجارية (تسديد القروض قصيرة الأجل باستعمال الإستخدامات الجارية)، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الصافي الاجمالي.

إن تحليل رأس المال العامل الصافي الاجمالي يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الصافي الاجمالي من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر لنا ثلاث فرضيات وهي:

3.1.1. الإستخدامات الجارية = الموارد الجارية: وتمثل حالة التوازن المالي الأدنى، وتتص قاعدة التوازن المالي الأدنى (أو قاعدة الحجم) على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت إستخداماتها المستقرة تمول بالموارد الدائمة، و استخداماتها الجارية تمول بمواردها الجارية، وبعبارة أخرى لكي يكون هناك توازن ماليًا للمؤسسة، يجب أن يتساوى حجم الاستخدامات المستقرة مع الموارد الدائمة و الاستخدامات الجارية مع الموارد الجارية، ورغم الفائدة الكبيرة التي حققتها قاعدة الحجم، إلا أنه يعاب عليها أنها لم تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن (بوشنكير، 2011 الصفحات 47-48)

4.1.1. الإستخدامات الجارية أكبر من الموارد الجارية: وهو ما يعني أن رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب، وهذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند حلول تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

5.1.1. الإستخدامات الجارية أقل من الموارد الجارية: وهو ما يفيد بأن رأس المال العامل الصافي الاجمالي سالب، ما يعني أن المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير، وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، وفي المقابل أيضا هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل وهو توظيف غير سليم لأموال المؤسسة.

2. الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFRG:

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFRG إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد ديون الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله، وينقسم الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي إلى:

1.2. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: ويمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

2.2. الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

3. الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRG:

من المعادلتين السابقتين يكون الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي يساوي مجموع الإحتياج في رأس المال العامل للاستغلال و الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

$$\text{BFRg} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

4. الخزينة الصافية الإجمالية TNG:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة في خزينة المؤسسة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وتعرف أيضا على أنها الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة. إن الخزينة الصافية الإجمالية تتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها (أي الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي) ومنه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون الخزينة الصافية الإجمالية موجبة وهي في حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة الصافية الإجمالية سالبة وهي حالة عجز في التمويل. وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين وهما:

$$\text{TNG} = \text{Et} - \text{Rt}$$

أو بالعلاقة التالية:

$$\text{TNG} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

1.4. إذا كان $\text{BFRg} < \text{FRng}$ فإن $\text{TNG} > 0$ ، في هذه الحالة تكون المؤسسة قد قامت بتجميد جزء من أموالها، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية (التناقض الأزلي بين الربحية والسيولة) أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2.4. إذا كان $BFRG > FRNG$ فإن $TNG < 0$ ، المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهو ما يطرح إشكال حاد في بعض الحالات ويهدد وجود المؤسسة في حال لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحله في الوقت المناسب، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بعض المواد الأولية.

3.4. إذا كان $BFRG = FRNG$ معناه $TNG = 0$ ، وهي ما تعرف بالخرينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل الصافي الاجمالي في حال كان أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي باتخاذ الإجراءات التالية: (قويدر، 2007 صفحة 5)

بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الاجمالي $FRNG$ يمكن العمل على:

- تخفيض الموارد الدائمة (RD) بحيث يمكن تسديد جزء من الديون المتوسطة والطويلة الأجل؛
- العمل على رفع الإستخدامات المستقرة (ES) من خلال حيازة استثمارات (تثبيات) إضافية جديدة.
- ويمكن التأثير على الإحتياج في رأس المال العامل الاجمالي $BFRG$ باتخاذ الإجراءات التالية:
- الزيادة من الاستعمالات (الاحتياجات) الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات للزبائن؛
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من ديون الموردين.

أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الصافي الاجمالي أقل من الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وهو ما يشير الى أن الخزينة الصافية الاجمالية سالبة، فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بالإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

5. مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

إليك الميزانية الوظيفية المختصرة لإحدى المؤسسات كمايلي:

المبالغ	الموارد	المبالغ الاجمالية	الإستخدامات
40500,00	الموارد الدائمة (RD)	35780,00	الاستخدامات المستقرة (ES)
24150,00	الموارد الجارية (RC)	28870,00	الاستخدامات الجارية (EC)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

11820,00	موارد الاستغلال (Rex)	12360,00	استخدامات الاستغلال (Eex)
9530,00	موارد خارج الاستغلال (Rhex)	11210,00	استخدامات خارج الاستغلال (Ehex)
2800,00	موارد الخزينة (RT)	5300,00	استخدامات الخزينة (ET)
64650,00	المجموع	64650,00	المجموع

المطلوب:

1. حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أعلى و من أسفل الميزانية؛
2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex)، والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex)، و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRG)؛
3. حساب الخزينة الصافية الاجمالية (TNG).

6. حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1. حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أعلى و من أسفل الميزانية:

حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أعلى الميزانية:

$$\text{FRNG} = \text{RD} - \text{ES}$$

$$\text{FRNG} = 40500 - 35780$$

$$\text{FRNG} = 4720$$

حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) من أسفل الميزانية:

$$\text{FRNG} = \text{EC} - \text{RC}$$

$$\text{FRNG} = 28870 - 24150$$

$$\text{FRNG} = 4720$$

2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex)، والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex)، و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRG):

حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex):

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

$$\text{BFRex} = 12360 - 11820$$

$$\text{BFRex} = 540$$

حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex):

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

$$\text{BFRhex} = 11210 - 9530$$

$$\text{BFRhex} = 1680$$

حساب الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي (BFRG):

$$\text{BFRG} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

$$\text{BFRG} = 2220$$

3. حساب الخزينة الصافية الاجمالية (TNG):

$$\text{TNG} = \text{FRNG} - \text{BFRG}$$

$$\text{TNG} = 4720 - 2220$$

$$\text{TNG} = 2500$$

أو بالعلاقة التالية:

$$\text{TNG} = \text{ET} - \text{RT}$$

$$\text{TNG} = 5300 - 2800$$

$$\text{TNG} = 2500$$

المحاضرة السابعة: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

- 1- مفهوم النسب المالية؛
- 2- أهمية النسب المالية؛
- 3- أنواع النسب المالية؛
- 4- مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية؛
- 5- حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

المحاضرة السابعة: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تمهيد:

لقد عرف العالم استعمالا واسعا للنسب المالية خاصة عام 1930 بالرغم من أن جذورها تعود إلى ما قبل ذلك، حيث يعود سبب هذا الانتشار الواسع إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية، هذا الأمر أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتها وتعريف المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومنذ ذلك التاريخ والتحليل باستعمال النسب هو الأداة الرئيسية المستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية، سواء لأغراض استثمارية أو ائتمانية (أحمد، 2008 صفحة 83)

ومن أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة فإن المحلل المالي يستعمل العديد من أدوات التحليل من بينها النسب المالية، حيث تعمل النسب المالية على دراسة القيم الظاهرة في القوائم المالية، وتسمح النسب المالية بالجمع بين حسابين لهما علاقة بنشاط أو أداء المؤسسة، حيث تظهر أهمية هذه النسب عند إجراء التحليل المقارن، بمعنى مراقبة تطور النسب المالية على فترات زمنية متتالية.

1. مفهوم النسب المالية:

النسب المالية: تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر و عنصر آخر، و هي إما أن تصور في شكل بسط أو كسر عشري، أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه (زيد، 2009 صفحة 22)

النسب المالية: النسب المالية عبارة عن علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي معين لإستخلاص تطور ظاهرة معينة، وهي تعد من أقدم الأدوات المستخدمة في تحليل البنية المالية للمؤسسة، إلا أن نجاعتها في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية (محمد صفحة 12)

2. أهمية النسب المالية:

يمكن للمحلل المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التحليل لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة، وذلك من مختلف الجوانب، فهي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضا مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

3. أنواع النسب المالية:

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية والتحليل المالي، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين إلى المجموعات التالية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب: (بومدين، 2018-2017 الصفحات 28-29)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

1.3. نسب الهيكل المالي: يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الإستخدام بهذا الخصوص:

1.13. نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة: تمول التثبيات أي الاستخدامات المستقرة بواسطة الموارد الدائمة، فإذا فاقت هذه النسبة الواحد الصحيح، فهذا يعني ما يعرف برأس المال العامل الصافي الإجمالي و تقاس هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة}}$$

2.13. نسبة تغطية الأموال المستثمرة: تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الإستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$ قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة (الاستخدامات المستقرة + احتياجات رأس المال العامل للاستغلال) لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلية)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFReX}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، وأيضاً بالنسبة لـ BFReX المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

2.13. الاستقلالية المالية: تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة الناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المحلل المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{مصادر الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يتعين أن لا تتجاوز هذه النسبة 1، وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة أقل كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل أفضل مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيه، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية ولا بد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

3.1.3. القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية: يعتمد المحلل المالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF)، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{CAF}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن 3 سنوات، ويمكن أن تترجم هذه القاعدة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها باستخدام قدرتها على التمويل الذاتي، أي أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية، وأن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وذلك مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد، وبالتالي التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة، وما تجدر إليه الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي CAF يمكن حسابها بواسطة طريقة الجمع أو طريقة الطرح.

طريقة الجمع:

$$\text{CAF} = \text{نتيجة الدورة} + \text{مصاريف محسوبة} - \text{إيرادات محسوبة}$$

$\text{CAF} = \text{نتيجة الدورة} + \text{مخصصات الاهتلاك} + \text{المؤنات ونواقص القيمة} + \text{ق م ص للتثبيات المتنازل عليها} - \text{الاسترجاع عن نواقص القيمة والمؤنات} - \text{سعر التنازل عن التثبيات المتنازل عنها} - \text{القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.}$

طريقة الطرح:

$$CAF = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} + \text{إيرادات محصلة} - \text{مصاريف مسددة}$$

2.3.2. نسب السيولة: وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل

عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر، ويمكن أن نجد النسب التالية:

1.2.3. نسب السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها

الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة

على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة

إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي إجمالي موجب،

وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2.2.3. نسبة السيولة السريعة: تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات وبين الخصوم

المتداولة، كما تسمى بنسبة الخزينة الإجمالية، و تعتبر هذه النسبة أكثر دقة و صدقية في قياس السيولة

من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية-المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات

النقدية والاستخدامات سريعة التحويل الى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء

المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة

دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، ويفضل أن تكون في المجال بين 0,3 و 0,5.

3.2.3. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة

المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط،

دون اللجوء الى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل

المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)} = \frac{\text{إستخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة بشكل عام يفضل أن تكون محصورة في المجال بين 0,2 و 0,3.

3.3.3. نسب النشاط:

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات.

1.3.3. العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال: ما دام BFRex متعلق ومرتبط بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فهذه النسبة تبين لنا هذه العلاقة تمكن المحلل المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الإحتياج الهيكلي، وبحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن؛
- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين

2.3.3. معدل دوران المخزونات: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية إنشاء المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية إنشاء المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح، حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات أو المنتجات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون أو المنتج المعني} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية أو تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزونات)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

3.3.3. مدة التحصيل من الزبائن: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}} \times 360$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة الى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، وتتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على إستردادها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة، كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن
4.3.3. مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها تجاه مورديها وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة تسديد ديون الموردين} = \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360$$

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة الى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، ويعبر عنها بعدد المرات خلال السنة من خلال مقلوب فترة التسديد، وتحسب كمايلي:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل أقل كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة، والشرط المهم هنا، هو أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

4.3. نسب الربحية: تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من رقم الأعمال (المبيعات) أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها ادره المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة، وفيما يلي أهم النسب المستخدمة:

1.4.3. نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100\%$$

2.4.3. معدل المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية): تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

3.4.3. معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في أصولها الإقتصادية (الأموال المستثمرة)، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات المستقرة و الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال من نتيجة، ويحسب كمايلي:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة العملية}}{\text{الأصول الإقتصادية}} \times 100\%$$

كما يمكن التعبير عن المردودية الإقتصادية من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{الأصول الإقتصادية}} \times 100\%$$

4. مثال توضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

إليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة الريادة في 2020/12/31 كمايلي:

المبالغ	الموارد (R)	القيمة الإجمالية	الاستخدامات (E)
1175000	الموارد الدائمة (Rd)	900000	الاستخدامات المستقرة (ES)
300000	- رأس المال المدفوع	180000	- التثبيبات المعنوية
180000	- فوارق إعادة التقدير	530000	- التثبيبات المادية
205000	- احتياجات	190000	- التثبيبات المالية
30000	- مؤونة الأعباء		
40000	- الترحيل من جديد		
40000	- إقتراضات لدى مؤسسات القرض		
120000	- عقود الايجار التمويلي		
260000	- إهتلاكات ومؤونات		
160000	الموارد الجارية (RC)	435000	الإستخدامات الجارية (EC)
60000	موارد الإستغلال (Rex)	287500	استخدامات الاستغلال (Eex)
25000	- موردو المخزونات	85000	- مخزونات المواد الأولية
15000	- ديون الاستغلال	150000	- الزبائن والحسابات الملحقة
20000	- الزبائن الدائنون	45000	- الموردون المدينون
		7500	- الأعباء المعاينة سابقا
60000	موارد خارج الاستغلال (Rhex)	92500	استخدامات خارج الاستغلال (Ehex)
35000	- إقتراضات لدى مؤسسات القرض	7500	- الأعباء المعاينة سابقا
15000	- الدولة:ضرائب على النتائج	25000	- القيم المنقولة للتوظيف
10000	- ديون خارج الاستغلال	60000	- سندات المساهمة
40000	موارد الخزينة (Rt)	55000	استخدامات الخزينة (Et)
40000	- الاعتمادات الجارية للبنك	55000	- الحسابات المالية
1335000	مجموع الموارد	1335000	مجموع الاستخدامات

المطلوب: إستغلالا للميزانية الوظيفية السابقة للمحاضرة السابقة؛ أحسب مختلف النسب المالية الممكن حسابها والتعليق عليها؟

5. حل المثال التوضيحي حول التحليل المالي باستخدام النسب المالية

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة } (+BF\text{Rex})}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{1175000}{(540+900000)}$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = 1.30$$

بما أن هذه النسبة أكبر من 1 فهي جيدة وتدل على أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات المستقرة وتغطي في نفس الوقت الاحتياج في رأس المال العامل الهيكلي.

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{40000 + 16}{160000 - 1175000}$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة الاستدانة} = 0.19$$

بما أن هذه النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية عن الغير وقدرة تفاوضية جيدة في حالة ظل الاقتراض.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الحارة}}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{435000}{160000}$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 2,71$$

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

بما أن هذه النسبة أكبر من 1، فهذا وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، وبالتالي فهي نسبة جيدة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية-المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{85000-435000}{160000}$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = 2,18$$

تعتبر هذه النسبة تعتبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بواسطة السيولة المتاحة، و نسبة 2,18 هي مرتفعة جدا، وهي تعبر عن مبالغة في السيولة مما يؤثر على زيادة ربحية المؤسسة، وهي تعبر كذلك عن فرص بديلة ضائعة بالنسبة للمؤسسة لأن المجال المعياري لهذه النسبة هو بين 0,3 و 0,5.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة(الفورية)} = \frac{\text{إستخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة(الفورية)} = \frac{55000}{160000}$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة(الفورية)} = 0.34$$

و تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة فقط، دون اللجوء الى القيم غير الجاهزة، وهي عموما نسبة مقبولة لأنها تقترب من المجال الأمثل بين 0,2 و 0,3.

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{80000}{1015000} \times 100\%$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = 7.88\%$$

وهي نسبة ضعيفة نسبيا، لأنه لا ينبغي أن تكون نسبة المردودية المالية أقل من 10%، حسب خبراء التحليل المالي.

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \frac{80000}{435540} \times 100\%$$

وبالتالي نجد:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = 18,36\%$$

وهي نسبة جيدة، تشير الى الأرباح التي تجنيها المؤسسة من جراء الاستثمار في الأصول الاقتصادية(الأموال المستثمرة)، أي ما يعطيه الدينار الواحد عندالاستثمار في الإستخدامات المستقرة و الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال من نتيجة.

المحاضرة الثامنة: التحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل)

- 1- جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات)؛
- 2- أهداف جدول التمويل؛
- 3- إعداد وتكوين جدول التمويل؛
- 4- الجزء الأول من جدول التمويل؛
- 5- الجزء الثاني من جدول التمويل؛
- 6- التحليل من خلال جدول التمويل؛
- 7- الانتقادات الموجهة لجدول التمويل؛
- 8- مثال توضيحي حول جدول التمويل؛
- 9- حل المثال التوضيحي حول جدول التمويل.

المحاضرة الثامنة: التحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل)

تمهيد:

اعتمد التحليل التقليدي بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، وهو ما يصطلح عليه بالتحليل المالي الساكن، مما يؤدي الى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة.

وقد ظهرت جداول التمويل كأول خطوة تحسينية لأدوات التحليل المالي الساكن، حيث جاء هذا النوع من التحليل ليطور التصور الساكن للتحليل المالي ويعطي صورة أوضح عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية، ليحول عملية التحليل من منظور ساكن إلى منظور ديناميكي بغية الوصول إلى حركية في تفسير رصيد الخزينة وبالتالي اظهار كافة التدفقات النقدية التي يعبر عنها بالتغير في أحد عناصر الميزانية سواء كان استخداما أو موردا خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة، ومصدر هذه التغيرات لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات المهمة في التحليل المالي.

1. جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات):

تعريف جدول التمويل:

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها خلال فترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن الى التحليل الوظيفي، وذلك من خلال تحديد التدفقات النقدية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين (قريشي، 2011 صفحة 126)

ويعرف أيضا على أنه: "جدول الاستخدامات و الموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يبرز تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، ووسائل التمويل اللازمة و أثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة" (شيحة، 2013 صفحة 165)

ويعرف على أنه: "كشف يلخص النقد المتولد و المستعمل من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية، و الغرض من إعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الأنشطة العملياتية و الاستثمارية و التمويلية للمؤسسة للفترة المعنية" (السعدي، 2017 صفحة 56)

2. أهداف جدول التمويل:

يمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

- يسمح جدول التمويل بدراسة تطور الهيكل المالية للمؤسسة من خلال إحصاء الاستخدامات الجديدة و الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية؛
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛

- قياس خطر عدم السيولة من خلال معرفة الاستحقاقات في المستقبل القريب؛
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة؛
- التعرف على نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد؛
- تقييم نجاعة سياسات التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغيير في رأس المال العامل والقيام بتفسيره؛
- يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة واحتياجات المؤسسة.

3. إعداد وتكوين جدول التمويل:

من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متاليتين بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات، حيث يتم حساب التغييرات في كل البنود وذلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، بحيث يتم تصنيف هذه التغييرات إلى موارد واستخدامات، ويتكون جدول التمويل من قسمين رئيسيين وهما:

4. الجدول الأول:

يوضح هذا الجدول التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) والعناصر التي ساهمت في هذا التغيير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين وهما: (ميلود،

2011 صفحة 126)

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية؛
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: رصد التغييرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة؛

المرحلة الثانية: تصنيف التغييرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية:

كل زيادة في عنصر أو عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام وكل زيادة في الموارد الدائمة و كل نقصان في عنصر أو عناصر الاستخدامات المستقرة تعتبر مورد، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
- الزيادة في الموارد الدائمة	- النقص في الموارد الدائمة
- النقص في الاستخدامات المستقرة	- الزيادة في الاستخدامات

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

القسم الأول من جدول التمويل "التمويل متوسط وطويل الأجل"

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> ○ القدرة على التمويل الذاتي CAF ○ التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيبات: - تثبيبات معنوية - تثبيبات مادية - تثبيبات مالية ○ الحصول على ديون مالية. ○ رفع رأس المال أو المساهمات. 	<ul style="list-style-type: none"> ○ الأرباح الموزعة خلال الدورة. ○ حيازة تثبيبات جديدة: - تثبيبات معنوية - تثبيبات مادية - تثبيبات مالية ○ أعباء موزعة على عدة دورات. ○ تسديد الديون المالية. ○ انخفاض رأس المال.
التغيير في الموارد المستقرة +	التغيير في الاستخدامات المستقرة -
← +	ΔFRNG - →

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل العامل الصافي الاجمالي وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغيير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالب فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

1.4. شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

1.1.4. الموارد الدائمة: تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية:

القدرة على التمويل الذاتي: تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي (CAF)} = \text{النتيجة الصافية للدورة (N)} + \text{مخصصات الإهلاك} + \text{والمؤونات وخسائر القيمة} - \text{الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات} + \text{ق م ص للتثبيبات المتنازل عنها} - \text{سعر التنازل للتثبيبات المتنازل عنها} - \text{القسط المحول من إعانات الإستثمار}$$

التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيبات: إن التنازل عن التثبيبات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية والخاصة بالاسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات والإقراض والودائع و الكفالات كموارد دائمة.

رفع الأموال الخاصة: تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

الزيادة في الديون المالية: وتتمثل في الديون الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

2.1.4. الاستخدامات المستقرة: وتتكون من العناصر التالية:

حيازة تثبيبات جديدة: قد تشمل العملية حيازة التثبيبات الملموسة أو غير ملموسة أو التثبيبات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية:

$$\text{مشتريات الاستثمارات} = \text{الإستثمارات الصافية} + \text{مخصصات الإهلاكات للدورة} + \text{القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها}$$

المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتممة لها.

تخفيض الأموال الخاصة: أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلتها.

تسديد الديون المالية: وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية (N)} = \text{ديون الدورة السابقة (N-1)} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{تسدسات الديون خلال الفترة}$$

توزيع الأرباح: وتخص الأرباح خلال الدورة N_1 والتي يتم توزيعها خلال الدورة N، فالأرباح الموزعة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميتها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة خلال الدورة (N)} = \text{نتيجة الدورة السابقة (N-1)} - \text{الارتفاع في الإحتياجات}$$

أو تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة خلال الدورة (N)} = \text{الأرباح الصافية للدورة (N-1)} + \text{الترحيل من جديد للدورة (N-2)} - \text{الإحتياجات الجديدة} - \text{الترحيل من جديد الوارد في ميزانية الدورة (N)}$$

5. الجدول الثاني: يبين الجدول الثاني أي القسم الثاني من جدول التمويل التغيرات في الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية، فهو يبين لنا موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي Δ FRNG			
الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) (3) = (1) - (2)	
			<ul style="list-style-type: none"> ○ التغير في عناصر الاستغلال: ● التغير في إستخدامات الاستغلال ● التغير في موارد الاستغلال
			Δ BFRex (A)
			<ul style="list-style-type: none"> ○ التغير في عناصر خارج الاستغلال: ● التغير في المدينين الآخرين ● التغير في الدائنين الآخرين
			Δ BFRhex (B)

			$(C) = (A) + (B)$ Δ BFRG
			○ التغير في الخزينة الصافية الاجمالية: • التغير في استخدامات الخزينة • التغير في موارد الخزينة
			(D) Δ TN
			$(C)+(D) = \Delta$ FRNG

يوضح لنا القسم الثاني من جدول التمويل التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية فهو يبين لنا التغيرات في عناصر الاستغلال والتغير في عناصر خارج الاستغلال والتغير في الخزينة الصافية، حيث يتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل العامل الصافي الاجمالي على مستوى حسابات استخدامات و موارد الاستغلال، فهذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية.

1.5. التغير في عناصر الاستغلال: ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والذي نعبر عنه بـ Δ BFRex، والتغير في عناصر الاستغلال تعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية والتي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة التالية:

$$\Delta \text{ BFRex} = \Delta \text{ Eex} - \Delta \text{ Rex}$$

2.5. التغير في العناصر خارج الاستغلال: ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال والذي يعبر عنه بـ Δ BFRhex، فالتغير في العناصر خارج الاستغلال تتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة التي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta \text{ BFRhex} = \Delta \text{ Ehex} - \Delta \text{ Rhex}$$

3.5. التغير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في موارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\Delta \text{ TN} = \Delta \text{ Et} - \Delta \text{ Rt}$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta FRNG = \Delta BFRex + \Delta BFRhex + \Delta TN$$

6. التحليل من خلال جدول التمويل: تركز عملية تحليل جدول التمويل على التغيرات التي تمس رأس

المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية الاجمالية، ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتتالية للمؤسسة، ويمكن تحليل هذه المؤشرات كما يلي:

1.6. تغيرات رأس المال العامل الإجمالي $\Delta FRNG$: قد يكون التغير في رأس المال العامل الإجمالي موجبا أو سالبا؛

1.1.6. تغير رأس المال العامل الإجمالي الموجب: عندما يكون $\Delta FRNG$ موجبا يكون $FRNG$ لميزانية السنة الحالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة ($N-1$)، وقد يكون ذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها ومن أبرز العناصر الأساسية التي تؤدي لزيادة الموارد هي الزيادة في قدرة التمويل الذاتي أو الزيادة في الأموال الخاصة أو الزيادة من الديون المتوسطة و الطويلة، كما قد يكون سبب الزيادة هو التنازل عن الاستثمارات مثلا، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنه من خلال هذا المؤشر يمكن لها تغطية كل احتياجاتها.

2.1.6. تغير رأس المال العامل الإجمالي السالب: في هذه الحالة يكون $FRNG$ للسنة المالية السابقة ($N-1$) أكبر من $FRNG$ للسنة (N)، وهذا الانخفاض قد يكون سببه هو انخفاض في الأموال الخاصة أو انخفاض في الديون المتوسطة وطويلة الأجل بسبب قيام المؤسسة بتسديد ديونها، أما الحالة الأخرى التي تؤدي لانخفاض رأس المال العامل الإجمالي فهي عملية شراء التثبيات خصوصا الجديدة، وتعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية.

2.6. تغيرات احتياجات رأس المال العامل: قد يكون هذا التغير بدوره إما موجبا وإما سالبا؛

1.2.6. تغير تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب: عندما يكون ΔBFR موجبا يدل ذلك على أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) أكبر من احتياجات الدورة لميزانية السنة ($N-1$)، حيث قد يكون ذلك بسبب انخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة.

2.2.6. تغير تغير احتياجات رأس المال العامل السالب: وهو ما يعني أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) أقل من احتياجات الدورة للسنة (N-1)، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

3.6. تغيرات الخزينة الصافية: هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما التغير في FRng والتغير في BFR

3.3.6. تغير الخزينة الموجب: وهو ما يعني أن التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل لذلك تكون ΔTN موجبة وهي حالة جيدة للمؤسسة، كما يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة التسيقات البنكية.

2.3.6. تغير الخزينة السالب: يبين أن $\Delta FRng$ أقل من ΔBFR وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة التسيقات البنكية أو انخفاض في قيمة المتاحات النقدية وهو المؤشر الذي يقيس لنا تطور سيولة المؤسسة من خلال العلاقة:

$$\Delta FRng = \Delta BFR + \Delta TN$$

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الدراسة الدقيقة لجدول التمويل يزود المحلل المالي بمعلومات ضرورية وهامة والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، وبشكل عام فإن الهدف الاساسي لجدول التمويل هو تقييم نجاعة سياسة التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل.

7. الإنتقادات الموجهة لجدول التمويل: وجهت لجدول التمويل العديد من الانتقادات نذكر منها: (قريشي، 2011 صفحة 132)

- إعماده في تحليل التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال بالرغم من أنه مؤشر يعبر عن قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي؛

- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزونات وهي عناصر قصيرة الأجل تنتمي أصلا الى التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وكان من الأجدر إستبعادها؛

- التغير في الخزينة المتحصل عليها في الجزء الثاني من الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز في الخزينة، حيث أنه لا يميز بين الدورات الأساسية للنشاط الممثلة بوظيفة الاستغلال و وظيفة الإستثمار، ووظيفة الاستثمار.

8. مثال توضيحي حول جدول التمويل:

إليك ميزانيتين متتاليتين لمؤسسة الونشريس وجدوال: الاستثمارات، الاهتلاكات، المؤونات وخسائر القيمة كمايلي:

مبالغ 2021	مبالغ 2020	الخصوم	إجمالي 2021	إجمالي 2020	الأصول
2 500,00	2 500,00	رأس المال الصادر	3 600,00	3 000,00	تثبيات معنوية
1 500,00	0,00	علاوات الاصدار	2 800,00	2 500,00	تثبيات مادية
2 200,00	2 000,00	احتياطات	1 000,00	800,00	تثبيات مالية
300,00	230,00	الترحيل من جديد	2 000,00	1 800,00	مخزونات البضائع
500,00	350,00	نتيجة الدورة الصافية	2 500,00	1 800,00	الزيائن و الحسابات الملحقة
900,00	700,00	مؤونات الأعباء	3 200,00	1 300,00	ذمم أخرى خارج الاستغلال
0,00	0,00	إعانات الاستثمار	400,00	2 300,00	الحسابات المالية
4 410,00	4 320,00	اهتلاكات و مؤونات			
1 600,00	1 500,00	ديون مالية طويلة الأجل			
990,00	800,00	الموردون و ح الملحقة			
350,00	500,00	ديون خارج الاستغلال			
250,00	600,00	الاعتمادات الجارية لبنك			
15 500,00	13 500,00	المجموع	15 500,00	13 500,00	المجموع

جدول الاستثمارات

القيمة الاجمالية في نهاية الدورة	انخفاض(تنازل)	زيادة (حياسة)	القيمة الاجمالية في بداية الدورة	الوضعية و التغيرات
3 600,00	600,00	1 200,00	3 000,00	تثبيات معنوية
2 800,00	200,00	500,00	2 500,00	تثبيات مادية
1 000,00	300,00	500,00	800,00	تثبيات مالية

جدول الاهتلاكات:

الاهتلاكات في نهاية الدورة	انخفاض	زيادة (مخصصات)	المخصصات في بداية الدورة	الوضعية و التغيرات
3 050,00	450,00	500,00	3 000,00	تثبيات معنوية
970,00	380,00	450,00	900,00	تثبيات مادية
4 020,00	830,00	950,00	3 900,00	

جدول المؤونات:

المخصصات في نهاية الدورة	انخفاض (إسترجاع)	زيادة (مخصصات)	المخصصات في بداية الدورة	الوضعية و التغيرات
260,00	250,00	210,00	300,00	مخصصات التثبيات المالية
130,00	70,00	80,00	120,00	مخصصات الأصول المتداولة
900,00	200,00	400,00	700,00	مخصصات الأعباء و الخسائر
1 290,00	520,00	690,00	1 120,00	

فإذا علمت أن تسديد الديون المالية ارتفع الى 300,00 دج، و ان سياسة المؤسسة تقضي بتوزيع

الأرباح سنويا، وان أسعار التنازل عن التثبيات، كانت كمايلي:

سعر التنازل عن التثبيات المادية هو: 120,00 دج

سعر التنازل عن التثبيات المالية هو: 150,00 دج

المطلوب:

1. إعداد جدول التمويل من الأعلى؛

2. إعداد جدول التمويل من الأسفل مع التعليق على الجدول؛

3. حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي.

9. حل المثال التوضيحي حول جدول التمويل:

حساب القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

القدرة على التمويل الذاتي (CAF) = النتيجة الصافية للدورة (2021) + مخصصات
الاهتلاكات + الاسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + القيمة المحاسبية الصافية
للتثبيات المتنازل عنها - سعر التنازل عن التثبيات المتنازل عنها - القسط المحول من
إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة

500,00

النتيجة الصافية للدورة (2021)

950,00

مخصصات الاهتلاكات

690,00

مخصصات المؤونات

270,00

الاسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات

20,00

القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات المتنازل عنها

270,00

سعر التنازل عن التثبيات

القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة 0,00

القدرة على التمويل الذاتي (CAF): 1 620,00

حساب الأرباح الموزعة خلال الدورة (2021):

الأرباح الموزعة خلال الدورة (2021) = النتيجة الصافية للدورة (2020) + ترحيل من جديد الوارد بالدورة (2020) - ترحيل من جديد الوارد في الدورة (2021) - التغيير في الاحتياطات

النتيجة الصافية للدورة (2020) 350,00

ترحيل من جديد الوارد بالدورة (2020) 230,00

ترحيل من جديد الوارد في الدورة (2021) 300,00

التغيير في الاحتياطات 200,00

الأرباح الموزعة خلال الدورة (2021): 80,00

حساب الديون المالية أو القروض المالية الجديدة خلال الدورة (2021):

الديون المالية للدورة (2021) = الديون المالية للدورة (2020) + الديون المالية الجديدة خلال الدورة (2021) - تسديدات الديون المالية خلال الدورة (2021)
الديون المالية الجديدة خلال الدورة (2021) = الديون المالية للدورة (2021) - الديون المالية للدورة (2020) + تسديدات الديون المالية خلال الدورة (2021)

الديون المالية للدورة (2021) 1 600,00

الديون المالية للدورة (2020) 1 500,00

تسديدات الديون المالية خلال الدورة (2021) 300,00

الديون المالية الجديدة خلال الدورة (2021) 400,00

حساب الإرتفاع أو الانخفاض في الأموال الخاصة:

التغيير في الأموال الخاصة = رأس المال المدفوع للدورة (2021) - رأس المال المدفوع للدورة (2020) + علاوات الاصدار

رأس المال المدفوع للدورة (2021) 2 500,00

رأس المال المدفوع للدورة (2020) 2 500,00

1 500,00

علاوات الاصدار

1 500,00

التغير في الأموال الخاصة

1. جدول التمويل من الأعلى:

المبالغ	الموارد الدائمة	المبالغ	الاستخدامات المستقرة
1 620,00	القدرة على التمويل الذاتي انخفاض أوتنازل عن تثبيات	80,00	الأرباح الموزعة خلال السنة 2021: زيادة التثبيات:
0,00	تثبيات معنوية	1 200,00	تثبيات معنوية
120,00	تثبيات مادية	500,00	تثبيات مادية
150,00	تثبيات مالية	500,00	تثبيات مالية
1 500,00	زيادة الأموال الخاصة	00,00	انخفاض الأموال الخاصة
400,00	زيادة الديون المالية ط	300,00	تسديد الديون المالية طويلة الأجل
3 790,00	المجموع	2 580,00	المجموع
		1 210,00	التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (ΔFRNG) (مورد صافي)

2. جدول التمويل من الأسفل:

الرصيد (3) (2)-(1)=(3)	مورد (2)	احتياج (1)	التغيرات
		200,00 700,00	التغير في عناصر الاستغلال: التغير في استخدامات الاستغلال: التغير في عناصر المخزونات التغير في الزبائن والحسابات الملحقة التغير في موارد الاستغلال: التغير في الموردين و ح الملحقة
710,00	190,00	900,00	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (ΔBFRex)
	-1 900,00	150,00	التغير في عناصر خارج الاستغلال: التغير في استخدامات خ الاستغلال: التغير في ذمم أخرى خارج الاستغلال التغير في الديون خارج الاستغلال
2 050,00	-1 900,00	150,00	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (ΔBFRhex)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

2 760,00	-1 710,00	1 050,00	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي (Δ BFRG)
	1 900,00	350,00	التغير في عناصر الخزينة الصافية الاجمالية: التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال
-1 550,00	1 900,00	350,00	التغير في الخزينة الصافية الاجمالية (Δ TNG)
1 210,00	190,00	1 400,00	تغيرات رأس المال العامل الصافي الاجمالي (Δ FRNG)

التعليق على الجدول: حققت المؤسسة تغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب و هو يشكل مورد صافي بالنسبة للمؤسسة، وهو مؤشر يدل على تحسن الوضعية المالية للمؤسسة لسنة 2021 مقارنة بالسنة الماضية 2020.

3. حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG):

المبالغ (2021)	المبالغ (2020)	البيان
2500,00	2500,00	رأس المال الصادر
1500,00	-	علاوات الإصدار
2200,00	2000,00	احتياجات
300,00	230,00	الترحيل من جديد
500,00	350,00	النتيجة الصافية للدورة
900,00	700,00	مؤونات الأعباء والخسائر
00,00	00,00	إعانات الاستثمار
4410,00	4320,00	الإهتلاكات والمؤونات
1600,00	1500,00	الديون المالية الطويلة الأجل
13910,00	11600,00	مجموع الموارد الدائمة (Rd)
3600,00	3000,00	تثبيات معنوية
2800,00	2500,00	تثبيات مادية
1000,00	800,00	تثبيات مالية
7400,00	6300,00	مجموع الإستخدامات المستقرة (ES)
6510,00	5300,00	رأس المال العامل الصافي الاجمالي (Frng)
	1210,00	التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (ΔFrng) (مورد صافي)

المحاضرة التاسعة: التحليل المالي الديناميكي (جدول تدفقات الخزينة)

- 1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة؛
- 2- أهداف جدول تدفقات الخزينة؛
- 3- أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة؛
- 4- طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة؛
- 5- مثال توضيحي حول جدول تدفقات الخزينة؛
- 6- حل المثال التوضيحي حول جدول تدفقات الخزينة.

المحاضرة التاسعة: التحليل المالي الديناميكي (جدول تدفقات الخزينة)

تمهيد:

يعتبر جدول التدفقات النقدية تكملة للميزانية و لحساب النتائج و بدراستها يكتمل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لأنها تقدم معلومات مهمة لا نجدها في البيانات المالية الأخرى، حيث أصبح جدول التدفقات اجباريا في اغلب بلدان العالم، و قد تبنت الجزائر من خلال النظام المالي المحاسبي هذا الجدول و جعلته جزءا من القوائم المالية القانونية.

وقد استخدم هذا الجدول لأول مرة من قبل الشركات الأمريكية حيث لم يكن يعرف من قبل عدة شركات أخرى من بينها الشركات الفرنسية، إلى غاية مطلع السبعينيات، وهذا أثناء عملية إعادة هيكلة مخطط التمويل من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بفرنسا وبالإشتراك مع عدة معاهد، وقع النظر على استعمال جدول تدفقات الخزينة، ولكن النظرة الأولى لهذا الجدول كانت جدّ معقدة وتحتاج الدراسة إلى إدراج كم هائل من المعلومات والبيانات بالإضافة إلى بذل جهد أكبر، وهذا راجع إلى عدم تطور نظام معالجة المعلومات، من جهة، ومن جهة أخرى فإن المنظور القائم عليه هذا الجدول كان أنجلو سكسوني ولا يتماشى مع النظريات والفكر الفرنسي.

وفي مطلع الثمانينيات وبالتدرج شرع المحللون الماليون في إدراج هذا الهيكل الجديد الذي يصف إلى حدّ ما تدفقات الخزينة إلا أن التجاوب مع هذه الأداة لم يتم إلا خلال مطلع التسعينيات، وبالتدرج شرع الماليون في ادراج هذا الهيكل الجديد الذي يصف الى حد ما تدفقات الخزينة إلا أن التجاوب مع هذه الأداة لم يتم إلا خلال مطلع التسعينيات وهذا راجع للأسباب التالية: (بورديمة، 2015 صفحة 49)

- تطور العقليات و الأفكار الى جانب عالمية التبادل؛
- تضاعف المؤسسات متعددة الجنسيات؛
- أدت الأزمة الاقتصادية خلال التسعينيات الى الرفع في عدد الشركات التي تعاني من صعوبات و الحاجة المتزايدة الى ادراج الأدوات التي من شأنها أن تحدد المشاكل التي تعاني منها خزينة المؤسسة بدقة؛
- تطور أنظمة ووسائل معالجة المعلومات و انتشار كذا الاعلام الألي؛

1. مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة: ويسمى أيضا جدول سيولة الخزينة هو جدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها، كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة و هامة تتجاوز نقائص التحليل الكمي، وتقوم على منظور

ديناميكي و تبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ونتائج المستقبلية، حيث يعتبر جدول سيولة الخزينة: (فايز، 2013 صفحة 57)

- أداة ضرورية في التسيير و التقدير؛
- أداة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة؛
- أداة لفهم الحركات و التدفقات النقدية في المؤسسة؛
- أداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك لتحليل احتياجات المؤسسة التمويلية؛
- أداة لاختبار آثار القرارات الاستراتيجية للمؤسسة؛
- أداة إخبار و عنصر معلوماتي للشركاء.

جدول تدفقات الخزينة: هو وسيلة من الوسائل الدقيقة المستعملة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.

جدول تدفقات الخزينة: هو أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية. (Delahaye, 2001 p. 240)

2. أهداف جدول تدفقات الخزينة:

صم جدول تدفقات الخزينة لكي يحقق الأهداف التالية: (حماد، 2002 صفحة 247)

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فالنقدية هي التي تستخدم في سداد الديون و التوزيعات وفي معظم الحالات، فإن المتحصلات و المدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية؛
- تقييم قرارات الإدارة: فإذا قام المديرين بإتخاذ قرارات استثمارية جيدة فإن أعمالهم سوف تزدهر أما إذا قاموا بإتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة، فإن المؤسسات التي يديرونها سوف تعاني، ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن الإستثمارات في المؤسسة، وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين و الدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد و أصل الدين للدائنين، و يقدم جدول تدفقات الخزينة المساعدة للمستثمرين و الدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على تنفيذ هذه الإلتزامات؛
- يبين جدول تدفقات الخزينة العلاقة بين صافي الدخل و التغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة، و عادة فإن النقدية و صافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في

النقدية و العكس بالعكس، ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المؤسسة لأرباح مرتفعة، وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المؤسسة لأرباح منخفضة؛

- إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال دورة معينة؛

- إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة؛

- إظهار التغير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية و مدى مساهمة كل وظيفة في تغيير الخزينة؛

- توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات سواء كانت مادية او معنوية او مالية؛

- إبراز تطور التمويل الخارجي وايضا مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.

ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الاساسية لسبولة الخزينة من خلال الفصل الرابع أبرزها ما يلي:

- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملياتية: أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة الاستثمارية: أي عميات سحب اموال لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.

- التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية: تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

3. أسس بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة:

يتم بناء جدول تدفقات الخزينة وذلك حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة بحيث توجد هناك ثلاثة أقسام رئيسة من التدفقات وهي:

1.3. وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية (العملياتية): تنتج هذه العمليات عن نشاط

الاستغلال وخارج الاستغلال بحيث يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط اشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها ودفع أقساط الأرباح للمساهمين وأيضا المباشرة في استثمارات جديدة وذلك بدون

الاعتماد على التمويل الخارجي وتضم وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية العناصر التالية:

- التحصيل المقبوض من الزبائن؛

- التحصيلات الاخرى والتي تضم حساب 74؛

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين؛

- المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين؛

- فوائد ومصاريف مالية أخرى.

أما تدفقات خارج الاستغلال فهي العمليات التي لا تخص النشاط العادي للمؤسسة كالتدفقات والتكاليف الاستثنائية والتدفقات المالية المحصلة... الخ.

2.3. وظيفة الاستثمار من خلال العمليات الاستثمارية: وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل إضافة إلى الاستثمارات الأخرى، وتشمل عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتتضمن هذه التدفقات المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن:

(+) التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية؛

(+) التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية؛

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال؛

(+) الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة؛

(-) تسديدات الحيابة للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية إضافة للقيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية؛

(-) تسديدات لحيابة قيم ثابتة مالية وتمثل التغير في القيم الثابتة المالية بالإضافة إلى القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المالية.

3.3. وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل: وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت راس المال المدفوعة وحركة التسيبقات ذات الطبيعة المالية، بحيث تعمل هذه التدفقات على تحديد مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك كتوزيع الأرباح وتسديد القروض... الخ، وتتكون عمليات التمويل من:

- المقبوضات الصافية لراس المال وهو يعكس التحصيل الناتج من اصدار الأسهم؛

- المدفوعات الصافية للقروض وتتمثل في التغير في حساب 16 القروض والديون المماثلة؛

- الأرباح الموزعة وتتمثل في الحصص والتوزيعات التي يتم القيام بها وتتمثل في الحساب 12 "نتيجة السنة المالية" غير المسجلة في الاحتياطات؛

من خلال ما سبق نلاحظ أن جدول تدفقات الخزينة يسعى لإظهار طريقة تغيّر الخزينة من دورة لأخرى وذلك من خلال الوظائف الأساسية التي ذكرناها سابقاً، فهو يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث يبين تطور التمويل الخارجي وأيضاً قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة تدفق الخزينة للاستغلال.

4. طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة:

1.4. المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة: يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بالإعتماد على المراحل التالية:

- تحديد التغير في النقدية عن طريق ايجاد الفرق بين رصيد النقدية لأول فترة و آخرها؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بواسطة تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة؛

وهذه المراحل يتم الاعتماد عليها من خلال المصادر التالية:

- ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين من أجل تحديد مقدار التغير في الاستخدامات والموارد وحقوق الملكية لأول المدة و آخر المدة؛
- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية من أجل تحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية؛
- معلومات تفصيلية إضافية أخرى من أجل تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

2.4. طرق اعداد جدول تدفقات الخزينة:

1.2.4. الطريقة المباشرة: في هذه الطريقة يتم تجاهل صافي الربح ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة كعوائد الاستثمار والفوائد الدائنة ويكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي (scf) كما يلي:

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u></p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p>

			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية</u> المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية (ب)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</u> التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادر بتاريخ: 25 مارس 2009، ص: 35.

1.1.2.4. طريقة حساب العناصر المكونة لصافي التدفقات وفق الطريقة المباشرة: (شوف، 2012

الصفحات 174-175)

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من الزبائن = ح / -70 ح /

709 + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات TVA - Δ ح / 41.

+ تحصيلات أخرى = ح / 74 + ح / 757 + ح / 758 + ح / 487
 - مدفوعات للموردين والمستخدمين = ح / 60 - ح / 609 TVA + ح / 61 + ح / 62 TVA +
 خدمات خارجية وخارجية أخرى - ح / 401 - ح / 467 + ح / 63 - ح / 42 - ح / 43.
 - مدفوعات أخرى لمتعاملين آخرين = ح / 64 + ح / 65 - ح / 445 - ح / 486.
 - فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة = ح / 66.
 - ضرائب على النتائج مدفوعة = ح / 695 + ح / ضرائب أخرى عن النتائج - ح / 444.
 + تدفقات الخزينة للعناصر غير العادية = ح / 77 - ح / 67.
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية = تسديدات حيازة تثبيتات غ ملموسة ولملموسة: Δ
 تثبيتات (غ ملموسة ولملموسة) + ق م ص للتثبيتات غ الملموسة والملموسة.
 + تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات غ ملموسة ولملموسة: سعر تنازل التثبيتات غ الملموسة والملموسة
 - تسديدات حيازة تثبيتات مالية: Δ تثبيتات مالية + ق م ص للتثبيتات المالية.
 + تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات مالية: سعر تنازل التثبيتات المالية.
 + تحصيلات فوائد عن توظيفات أموال: ح / 76 منتجات مالية
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية = + التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم: Δ
 ح / 101: رأس مال صادر + Δ 103: العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
 - حصص أرباح وغيرها من التوزيعات: ح / 12: نتيجة صافية للسنة السابقة - Δ ح / 106: احتياطات.
 + تحصيلات من قروض = Δ ح / 16: اقتراضات وديون + تسديدات الديون خلال السنة المالية.
 - تسديدات الديون خلال السنة المالية = القروض الجديدة خلال السنة المالية - Δ ح / 16: اقتراضات
 وديون.

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وأشباه السيوليات: تأثير تغير سعر الصرف على الصندوق
 والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير وسهولة التحول لسيولة (توظيفات مالية).

2.4.2. الطريقة غير المباشرة: إن هذا النموذج من جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة قد تم
 تبنيه من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة
 معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة: الاستغلال، الاستثمار والتمويل وذلك كما يلي
(Delahaye، 2001 صفحة 225):

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

تم تبني هذا النموذج من قبل النظام المالي المحاسبي الجزائري، والذي يوصف من قبل بعض المحللين الماليين أنه مثالي إلى حد ما لدراسة تدفقات الخزينة، بتمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، من خلال تقسيمها حسب الوظائف الأساسية للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل، حيث نجد تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال، وتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار وتدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل، كما يساعد هذا النموذج على:

- تسهيل مقارنة الحالة المالية للمؤسسة بنظيراتها، لأن تدفقات الخزينة تشكل مؤشرات موضوعية؛

- معرفة قدرة المؤسسة على التحكّم في خزيرتها وكذا مدى تأثيرها على قراراتها الاستثمارية والمالية؛

- يعكس جدول تدفقات الخزينة صورة المؤسسة الحالية وكذا المستقبلية.

ولتنظيم جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة علينا اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: ويتم فيها تحديد صافي النقد الذي تم تحصيله وكذلك الذي تم صرفه واستخدامه خلال أنشطة التشغيل وذلك بتحويل الدخل المتأتي والمتراكم بناء على قاعدة الاستحقاق الى نقد.

الخطوة الثانية: من خلال تحليل الميزانية العمومية يتم تحليل التغيرات على الأصول الثابتة وحسابات المطلوبات طويلة الأجل.

الخطوة الثالثة: تتم مقارنة التغيرات في جدول سيولة الخزينة مع التغيرات في حساب النقد الموجود في الميزانية العمومية، للتأكد من مطابقتها في هذه الحالة يمكن إيجاد الفرق بين رصيد بداية السنة ورصيد نهاية السنة من خلال مقارنة الميزانيات للسنتين.

وحسب هذه الطريقة يشير المعيار المحاسبي الدولي السابع الى تسوية النتيجة الصافية للمؤسسة قبل الفوائد والضرائب في حساب النتائج وتعديلها، للتحويل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي عن طريق:

- إضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة و اطفاء الأصول غير الملموسة وأية نفقات لا تحتاج الى نقدية مدفوعة، لأنها لا تسدد أو ليس لها تأثير نقدي ومع ذلك تخفض في النتيجة الصافية في حساب النتائج؛

- إلغاء مكاسب أو خسائر بيع الأصول غير المتداولة والاستثمارات المالية من النتيجة الصافية لإظهارها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لأنها تعد من الأنشطة الاستثمارية وهذا من أجل تجنب حسابه مرتين؛

- يضاف النقص في الأصول المتداولة لأنه مثلا المورد إذا نقصت قيمته معناه تحصيل نقدية من بيع المخزون، وبالتالي هناك زيادة في النقدية أما الزيادة في الأصول المتداولة فتطرح من النتيجة الصافية لدالاتها على تدفق نقدي خارجي؛

- تضاف الزيادة في الخصوم المتداولة لأنه مثلا المورد إذا ا زادت قيمته من سنة لأخرى فمعناه لم يتم استعمال النقدية للدفع للمورد وبالتالي هناك توفير نقدية إضافية تؤدي الى تدفق داخلي أما النقص في الخصوم المتداولة فيطرح من النتيجة الصافية؛

- طرح النقدية المدفوعة كمصروف والضرائب على الدخل لأنها تدفقات نقدية خارجية، ويشمل الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من العمليات من قائمة التدفقات النقدية على البنود التالية:

صافي نتيجة السنة المالية؛

+الاهتلاك والمؤونات؛

تغير الضرائب المؤجلة؛

تغير المخزونات؛

الزبائن والحسابات المدينة الأخرى؛

تغير الموردين والديون الأخرى.

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة اجراء تعديلات على صافي الربح

المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس على الاساس النقدي ويكون جدول

تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشر كما يلي:

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية:</p> <p>تصحيات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب

			صافي تدفقات الخزينة الناتجة من الأنشطة العملية (أ)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</u> مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			صافي تدفقات الخزينة الناتجة من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</u> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			صافي تدفقات الخزينة الناتجة من الأنشطة التمويلية (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص: 36.
1.2.4.2. طريقة حساب العناصر المكونة لصافي التدفقات وفق الطريقة غير المباشرة: تقوم الطريقة غير المباشرة على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان: (المالية، 2009 صفحة 26)

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، تغيرات المخزونات، تغيرات الموردین)؛
- التفاوت أو التسويات في الضرائب المؤجلة؛
- التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (فائض أو نقص قيمة التنازل) وهذه التدفقات تقيم كل على حدى.

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية = النتيجة صافية للسنة المالية + ح / 68: مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة

- Δ 134: التغيير في الضرائب المؤجلة والمرصود لها (يضاف التغيير الموجب و يطرح التغيير السالب)
- Δ ح / 30، 31، 32، 33، 35: التغيير في المخزونات (يضاف التغيير السالب و يطرح التغيير الموجب)
- Δ / 41: تغيير الزبائن والحسابات الملحقه (يضاف التغيير السالب و يطرح التغيير الموجب)
+ Δ / 401: تغيير في الموردين والحسابات الملحقه (يضاف التغيير الموجب و يطرح التغيير السالب)
- ح / 752 أو + ح / 652: فائض أو + ناقص القيمة للتنازل عن تثبيتات (يضاف النقص و يطرح الفائض)

تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية = تسديدات حيازة تثبيتات غ ملموسة وملموسة: Δ تثبيتات (غ ملموسة وملموسة) + ق م ص للتثبيتات غ ملموسة والملموسة.
+ تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات غ ملموسة وملموسة: سعر تنازل التثبيتات غ ملموسة والملموسة
- تسديدات حيازة تثبيتات مالية: Δ تثبيتات مالية + ق م ص للتثبيتات المالية.
+ تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات مالية: سعر تنازل التثبيتات المالية.
+ تحصيلات فوائد عن توظيفات أموال: ح / 76 منتجات مالية
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية = + التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم: Δ ح / 101: رأس مال صادر + Δ علاوة إصدار مرتبطة برأسمال الشركة.
- حصص أرباح وغيرها من التوزيعات: ح / 12: نتيجة صافية للسنة السابقة - Δ ح / 106: احتياطات.
+ التحصيلات من القروض = Δ ح / 16: اقتراضات وديون + تسديدات الديون خلال السنة المالية.
- تسديدات الديون خلال السنة المالية = القروض الجديدة خلال السنة المالية - Δ ح / 16: اقتراضات وديون.

2.2.4.2. الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة: (حياة، 2016 صفحة 64)

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل)، فالطريقة المباشرة تقدم هذا النوع من التدفقات في شكل عناصر تظهر دخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاط الاستغلال قصد إبراز التدفق النقدي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي، وكذلك الزبائن و الموردين الذين بعد

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

فترة معينة يتحولون إلى تدفق نقدي داخلي و خارجي على التوالي، أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو نقص التنازل عن الاستثمارات.

وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة.

5. مثال توضيحي حول جدول تدفقات الخزينة:

إليك ميزانية مؤسسة الريادة للمنتوجات النسيجية في: 2021/12/31 كمايلي:

مبلغ 2020	مبلغ 2021	الخصوم	الصافي 2020	المبلغ الصافي	الاهتلاكات و خسائر القيمة	إجمالي 2021	الأصول
100000	100000	رأس المال	154000	187846	64108	251954	تثبيتات مادية
-	42778	علاوة إصدار	24000	21020	-	21020	تثبيتات مالية
14490	14490	احتياطات	2226	1314	-	1314	المخزونات
29000	20492	نتيجة صافية	25944	25248	-	25248	زبائن وح ملحقة
4600	6560	مؤونات الأعباء	2000	28566	-	28566	حسابات مالية
440	2914	ضرائب مؤجلة					
53268	71786	ديون مالية ط أ					
6372	4974	موردون وح م					
208170	263994	المجموع	208170	263994	64108	328102	المجموع

وقد أعطيت لك المعلومات التالية:

- الاهتلاكات وخسائر القيمة الخاصة بالتثبيتات المادية لسنة 2020 هي: 46000 دج.
- تحصيلات من الزبائن ومدينون آخرون هي: 315248 دج
- تسديدات للموردين ومصاريف المستخدمين و تسديدات لدائنون آخرون هي: 264694 دج
- الفوائد المدفوعة هي: 14058 دج
- إيراد الفوائد على التوظيفات المالية (الفوائد المحصلة على الاستثمارات المالية) هي: 9126 دج
- الإيرادات المحصلة من الاستثمارات في الأسهم هي: 912 دج
- حيازة إستثمارات مادية خلال الدورة: 51954 دج
- التنازل عن التثبيتات المالية خلال الدورة 1690 دج
- القيمة الباقية للتثبيتات المالية المتنازل عنها هي 2980 دج،
- رفع رأس المال باصدار أسهم جديدة بمقدار: 24000 دج
- أرباح موزعة خلال الدورة: 10222 دج

- الضرائب المدفوعة على النتائج هي 2000 دج
- تحصيلات من قروض طويلة الأجل هي: 12000 دج
- تسديد ديون طويلة الأجل بمبلغ: 2570 دج.
- قيمة الحساب 77 في نهاية الدورة 60000 دج
- قيمة الحساب 67 في نهاية الدورة هي 50000 دج.

المطلوب:

1. إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة؛

2. إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة، والتعليق على الجدول الخاص بالطريقة المباشرة؟

6. حل المثال التوضيحي حول جدول تدفقات الخزينة:

1. إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة:

المبالغ	البيان
	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية):
315 248,00	تحصيلات من الزبائن والحسابات الملحقة (مدينون آخرون)
264 694,00	المدفوعات النقدية للموردين و المستخدمين و الدائنون الآخرون
14 058,00	الفوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة
2 000,00	الضرائب المدفوعة على النتائج
34 496,00	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية)
10 000,00	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (50000 - 60000)
44 496,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية): (أ)
	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:
51 954,00	تسديدات حيازة تسيببات مادية و معنوية
0,00	تسديدات حيازة تسيببات مالية
0,00	تحصيلات التنازل عن التسيببات المادية و المعنوية
1 690,00	تحصيلات التنازل عن التسيببات المالية
9 126,00	الفوائد المقبوضة و الحصص المستلمة
-41 138,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: (ب)
	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية:
24 000,00	تحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
12 000,00	تحصيلات من قروض طويلة الأجل

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

2 570,00	تسديد قروض طويلة الأجل
10 222,00	الحصص و المكافآت المدفوعة (توزيعات أرباح مدفوعة)
23 208,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: (ج)
26 566,00	تغير أموال الخزينة للفترة (د) = (أ) + (ب) + (ج)
2 000,00	رصيد أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية (الخزينة في بداية المدة)
28 566,00	رصيد أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية (الخزينة في نهاية المدة)
0,00	تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأموال في الصندوق و الودائع و الالتزامات قصيرة الأجل سريعة التحول الى سيولة
26 566,00	تغير أموال الخزينة للفترة (د) = (أ) + (ب) + (ج)
20 492,00	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

التعليق على الجدول: استطاعت المؤسسة تحقيق صافي تدفقات خزينة متأتية من الأنشطة الاستغلالية موجبة تقدر بـ 44496 دج، وهذا أمر ايجابي بالنسبة للمؤسسة، لأن نشاط الاستغلال هو الأكثر دلالة

بالنسبة لأداء المؤسسة، كما حققت المؤسسة صافي تدفقات متأتية من الأنشطة الاستثمارية سالب بمقدار (-41138) وهذا راجع الى حيازة تشبيبات مادية كبيرة وتسديد قيمتها التي أثرت على صافي التدفقات الاستثمارية، كما حققت المؤسسة صافي تدفقات من الأنشطة التمويلية موجبة وذلك بسبب إصدار أسهم و الحصول على قروض مالية طويلة الأجل، وقد سمحت هذه التدفقات الصافية من توليد تغير في أموال الخزينة للفترة موجب ساهم في توليد نتيجة الدورة للفترة موجبة بمقدار: 20492 دج.

2. إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة:

المبالغ	البيان
	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملياتية):
20 492,00	النتيجة الصافية للدورة: تصحيحات (تسويات) من أجل:
20 068,00	الاهتلاكات و المؤنات (46000 - 64108) + (4600 - 6560) = 20068
10 038,00	ايرادات التوظيفات المالية لأنها موجودة ومحسوبة في النتيجة العادية (126 + 912)
2 474,00	التغير في الضرائب المؤجلة والمرصود لها (2914 - 440)
912,00	التغير في المخزونات (1314 - 2226)
696,00	التغير في الزبائن و المدينون الآخرون (25248 - 25944)
1 398,00	التغير في الموردون والدائنون الآخرون (4974 - 6372)
1 290,00	زائد أو ناقص فائض أو نقص قيمة التنازل عن التثبيات (1690 - 2980)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي ————— الدكتور: تومي ابراهيم ————— جامعة بسكرة

34 496,00	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية(العملياتية)
10 000,00	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (50000 - 60000)
44 496,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية(العملياتية): (أ)
51 954,00	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:
0,00	تسديدات حيازة تثببات مادية و معنوية
0,00	تسديدات حيازة تثببات مالية
1 690,00	تحصيلات التنازل عن التثببات المادية والمعنوية
9 126,00	تحصيلات التنازل عن التثببات المالية
	الفوائد المقبوضة و الحصص المستلمة
-41 138,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: (ب)
24 000,00	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية:
12 000,00	تحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
2 570,00	تحصيلات من قروض طويلة الأجل
10 222,00	تسديد قروض طويلة الأجل
	الحصص و المكافآت المدفوعة (توزيعات أرباح مدفوعة)
23 208,00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: (ج)
26 566,00	تغير أموال الخزينة للفترة (د) = (أ) + (ب) + (ج)
2 000,00	رصيد أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية (الخزينة في بداية المدة)
28 566,00	رصيد أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية (الخزينة في نهاية المدة)
0,00	تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأموال في الصندوق و الودائع و الالتزامات قصيرة الأجل سريعة التحول الى سيولة
26 566,00	تغير أموال الخزينة للفترة (د) = (أ) + (ب) + (ج)
20 492,00	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المحاضرة العاشرة: التخطيط المالي من خلال تحليل التعادل (تحليل عتبة المردودية)

- 1- مفهوم عتبة المردودية؛
- 2- أهداف عتبة المردودية؛
- 3- إفتراضات تحليل عتبة المردودية؛
- 4- إستخدامات تحليل عتبة المردودية؛
- 5- تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بنقطة التعادل؛
- 6- طرق حساب نقطة التعادل؛
- 7- عيوب تحليل التعادل؛
- 8- مثال توضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية؛
- 9- حل المثال التوضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية.

المحاضرة العاشرة: التخطيط المالي من خلال تحليل التعادل (تحليل عتبة المردودية)

تمهيد:

يعتبر تحليل التعادل أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي حيث بين العلاقة الإيرادات والتكاليف وبالتالي الخسارة أو الربح على مستويات الإنتاج، ويمكن استعمال هذه الأداة لتحديد كمية الإنتاج والمبيعات التي تغطي إجمالي التكاليف، ذلك أن جزءا هاما من عملية التخطيط المالي تتعلق بتخطيط الأرباح والعمل على زيادتها و المحافظة على استقراريتها.

إن هدف التخطيط المالي في المدى القصير، هو إيجاد أفضل السبل لتحقيق ربح معين في ظل قدرة إنتاجية محددة وهي طريقة التحليل باستخدام عتبة المردودية، وهي تقنية لتحليل ودراسة العلاقة بين العناصر التالية: التكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة، الأرباح و المبيعات.

وتعتبر عتبة المردودية للمؤسسة عن مستوى المبيعات (رقم الأعمال) الضروري لتغطية الأعباء التشغيلية، وعند هذه النقطة أو العتبة تكون النتيجة (العائد) قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT) مساويا للصفر.

1. مفهوم عتبة المردودية:

لعتبة المردودية عدة أسماء تطلق عليها: نقطة التعادل، نقطة الصفر، النقطة الميتة، ونقطة التوازن، وهي تقوم على تحليل العلاقة بين الربح والإيرادات والتكاليف، وبذلك تعد أسلوبا لتخطيط الربحية.

تعريف عتبة المردودية:

هي مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية، أي وضعية لا ربح ولا خسارة.

كما تعرف على أنها رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة الممثلة في الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة (قريشي، 2011 صفحة 205)

هي تلك النقطة الافتراضية التي من الممكن أن يعمل فيها المشروع حينما تتساوى عندها قيم الإيرادات مع قيم إجمالي التكاليف التشغيلية المنفقة، لتحقيق حجم معين من الوحدات المنتجة، أي أنها تلك النقطة التي تكون فيها طاقة المشروع مستغلة فعلا، بمستوى يحقق التساوي بين كلفة الإنتاج وعوائد البيع، بحيث تكون الأرباح عندها تساوي صفرا، وأن أي تجاوز لهذه الطاقة يمكن للمشروع أن يحقق الأرباح (خيارى، 2018 صفحة 48)

2. أهداف عتبة المردودية:

إن الهدف الأول لتحليل نقطة التعادل، هو إيجاد حجم النشاط الأدنى الواجب على المؤسسة تحقيقه، حتى يكون رقم الأعمال (بدون رسوم) المقابل له يغطي مجموع التكاليف الثابتة للفترة، وتكاليف

النشاط المرتبطة بنفس الحجم، وتحليل التعادل يساعد على التعرف على العلاقة بين مستوى النشاط، و التكاليف والنتيجة، ويجب ألا ننسى بأن هدف المؤسسة ليس فقط تحقيق نتيجة مساوية للصفر، وإنما تهدف المؤسسة كذلك إلى تحقيق الأرباح.

- تحديد صافي النتيجة العادية المتوقع تحقيقها قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT) عند مستويات الإنتاج المختلفة؛

- تحديد حجم المبيعات اللازمة للوصول الى حجم ربح معين.

3. إفتراضات تحليل عتبة المردودية:

يقوم تحليل عتبة المردودية على مجموعة من الافتراضات نذكر منها ما يلي: (آخرون، 2010

صفحة 173)

- تبويب عناصر التكاليف بحسب علاقتها بحجم الإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة؛
- أن العلاقة بين مجموع النواتج ومجموع التكاليف هي علاقة خطية حسب تصورات الاتجاه المحاسبي؛
- أن سعر البيع الفردي خارج الرسم والتكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة والتكاليف الثابتة معلومة؛
- أن النواتج هي حصيلة بيع منتج واحد أو خدمة معينة أو مزيج من المنتجات والخدمات أو نسبة نواتج المنتج أو الخدمة فيه تبقى ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير؛
- لا يوجد مخزون أول المدة أو آخر الفترة، حتى لا يحدث تغير في حجم المخزون، وبالتالي افتراض أن عدد الوحدات المباعة تساوي عدد الوحدات المنتجة؛
- أن القيمة الزمنية للنقود للتكاليف والنواتج لا تؤخذ بالحسبان (أي تجاهل القيمة الزمنية للنقود)؛
- أن العلاقة بين التكاليف المتغيرة وحجم النشاط هي علاقة خطية أي يفترض أن تكون التكاليف المتغيرة في اتجاه طردي مع حجم النشاط وهو ما يسانده المحاسبون.
- ثبات جميع المتغيرات خلال فترة التخطيط وذلك مثل الكفاية الإنتاجية، تعدد المنتجات، التكاليف، الأسعار و مستويات المخزون؛ (أمين، 2009 صفحة 132)

- ثبات هامش الربح بين قنوات التوزيع، حتى لا يؤدي إلى تغير في دالة الإيرادات (رقم الأعمال)؛ (فوده، 2009 صفحة 82)

4. إستخدامات تحليل عتبة المردودية:

توجد عدة استخدامات لتحليل عتبة المردودية في مجال التحليل المالي أهمها: (قريشي، 2011

الصفحات 207-208)

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

- قياس استقرارية الربح أخذاً في الحسبان خصائص السوق وهيكل تكاليف الانتاج وذلك بتحديد الأيام أو الوحدات الانتاجية الكافية لتغطية التكاليف الثابتة، ومن ثم تحديد مجال الربحية الذي كلما كان طويلاً كلما أدى ذلك الى استقرار في الربح؛

- قياس القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة، ويتضح ذلك اعتماداً على عنصر الزمن، حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية تكاليفها بواسطة رقم الأعمال منذ الأشهر الأولى، فذلك يعني أن معظم الإيرادات هي عبارة عن أرباح خلال الأشهر المتبقية، وإذا طالت مدة تغطية التكاليف قلت القدرة الربحية و سوف تمتد الى أشهر معدودة من السنة المالية؛

- تحليل الفروقات بين التقديرات و الانجازات وهذا أحد أهم الوظائف العملية التسييرية، وذلك بمراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط له بما تم إنجازه، وحينها يمكن إجراء عملية تقييم شاملة وإجراء التصحيحات اللازمة التي تهدف الى تجاوز الأخطاء و الانحرافات في الانجاز؛

- تساعد النقطة الميتة على اختيار الاستراتيجية الصناعية، وذلك باللجوء الى تكثيف الجهود الاستثمارية من أجل تدنية النقطة الميتة الى أكبر حد ممكن وذلك بغية مضاعفة الانتاج لامتناس التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق الربحية و السيطرة على السوق؛

- الربط بين الاستراتيجية المالية و الاستراتيجية الصناعية، خصوصاً إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبات صعبة، حيث تجب الاستراتيجية المالية الى فتح رأس مال المؤسسة للمساهمة والاكتتاب و التخلي عن الاستدانة وذلك لتحقيق مستويات دنيا للنقطة الميتة، ومن ثم تجاوز الصعوبات التي تعاني منها في مجال التصنيع و الاستغلال؛

- المساعدة على إعادة هيكلة المؤسسة، من خلال هيكل التكاليف وعلاقته بمستوى النشاط، إذ عادة ما تلجأ المؤسسات الكبرى الى إعادة تنظيم قواعدها الانتاجية من أجل تدنية التكاليف العامة وغير المباشرة والذي ينعكس مباشرة على مستوى النقطة الميتة.

5. تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بنقطة التعادل:

1.5. التكاليف المتغيرة (CV): هي تلك التكاليف التي تتغير مع مستوى نشاط المؤسسة، أي حسب عدد الوحدات المنتجة و/أو المبيعة مثل التكاليف المباشرة للمواد و اللوازم المستهلكة، والمصاريف المستخدمين المباشرة في عملية التحويل أو الانتاج (شريحة، 2013 صفحة 114) ويمكن التعبير عن ذلك بدلالة المعادلة التالية:

$$Cv = Cv_u \times Q$$

2.5. **التكاليف الثابتة:** تشير التكاليف الثابتة أو الأعباء الثابتة الى الأعباء التي لا تتغير بتغير حجم النشاط (المبيعات أو الانتاج) في حدود سقف الانتاج أو القدرة الانتاجي لكن يمكن أن تتغير بتغير هيكل المؤسسة مثل: مصاريف التسيير العام، إشتراكات الهاتف الثابت، الأشهار، مصاريف الايجار، البريد، مصاريف المستخدمين الدائمين أثناء نشاط المؤسسة، إضافة الى أعباء الانتاج و التوزيع المختلفة والأعباء المالية التي تستحق الدفع (السعدي، 2017 صفحة 96)

3.5. **الهامش على التكاليف المتغيرة (MCV):** يمثل الهامش على التكاليف المتغيرة الفرق بين رقم الأعمال الصافي خارج الرسم والتكاليف المتغيرة، ويستخدم الهامش على التكاليف المتغيرة في قياس حجم التعادل أو قيمة التعادل، وفي هذه الحالة تقوم فكرة تحليل التعادل على أن كل وحدة تباع تحقق إيرادا معيناً يغطي أولاً التكاليف المتغيرة لإنتاج وبيع هذه الوحدات ويساهم الباقي من سعر البيع خارج الرسم في تغطية التكاليف الثابتة، وبحسب وفق العلاقة التالية: (سمرة، 25 أبريل 2017 صفحة 6)

$$MCV = CA - CV$$

4.5. **العائد قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT):** يمثل العائد أو النتيجة الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم ومجموع التكاليف المتغيرة و الثابتة، أي الفرق بين الهامش على التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، فإذا كان رقم الأعمال الصافي خارج الرسم يغطي مجموع التكاليف فتكون العائد قبل دفع الفوائد و الضرائب أو النتيجة موجبة والعكس صحيح (يزيد، 2017 صفحة 279)

5.5. **هامش الأمان (MS):** يمثل هامش الأمان الفرق بين رقم الأعمال الصافي خارج الرسم ونقطة التعادل ويقصد بهامش الأمان "مقدار الزيادة في حجم أو قيمة المبيعات عن نقطة التعادل (بالحجم أو القيمة)، والهدف من معرفة هامش الأمان بأنه يظهر المقدار الذي يمكن أن تنخفض به المبيعات قبل حدوث الخسائر" (حشيش، 2005 صفحة 249) ، وبحسب وفق العلاقة التالية:

$$MS = CA - SR$$

6.5. **مؤشر هامش الأمان (TMS):** إذا كان رقم الأعمال الصافي خارج الرسم يغطي عتبة المردودية (SR)، فهذا يعني أن المؤسسة تحقق هامش الأمان، أما إذا كانت عتبة المردودية تفوق رقم الأعمال الصافي خارج الرسم، فإن المؤسسة لا تحقق هامش الأمان، وبالتالي فهي تتحمل خسائر، وإذا كانت الكميات المباعة أكبر من كميات التعادل فإن كمية هامش الأمان تكون موجبة، وبحسب معدل هامش الأمان وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر هامش الأمان (TMS)} = \frac{\text{رقم الأعمال (CA)} - \text{عتبة المردودية (SR)}}{\text{رقم الأعمال (CA)}}$$

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

7.5. النقطة الميتة (SR): يقصد به الزمن الذي تحقق فيه المؤسسة التعادل أي المدة اللازمة التي تستغرقها المؤسسة حتى تغطي إجمالي تكاليفها (الثابتة والمتغيرة) بواسطة رقم الأعمال الصافي خارج الرسم المحقق، حيث عند هذا التاريخ تكون نتيجة المؤسسة معدومة (مرعي، 1993 الصفحات 331-332)، ويمكن ايجاد حساب عتبة المردودية زمنيا من خلال العلاقة التالية للتأكد من تاريخ إنطلاق المؤسسة في تحقيق الأرباح والخروج من منطقة الخطر، ويقصد به المدة اللازمة التي تستغرقها المؤسسة، حتى تغطي إجمالي تكاليفها (الثابتة والمتغيرة) بواسطة رقم الأعمال الصافي خارج الرسم المحقق، حيث عند هذا التاريخ تكون النتيجة أو العائد قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT) للمؤسسة معدوما، ويمكن حساب المدة بالأيام أو بالأشهر كمايلي: (صالح، 2021 صفحة 3)

1.7.5. زمن الوصول الى نقطة التعادل بالأشهر:

$$\text{زمن الوصول الى النقطة الميتة(نقطة التعادل) بالأشهر (SR)} = \frac{\text{عتبة المردودية (SR)}}{\text{رقم الأعمال الصافي خارج الرسم (CAHT)}} \times 12$$

2.7.5. زمن الوصول الى نقطة التعادل بالأيام:

$$\text{زمن الوصول الى النقطة الميتة(نقطة التعادل) بالأيام (PM)} = \frac{\text{عتبة المردودية (SR)}}{\text{رقم الأعمال الصافي خارج الرسم (CAHT)}} \times 360$$

6. طرق حساب نقطة التعادل: توجد طريقتان لحساب عتبة المردودية (كمية المبيعات وقيمة رقم الأعمال عند نقطة تعادل)، وهما الطريقة الرياضية(الجبرية) والطريقة البيانية.

1.6. الطريقة الرياضية:

$$\text{عتبة المردودية (SR)} = \frac{\text{رقم الأعمال (CA) X التكاليف الثابتة (CF)}}{\text{الهامش على التكاليف المتغيرة (MCV)}}$$

أو وفق العلاقة التالية:

$$\text{عتبة المردودية (SR)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة (CF)}}{\text{معدل الهامش على التكاليف المتغيرة (TMCVU)}}$$

رقم الأعمال = الكمية المباعة × سعر بيع الوحدة، الهامش على التكاليف المتغيرة = التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة.

الهامش على التكلفة المتغيرة للوحدة المتغيرة (MCVU) = سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة
معدل الهامش على التكاليف المتغيرة = الهامش على التكلفة المتغيرة للوحدة / سعر بيع الوحدة

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

- إذا كانت رقم أعمال التعادل أقل من رقم الأعمال الصافي فإن المؤسسة تحقق أرباحا، أما إذا كان رقم الأعمال الصافي لا يغطي رقم أعمال التعادل فالمؤسسة تواجه خسائر ولا تحقق هامش الأمان.

$$\text{كمية التعادل (Q*)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة (CF)}}{\text{الهامش على التكاليف المتغيرة للوحدة (TMCVU)}}$$

أو وفق العلاقة التالية:

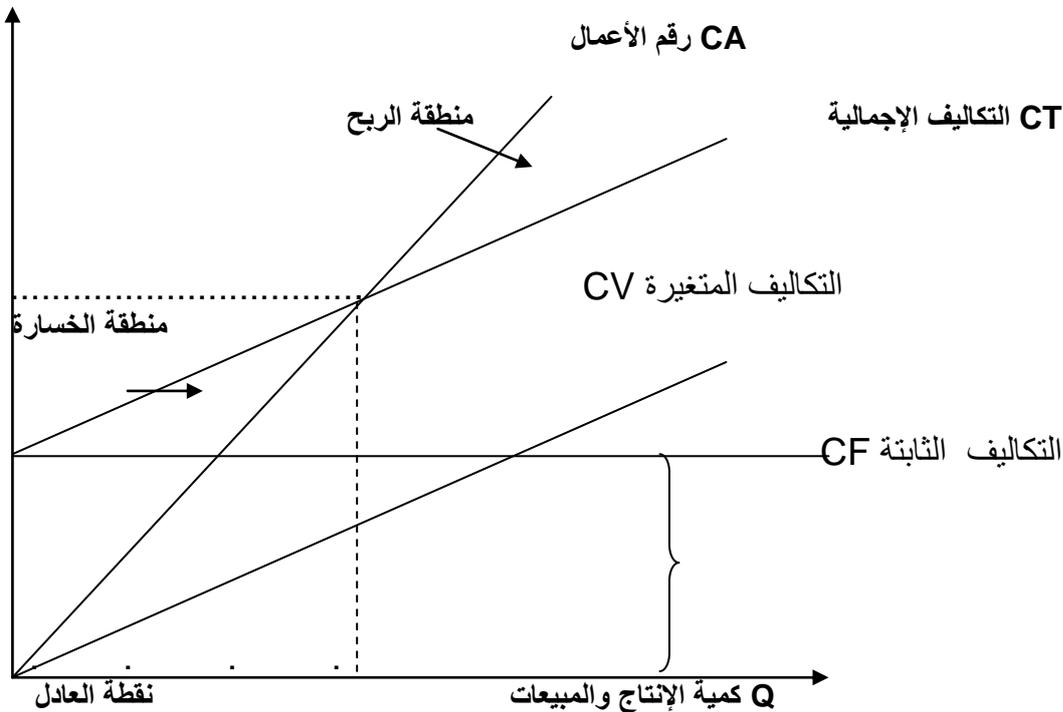
$$\text{كمية التعادل (Q*)} = \frac{\text{عتبة المردودية (SR)}}{\text{سعر بيع الوحدة خارج الرسم (PVU)}}$$

أو وفق العلاقة التالية لتحقيق ربح معين مستهدف:

$$\text{الكمية المباعة لتحقيق ربح معين مستهدف (R*)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة () + الربح المستهدف (R*)}}{\text{الهامش على التكاليف المتغيرة للوحدة (TMCVU)}}$$

إذا كانت الكميات المباعة أكبر من كمية التعادل، فهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباحا، أما إذا كانت كميات التعادل أكبر من الكميات المباعة، فهذا يعني أن المؤسسة تحقق خسائر.

2.6. الطريقة البيانية: نقطة تقاطع خط التكلفة الكلية مع خط رقم الأعمال تمثل نقطة التعادل كما في الشكل التالي:



7. عيوب تحليل التعادل:

يقوم تحليل التعادل على عدة فرضيات كما رأينا ذلك سابقا، و على ضوء هذه الفرضيات تبنى عيوب تحليل التعادل باعتبارها تقوم على افتراض وضع اقتصادي معين، وتتمثل هذه العيوب في الآتي:
(معر، 2008 صفحة 68)

- يفترض تحليل التعادل أن سعر البيع للوحدة ثابت، رغم الزيادة في كمية المبيعات، فإن فحصنا هذه الفرضية بعناية نجد أنها غير واقعية تماما في الكثير من الحالات، حيث أن الادارة تضطر لتخفيض سعر البيع إن قل الطلب على السلعة أو المنتج بهدف تحقيق كمية المبيعات المخططة، كما أن الادارة تزيد سعر بيع الوحدة لتحقيق هامش ربح أكبر إن زاد الطلب على السلعة أو المنتج؛
- يفترض نموذج تحليل التعادل أن التكلفة المتغيرة للوحدة تظل ثابتة عند كل مستويات الإنتاج، وهذا الافتراض غير واقعي كذلك في كثير من الحالات، فعند مستوى منخفض من الإنتاج، ربما تزيد التكلفة المتغيرة للوحدة، بسبب فقدان الكفاءة عند العمال، ومن المحتمل أن تدخل الادارة نظام العمل الاضافي للعمال، وفي كلتا الحالتين ترتفع التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة؛
- يفترض النموذج ثبات التكاليف الثابتة عند مستوى الإنتاج إن عدم واقعية هذا الطرح أو الافتراض تكمن في وجود طاقة انتاجية قصوى للمعدات المستخدمة؛
- قيامه على أساس علاقات خطية، ومثل هذه العلاقات تصلح لفترة زمنية قصيرة، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات باستعمال علاقات غير خطية؛
- افتراضه قيام علاقة خطية بين التكاليف والحجم، علما بأن هذا الافتراض قد يصح على المدى القصير، لأن توسعا جديدا فوق حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة، قد يتطلب إنفاقا كبيرا، الأمر الذي يؤدي الى تغير في علاقات الكلفة والحجم؛
- افتراضه مزيجا إنتاجيا وبيعيًا ثابتًا، وهذا افتراض غير دقيق خاصة في حالة المؤسسات التي تنتج وتبيع عدة منتجات، لأنها إذا قررت زيادة إنتاج أحد الأصناف وتخفيض إنتاج آخر، فإن نقطة تعادل جديدة ستنشأ؛
- قيامه على افتراض اقتصار التغير على أحد عناصر المعادلة فقط دون العناصر الأخرى، في حين لا وجود لمثل هذا الافتراض في الواقع؛
- لا يعير تحليل عتبة المردودية اهتماما لمواعيد خروج الأموال من المؤسسة ودخولها إليها، لأن التباعد بينها يؤدي إلى زيادة التكلفة بمقدار الفوائد التي ستدفع للأموال المقترضة والمستعملة لسد الفجوة بين التدفقين.

8. مثال توضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية:

تنتج وتبيع مؤسسة الريادة منتج وحيد بسعر بيع 95 دج للوحدة خارج الرسم، تتوقع هذه المؤسسة بيع 7000 وحدة في السنة، فإذا علمت أن التكلفة المتغيرة للوحدة هي 75 دج خارج الرسم، وأن التكاليف الثابتة الاجمالية قدرت بـ 80000 دج.

المطلوب:

1. حدد كل من: النتيجة المتوقعة (العائد قبل دفع الفوائد والضرائب)، عتبة المردودية بالقيمة والكمية، النقطة الميئة، هامش الأمان، ثم علق على النتائج المتحصل عليها؟
 2. ماهو أثر الانخفاض في سعر بيع 10% على عتبة المردودية؟
 3. ماهو أثر الارتفاع في التكاليف المتغيرة بنسبة 20% على عتبة المردودية؟
 4. ترغب المؤسسة في زيادة حجم مبيعاتها، لذا قررت شراء آلة جديدة والتي تسمح لها بزيادة حجم المبيعات بـ 3000 وحدة أخرى، مع العلم أن التكاليف المتغيرة تزيد بـ 5 دج للوحدة، أما التكاليف الثابتة ستزيد بـ 25000 دج.
- هل الاستثمار الجديد مقبول أم لا؟ دعم إجابتك.

9. حل المثال التوضيحي حول تحليل التعادل من خلال عتبة المردودية:

1. حساب النتيجة المتوقعة (العائد قبل دفع الفوائد والضرائب):

حساب النتيجة المتوقعة (العائد قبل دفع الفوائد والضرائب):

لدينا:

$$PV_{HT} = 95, Q = 7000, CV_{uHT} = 75, CF = 80000$$

$$EBIT = CA - CV - CF$$

$$EBIT = (95 * 7000) - (75 * 7000) - 80000$$

$$EBIT = (665000) - (525000) - 80000$$

$$EBIT = 60000$$

حساب عتبة المردودية بالكمية:

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة (CF)}}{\text{الهامش على التكاليف المتغيرة للوحدة (TMCVU)}} = \text{كمية التعادل (Q*)}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\frac{80000}{75 - 95} = \text{كمية التعادل (Q*)}$$

نجد:

$$\text{كمية التعادل} (Q^*) = 4000 \text{ وحدة}$$

حساب عتبة المردودية بالقيمة:

$$\text{عتبة المردودية} (SR) = 95 * 4000$$

أي عتبة المردودية تساوي:

$$\text{عتبة المردودية} (SR) = 380000$$

ويمكن حسابها بالطريقة الثانية:

$$\text{عتبة المردودية} (SR) = \frac{\text{رقم الأعمال} (CA) X \text{التكاليف الثابتة} (CF)}{\text{الهامش على التكاليف المتغيرة} (MCV)}$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$\text{عتبة المردودية} (SR) = \frac{80000 X 665000}{525000 - 665000}$$

نجد:

$$\text{عتبة المردودية} (SR) = 380000$$

حساب النقطة الميتة:

$$\text{زمن الوصول الى النقطة الميتة (نقطة التعادل) بالأيام} (SR) = \frac{\text{عتبة المردودية} (SR)}{\text{رقم الأعمال الصافي خارج الرسم} (CAHT)} \times 360$$

بالتعويض القيم نجد:

$$\text{زمن الوصول الى النقطة الميتة (نقطة التعادل) بالأيام} (SR) = \frac{380000}{665000} \times 360$$

ومنه نجد:

$$\text{زمن الوصول الى النقطة الميتة (نقطة التعادل) بالأيام} (SR) = 205.71 \text{ يوم}$$

معنى ذلك أن المؤسسة تصل الى النقطة الميتة بعد 205,71 يوم، أي 6 أشهر و 25 يوم تقريبا.

حساب هامش الأمان:

$$MS = CA - SR$$

بالتعويض بالقيم نجد:

$$MS = 665000 - 380000$$

أي هامش المان يساوي:

$$MS = 285000$$

2. حساب أثر الانخفاض في سعر البيع 10 % على عتبة المردودية:

$$PV_{HT} = PV_{HT}(1-0,10) = 95(1-0,10) = 85,50$$

$$\frac{80000}{75-85,50} = (Q^*) \text{ كمية التعادل}$$

أي كمية التعادل الجديدة هي:

$$\text{كمية التعادل} (Q^*) = 7619,05 \text{ وحدة}$$

ومنه عتبة المردودية الجديدة هي:

$$85,50 * 7619,05 = (SR) \text{ عتبة المردودية الجديدة}$$

ومنه تصبح عتبة المردودية الجديدة:

$$651428,57 = ((SR) \text{ عتبة المردودية الجديدة})$$

نلاحظ ارتفاع عتبة المردودية بنسبة:

$$\frac{380000 - 651428,57}{380000} = \text{نسبة ارتفاع عتبة المردودية}$$

أي نسبة الارتفاع في عتبة المردودية:

$$\text{نسبة ارتفاع عتبة المردودية} = 71,43 \%$$

3. حساب أثر الإرتفاع في التكاليف المتغيرة بنسبة 20 % على عتبة المردودية:

$$CV_{U_{HT}} = CV_{U_{HT}}(1+0,20) = 75(1+0,20) = 90$$

$$\frac{80000}{90-95} = \text{كمية التعادل الجديدة (Q*)}$$

أي:

$$\text{كمية التعادل الجديدة (Q*)} = 16000 \text{ وحدة}$$

ومنه تصبح عتبة المردودية الجديدة هي:

$$\text{عتبة المردودية الجديدة (SR)} = 95 * 16000$$

وتساوي:

$$\text{عتبة المردودية الجديدة (SR)} = 1520000$$

أي إرتفاع أو انتقال عتبة المردودية من 380000 الى 1520000 أي بنسبة زيادة تقدر بـ300%.

4.زيادة حجم المبيعات بـ 3000 وحدة، مع زيادة التكاليف المتغيرة بـ5 دج للوحدة، و زيادة التكاليف الثابتة بـ25000 دج:

$$Q=7000 + 3000$$

$$Q=10000$$

$$CV_{U_{HT}} = CV_{U_{HT}}(1+5) = 75(1+5)$$

$$CV_{U_{HT}} = 80$$

$$CF=8000+25000$$

$$CF=105000$$

$$EBIT = CA - CV - CF$$

$$EBIT = (95*10000) - (80*10000) - 105000$$

$$EBIT = (665000) - (525000) - 80000$$

$$EBIT = 45000$$

هذه النتيجة (العائد قبل دفع الفوائد والضرائب) = 45000 دج أقل من النتيجة السابقة (العائد قبل دفع الفوائد والضرائب) = 60000 دج، وبالتالي في ظل هذه الظروف لن تقبل المؤسسة هذا الاستثمار، لأنه يترتب عليه زيادة في التكاليف المتغيرة وزيادة في التكاليف الثابتة وبالتالي انخفاض في العائد قبل دفع الفوائد والضرائب في ظل ثبات سعر البيع عند مستوى 95 ج للوحدة الواحدة.

المحاضرة الحادية عشر: الرفع المالي و الرفع التشغيلي و الرفع المشترك

- 1- المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية)؛
- 2- المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول)؛
- 3- الرفع المالي؛
- 4- الرفع التشغيلي؛
- 5- الرفع المشترك (الكلي)؛
- 6- مثال توضيحي حول الرفع المالي و الرفع التشغيلي و الرفع المشترك؛
- 7- حل المثال التوضيحي حول الرفع المالي و الرفع التشغيلي و الرفع المشترك.

المحاضرة الحادية عشر: الرفع المالي و الرفع التشغيلي و الرفع المشترك

تمهيد:

لابد في البداية أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي والذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة وهو ما سنعتبر عنه بهيكل التمويل والثاني هيكل رأس المال والذي يقصد به التمويل الدائم للمؤسسة، والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل، وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال لمؤسسة ما يعتبر جزءاً من هيكلها المالي (الآغا، 2005 صفحة 75)

إن مقدار أرباح أي مؤسسة و العوامل المؤثرة في هذه الأرباح من أهم اهتمامات حملة الأسهم وبالتالي تواجه المؤسسات العديد من القرارات المالية التي تحدد قيمتها بما يتوافق مع أهدافها المسطرة، و من أبرز هذه القرارات التي تقوم الإدارة المالية باتخاذها، هي القرارات المتعلقة بهيكل التمويل، وذلك بتحديد المزيج التمويلي الأمثل بين التمويل بالديون (القروض المصرفية) أو الاعتماد على الأموال الخاصة وذلك بإصدار الأسهم الجديدة.

وقد استطاع كل من Modigliani و Miller التوصل الى أن الأخذ عين الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود الى تفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، فمن الميزات التي تتيحها الاستدانة أنها من التكاليف التي يمكن تخفيضها عند حساب الضريبة على الربح، ومن ثم فإن خضوع ربح المؤسسة للضريبة يعني أن المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من القروض الى جانب الأموال الخاصة تستطيع تحقيق وفورات ضريبية (قريشي، 2011 صفحة 406)

وتنتج الرافعة من أجل المساهمة في تعظيم العوائد لملاك المؤسسات، أو حملة الأسهم العادية، وبشكل عام فإن ارتفاع الرافعة يؤدي إلى ارتفاع مقابل في كل من العائد والمخاطرة و العكس من ذلك، فإن الانخفاض في الرافعة يؤدي إلى تراجع في كل من العائد والمخاطرة (العلي، 2010 صفحة 179)

المردودية المالية و المردودية الاقتصادية والرفع المالي:

يقيس الرفع المالي الأثر الايجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية، هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة و المخاطر التي قد تتعرض لها، فهناك حد لا ينبغي للمؤسسة تجاوزه (بوشنكير، 2011 الصفحات 89-90)

1. المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية):

1.1. تعريف المردودية المالية: وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، والنتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة، وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح (عشي، 2002 **صفحة 85**)

إن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية، ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية.

وتقيس المردودية المالية الأرباح الصافية التي يحققها المساهمون من كل دينار مستثمر من طرفهم في المؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت على زيادة العوائد التي يحصل عليها المساهمين وبالتالي زيادة ثروتهم، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$R_F = \frac{RN}{CP}$$

حيث: R_f المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية)؛ RN النتيجة الصافية؛ CP الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، والنتيجة الصافية تساوي:

$$RN = (EBIT - ID)(1 - T)$$

2.1. عائد السهم (ربحية السهم) (EPS) (Earnings Per Share): يقيس حصة السهم العادي الواحد من الأرباح الصافية، ويتم حسابه عن طريق قسمة النتيجة الصافية على عدد الأسهم العادية المدفوعة، وفي حالة تغير عدد الأسهم الصادرة والمتداولة خلال السنة، بفعل إصدار أسهم جديدة، أو تحويل أسهم ممتازة لأسهم عادية، في هذه الحالة يتم استخدام المتوسط لها، ويمكن حساب عائد السهم وفق العلاقة:

$$EPS = \frac{RN}{N}$$

أو وفق العلاقة التالية:

$$\text{عائد السهم} = \frac{\text{الربح السنوي الصافي - حصة الأسهم من الأرباح المتداولة}}{\text{عدد الأسهم العادية الصادرة المتداولة}}$$

2. المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول):

تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين النتيجة أي العائد قبل دفع الفوائد والضرائب (EBIT) أو العائد قبل الفوائد وبعد الضرائب، أي مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$R_E = \frac{EBIT}{E}$$

أو بالعلاقة التالية:

$$R_E = \frac{EBIT}{E} (1 - T)$$

حيث: R_E المردودية الاقتصادية؛ EBIT العائد قبل دفع الفوائد والضرائب؛ E الإستخدامات الاقتصادية؛ T معدل الضريبة على الأرباح.

3. الرفع المالي:

تعريف الرفع المالي: تعرف الرافعة المالية بأنها مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في أعمال المؤسسة، ويكون تأثير الرفع المالي إيجابيا على العائد إذا نجحت إدارة المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن الفائدة المدفوعة عليها، أي أن الرفع المالي يكون في صالح المؤسسة إذا كان معدل العائد على الإستثمار أكبر من معدل الفائدة والعكس بالعكس، وبذلك يرتبط الرفع المالي بالمخاطر المالية.

تعريف الرفع المالي: يعرف الرفع المالي على أنه مدى استخدام القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية في هيكل رأس المال للمؤسسات، بغية الاستفادة من المزايا الناتجة عن هذا التمويل في شقه التفاضلي بين القروض وحقوق الملكية (نعيم، 2022 صفحة 128)

تعريف الرفع المالي: تبين عبارة الرافعة المالية أثر المديونية على الأموال الخاصة، وتتوقف الرافعة المالية فقط على الهيكلة المالية للمؤسسة، ويتوقف أثر الرفع المالي على عاملين: (شيحة، 2013 صفحة 111)

- درجة المديونية الاجمالية المعبر عنها "بذراع الرافعة"؛

- فرق الرافعة المالية المتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية و نسبة المديونية.

تعريف الرفع المالي: يعكس الرفع المالي التغيير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للملاك من جراء التغيير في صافي ربح العمليات، وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة، وهذا مع ثبات العوامل الأخرى على حالها (فايز، 2014 صفحة 268)

تعريف الرفع المالي: ويقصد به اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المصرفية لسد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهماً ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين لأن أرباحها مضمونة ومحددة (رشاد، 2001 صفحة 138) هناك نموذجان للرافعة المالية، الأول يعتمد على قياس مجموع الالتزامات المالية على إجمالي الإستخدامات، بينما النموذج الثاني يعتمد على الالتزامات الطويلة الأجل فقط، متجاهلاً الديون قصيرة الأجل (مطر، 2005 صفحة 232)، ويعبر عن الرفع المالي بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$LF = \frac{D}{CP}$$

أو بالعلاقة التالية:

$$LF = \frac{D}{E}$$

حيث: LF الرافعة المالية؛ D الديون المالية؛ CP الأموال الخاصة؛ E مجموع الاستخدامات

1.3. أثر الرفع المالي: يعكس أثر الرافعة المالية التغير الذي يحدث في العائد المتاح للملاك (أي صافي الربح بعد الضريبة أو ربحية السهم)، نتيجة لتغيير معين في صافي الربح قبل دفع الفوائد والضرائب (Earnings before interest and taxes) (EBIT)، وبعد حصول المؤسسة على الأموال في شكل ديون تقوم باستثمارها في الأصول (الاستخدامات) الثابتة و الجارية، وستولد هذه الاستخدامات عائد (الربح قبل الفوائد والضرائب)، هذا الأخير سيوزع بين التكاليف المالية الثابتة لصالح المقرضين والضرائب على الأرباح لصالح الدولة والربح الصافي سيكون لصالح المساهمين.

إن أثر الرافعة المالية هو المقدار الذي سوف يتحول المردودية الاقتصادية إلى مردودية مالية، وبمعنى آخر يمكن قياس أثر الرفع المالي من خلال تحليل العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، فإذا كانت مردودية الأصول الاقتصادية تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هناك فائض لصالح المساهمين، وفي هذه الحالة يكون هناك أثر إيجابي للرفع المالي، وفي الحالة العكسية، إذا كانت المردودية الاقتصادية غير كافية لتغطية التكاليف المالية للاستدانة، يكون هناك أثر سلبي للرفع المالي (انخفاض في المردودية المالية للمساهمين)، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة، هنا يكون أثر الرفع المالي معدوم (حيادي)، أي لا يؤدي الاقتراض إلى تحسين أو انخفاض المردودية المالية للمساهمين (صالح، 2021 صفحة 3)

2.3. درجة الرفع المالي (DFL): يمكن تعريفها على أنها هي نسبة التغير في أرباح السهم الناتجة عن نسبة تغير صغيرة في الأرباح قبل دفع الفوائد والضرائب، وتحسب كمايلي:

$$DFL = \frac{EBIT}{(EBIT-ID)}$$

3.3. نقطة التعادل التمويلي أو نقطة عدم الاهتمام: وهي مستوى المبيعات أو رقم الأعمال الذي يحقق نفس عائد السهم بصرف النظر عن طريقة التمويل المتبعة سواء تمويل عن طريق الديون أو بإصدار أسهم جديدة)، ويتم حسابها بطريقتين:

$$EPS_E = EPS_D$$

أي أن عائد السهم في حالة التمويل بإصدار أسهم جديدة = عائد السهم في حالة التمويل بالديون
أو:

$$i = \frac{EBIT}{CP+D}$$

أي سعر الفائدة يساوي العائد على مجموع الأصول (المردودية الاقتصادية).

4.3. مزايا و عيوب الرافعة المالية: إن الرفع المالي إذا ما تم في ظل عائد على الموجودات أعلى من تكلفة الاقتراض فإنه يحقق العديد من الميزات نذكر منها الآتي: (الآغا، 2005 صفحة 88)

- الاقتراض بحكمة يمكن للمؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر هي بحاجة إليه خاصة عندما تحتاج إلى مزيد من الاقتراض؛
- تعظيم حقوق المساهمين نتيجة الفرق الإيجابي بين قيمة العائد على الاستثمار وتكلفة الاقتراض؛
- المحافظة على استمرار سيطرة المساهمين الحاليين على الإدارة؛
- عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة عدا ما يدفع على شكل فوائد للمقرضين؛
- الاستفادة من الوفرة الضريبية نتيجة لخصم تكلفة الاقتراض من الدخل الخاضع للضريبة؛
- إمكانية اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية و إعادتها بأموال ذات قوة شرائية متدنية خاصة في أوقات التضخم؛

لكن إذا لم يتم التعامل مع الرفع المالي بالحكمة اللازمة و الحرص الشديد فإنه قد يؤثر سلباً على نتيجة الأعمال، وذلك من خلال ما يلي: (صالح، 2021 صفحة 17)

- تضائل حقوق المساهمين نتيجة الفرق السلبي بين قيمة العائد على الاستثمار وتكلفة الاقتراض؛

- انخفاض سيطرة المساهمين على الإدارة نتيجة لاحتتمال تدخل الدائنون فيها؛
- احتمال اقتراض أموال ذات قوة شرائية متدنية و إعادتها بأموال ذات قوة شرائية مرتفعة؛
- قد يؤدي التأخير في السداد إلى الانتقاص من السمعة الائتمانية والحد من القدرة على الاقتراض.

4. الرفع التشغيلي:

تعريف الرفع التشغيلي: يتعلق الرفع التشغيلي بالدرجة التي توجد فيها تكاليف ثابتة في هيكل تكاليف المؤسسة، فإذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فإن هذا يعني أن المؤسسة تتميز برافعة تشغيل عالية، وتنطبق هذه الخاصية على المؤسسات أو الشركات التي تعمل في صناعات تغلب عليه الكثافة الرأسمالية مثل شركات الطيران، مصافي البترول... الخ.

تعريف الرفع التشغيلي: تشير رافعة التشغيل العالية إلى أن تغييرا صغيرا في المبيعات ينتج عنه تغييرا كبيرا في الأرباح قبل دفع الفوائد والضرائب، أي أن زيادة صغيرة في المبيعات ينتج عنها زيادة كبيرة في الأرباح، و انخفاضاً صغيراً في المبيعات يؤدي إلى تدني كبير في الأرباح (عرب، 2007 صفحة 10)

تعريف الرفع التشغيلي: هو تضخيم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، كلجوء المؤسسة لاستخدام المزيد من الآلات (الاهتلاك تكاليف ثابتة)، والاستغناء عن اليد العاملة المباشرة (تكاليف متغيرة)، ويعتمد الرفع التشغيلي على تحليل عتبة المردودية في توضيح العلاقة بين مستوى التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة من جهة وحجم المبيعات من جهة أخرى.

1.4 درجة الرفع التشغيلي (DOL): يمكن تعريفها على أنها نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب الناتجة عن نسبة تغير صغيرة في المبيعات.

ويقصد بها كذلك المدى الذي يصل إليه استخدام التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف المؤسسة، حيث أنه إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني أن المؤسسة تتميز برافعة تشغيلية مرتفعة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$DOL = \frac{CA - CV}{EBIT} = \frac{Q(P - V)}{Q(P - V) - CF}$$

أو وفق العلاقة التالية:

$$DOL = \frac{MCV}{EBIT} = 1 + \frac{CF}{EBIT}$$

5. الرفع المشترك (الكلي):

تعريف الرفع المشترك: تعرف الرافعة المشتركة بأنها مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة الاستخدام الأمثل للتكاليف الثابتة واستخدام الأموال المقترضة في العمليات، وبالتالي فإن الرافعة المشتركة تنشأ من

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

التأثير المشترك لكل من الرافعة المالية والرافعة التشغيلية بحيث تعكس الأثر الموحد الذي يمكن أن يواجه المؤسسة من مخاطر الأعمال ومخاطر الإقتراض، وبناء عليه تعد درجة الرفع المشترك مقياسا للمخاطرة الكلية المحيطة بالإدارة و المساهمين.

1.5. درجة الرفع المشترك (DCL): تعبر درجة الرفع المالي التشغيلي (الرفع المشترك) عن تغير عائد السهم نتيجة للتغير في رقم الأعمال (المبيعات)، حيث تتأثر درجة الرفع المشترك بنوعية التمويل، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$DCL = DFL \times DOL$$

6. مثال توضيحي حول جدول التمويل:

إليك الميزانية الإفتتاحية لإحدى المؤسسات الصناعية لعام 2021 كمايلي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
؟	الأموال الخاصة	3.000.000	تثبيات مادية ومعنوية
؟	قروض مصرفية	500.000	مخزونات
		1.000.000	الحسابات المالية
4.500.000	المجموع	4.500.000	المجموع

التكاليف الثابتة الاجمالية 900.000 دج والتكاليف المتغيرة تمثل 25% من رقم الأعمال، معدل الفائدة 5% والضريبة على الأرباح هي 25%، فإذا علمت أن أمام المؤسسة خياران فقط هما:
الحالة الأولى: تمويل كامل إحتياجاتها المالية عن طريق إصدار أسهم قيمة السهم الواحد هي 2500 دج؛
الحالة الثانية: تمويل 50% من إحتياجاتها المالية عن طريق قروض مصرفية والباقي عن طريق إصدار أسهم جديدة؛

المطلوب:

حساب نقطة التعادل التمويلي (نقطة عدم الاهتمام)، ثم بيّن ذلك في جدول توضح فيه الهياكل المالية في كلتا الحالتين؛ مع حساب مختلف العناصر المكونة له في نفس الجدول:

(CA, CF, CV, EBIT, ID, EBT, TAXES, NI, EPS, DFL, DOL, DCL)

7. حل المثال التوضيحي حول الرفع المالي و الرفع التشغيلي و الرفع المشترك:

1. حساب نقطة عدم الاهتمام:

$$EPSe=EPSd$$

أو:

$$i = \text{EBIT} / (\text{E} + \text{D})$$

$$i = (\text{CA} - \text{CV} - \text{CF}) / (\text{E} + \text{D})$$

$$0,05 = (\text{CA} - \text{CV} - \text{CF}) / (\text{E} + \text{D})$$

$$0,05 = \text{CA} - 0,25\text{CA} - 900000 / 4500000$$

$$0,05 = 0,75\text{CA} - 900000 / 4500000$$

$$225000 = 0,75\text{CA} - 900000$$

$$0,75\text{CA} = 1125000$$

$$\text{CA} = 1500000$$

ويكون عندها عائج السهم يساوي 93,75 دج كما هو موضح في الجدول التالي:

2500	2500	قيمة السهم الواحد (VN)
900	1800	عدد الأسهم (N)
112 500,00	0	معدل الفائدة: 5% (i)
2 250 000,00	0	الديون (D) أو القروض
2 250 000,00	4 500 000,00	الأموال الخاصة (CP)
4 500 000,00	4 500 000,00	مجموع الخصوم (CP+D)

50%	0%	البيان
1 500 000,00	1 500 000,00	CA
900 000,00	900 000,00	CF
375 000,00	375 000,00	CV
1 125 000,00	1 125 000,00	MCV
225 000,00	225 000,00	EBIT= CA-CF-CV
112 500,00	0,00	ID=D*5%
112 500,00	225 000,00	EBT=EBIT-ID
28 125,00	56 250,00	TAXES
84 375,00	168 750,00	NI=EBIT-ID-TAXES
93,75	93,75	EPS=NI/N
2	1	DFL=(EBIT)/(EBIT-ID)
5	5	DOL=(CA-CV)/(EBIT)
10	5	DCL=DFL X DOL

المحاضرة الثانية عشر: إدارة الأصول المتداولة

- 1- المكونات الرئيسية لأصول المتداولة؛
- 2- إدارة المخزون؛
- 3- نموذج ويلسون (WILSON) لمراقبة المخزون؛
- 4- الكمية الاقتصادية المثلى من المخزون؛
- 5- إدارة المدينين او سياسة الائتمان؛
- 6- سياسة منح الائتمان؛
- 7- العوامل المؤثرة على حجم الأموال المستثمرة في الذمم؛
- 8- سياسة الائتمان لدى المؤسسات الكبرى.

المحاضرة الثانية عشر: إدارة الأصول المتداولة وسياسة رأس المال العامل

تمهيد:

يطلق خبراء الادارة المالية على الأموال المكونة للأصول المتداولة برأس المال العامل، وبالتالي من الضروري أن يكون لدى المؤسسة من الأصول المتداولة ما يكفي لاستغلال الأصول الثابتة ومنها الآلات الى أكبر درجة ممكنة من التشغيل، بحيث لا يمكن تصور توقف تشغيل الآلات بسبب قلة المواد الأولية، أو بسبب النقص في النقدية اللازمة لتكاليف التشغيل المختلفة.

ولكن تحديد المقدار اللازم استثماره من الأصول المتداولة أمر ليس سهلا، لأنه لا يتوقف على الظروف الداخلية الخاصة بكل مؤسسة، بل يمكن أن يتأثر بالظروف الخارجية الأخرى المحيطة بالمؤسسة، الأمر الذي يجعل الاستعانة بالموزونات التقديرية و القواعد المالية والمحاسبية العامة أمرا ضروريا.

والأصول المتداولة هي الأصول التي يتوقع أن يتم تحويلها إلى سيولة خلال سنة واحدة، و تتضمن النقد وما في حكمه، والذمم المدينة، والمخزون، والأوراق المالية القابلة للتداول، والمصرفيات المدفوعة مقدما، والأصول السائلة الأخرى التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد.

وتعتبر الأصول المتداولة مهمة للمؤسسات لأنها يمكن أن تُستخدم لتمويل العمليات اليومية ودفع النفقات الجارية، وعادة ما يتم عرض الأصول المتداولة حسب ترتيب السيولة، أي أن الحسابات القابلة للتحويل إلى سيولة بشكل أسرع تظهر في أعلى قائمة الأصول المتداولة.

يتم إدراج المخزون ضمن الأصول المتداولة، فالمخزون لا يعتبر سهل التحويل الى سيولة مثل حساب العملاء ولكن يمكن بيع المخزون بسهولة في حالة تعرض المؤسسة لأزمة مالية (الكنهل صفحة 1)

1. المكونات الرئيسية للأصول المتداولة:

1.1. إدارة المخزون: عرفت الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والإنتاج " APICS " المخزون

على أنه: "إجمالي الأموال المستثمرة في الوحدات من المادة الخام والأجزاء والسلع الوسيطة، وكذلك الوحدات تحت التشغيل، بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع" (ماضي، 1998 صفحة 12)

وعرفه المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG): "على أنه مجموع السلع، مواد التموين، البقايا، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات التامة والمنتجات قيد أشغال التغليف التجارية المملوكة للمؤسسة

والتي لم تحدد وجهتها بعد" (عيسى، 2015 صفحة 16)

وعرفه النظام المحاسبي المالي على أنها: "الأصول المحازرة لبيعها بحسب السعر العادي للنشاط، أو التي هي قيد الانتاج لمثل هذا البيع، أو في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار

الانتاج أو تقديم الخدمات" (قطيب، 2016 صفحة 344)

وعرفه معيار المحاسبة الدولية رقم 2 (IAS2) على أنه: "المخزون في جميع أحواله سواء للنشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي ففي النشاط التجاري يعتبر المخزون أصلا عند الاحتفاظ به للبيع خلال دورة النشاط التجاري، اما في النشاط الصناعي فخلال مرحلة التصنيع لغرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الانتاج أو في تقديم الخدمات، وعليه فالمخزونات حسب هذا معيار المحاسبة الدولية رقم 2 هي: (قطيب، 2016 صفحة 345)

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي؛
 - مخزونات الانتاج قيد الانجاز تباع بع الانتهاء من انتاجها؛
 - مخزونات المواد الأولية و المواد الاستهلاكية و اللوازم التي تشتريها المؤسسة من تشتريها أجل إستهلاكها في العملية الانتاجية أو تستهلك في تقديم الخدمات؛
 - مدة بقاء المخزونات في المؤسسة لا تتعدى 12 شهرا.
- ويشكل المخزون جزءا هاما من الأصول المتداولة لمعظم المؤسسات، وخاصة التجارية منها، ولهذا فإن المديرين يريدون التأكد من اتباعهم لسياسة تخزين ناجحة و التي أهمها: عدم وجود مخزون يزيد عن اللازم أو أقل من الضروري، أي التوفيق بين هذين الوضعين للوصول الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح (المغوب، 1991 صفحة 237)، وهناك عدة أصناف من المخزونات هي:

1. المخزونات في شكل بضاعة؛
 2. مخزونات المواد الأولية واللوازم؛
 3. مخزونات المنتجات وتشمل (مخزونات قيد التصنيع؛ مخزونات تامة الصنع، مخزونات نصف مصنعة)
- تركز إدارة المخزون بصفة أساسية على الأنشطة المرتبطة بتخطيط ومراقبة الأصناف المخزنة بما يكفل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتبلور في ضمان الوفاء باحتياجات المؤسسة من المواد المختلفة بأكبر كفاءة ممكنة وعدم الإسراف، أو إساءة استخدام الأموال المستثمرة في تلك المواد، ومن بين مهام إدارة المخزون: (حميدي، 2017 صفحة 3)

1.1.1. تخطيط المخزون: ويشمل تخطيط المخزون العناصر التالية:

- تحديد الأهداف والسياسات والإجراءات والقواعد والبرامج الخاصة بالاستثمار في المخزون؛
- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء الاستثمار في المخزون؛
- تقدير الاحتياجات المستقبلية من كل صنف من الأصناف المخزنة؛
- تحديد الأوقات أو المواعيد التي يجب أن يتوافر فيها كل صنف؛
- تحديد حجم الاستثمار المالي المطلوب لتوفير هذه الأصناف ومصادر تمويله؛
- تحديد كيفية تدبير أو توفير الأصناف المطلوبة، وما يرتبط بذلك من سياسات وإجراءات مختلفة؛

- تحديد السياسات والإجراءات والقواعد الخاصة بالاحتفاظ بالمخزون.

2.1.1.1. مراقبة المخزون: تشمل مراقبة المخزون جميع الأنشطة التي تتعلق بتصميم أو اختيار الطرق والأساليب اللازمة للتأكد من سلامة التصرفات والإجراءات الخاصة بتوفير الاحتياجات المطلوبة من المواد وتخزينها والمحافظة عليها حتى وقت الحاجة إليها، وبما يتضمن استمرار الوفاء باحتياجات الجهات الطالبة بالكميات والمواصفات المطلوبة وفي المواعيد المحددة من ناحية، وحسن استخدام الأموال المستثمرة في هذه المواد من الناحية الأخرى.

3.1.1.1. دواعي الاحتفاظ بالمخزون: هناك عدة أسباب تجعل من التخزين أمر ضروري، نذكر منها:
(الجودي، 2019 صفحة 41)

1.3.1.1. تحقيق الاستقرار في الإنتاج: يتقلب الطلب على عنصر ما بسبب عدة عوامل منها، الموسمية، الجدول الزمني للإنتاج وما إلى ذلك، فالمخزونات من المواد الخام والمكونات ينبغي أن تتوفر للإنتاج حسب الطلب، وإلا توقف الإنتاج وبالتالي يتم الاحتفاظ بالمخزون لمواجهة هذه التقلبات حتى تستمر عملية الإنتاج على نحو سلس.

2.3.1.1. الاستفادة من تخفيضات الأسعار: عادة ما تقدم المؤسسات المصنعة خصومات لشراء كميات كبيرة للحصول على هذه ميزة سعرية ويتم شراء المواد بكميات كبيرة حتى لو لم تكن مطلوبة على الفور، وبالتالي، يتم الاحتفاظ بالمخزون لكسب الاقتصاد في الشراء.

3.3.1.1. تلبية الطلب خلال فترة التجديد: المهلة اللازمة لشراء المواد تتوقف على عوامل كثيرة مثل موقع مصدر الطلب وشروط العرض وما إلى ذلك، فيتم الاحتفاظ بالمخزون لتلبية الطلب خلال فترة التوريد.

4.3.1.1. منع فقدان المبيعات: في هذا الوقت التنافسي، يتعين على المؤسسة أن تحقق جداول التسليم بنسبة 100 في المائة على مستوى الخدمات، يعني أنه لا تستطيع أن تفوت الجدول الزمني للتسليم، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان المبيعات ولتجنب المؤسسات ذلك عليها الاحتفاظ بالمخزون.

4.1.1. مخزون الأمان: وقد سبق الإشارة إليه في المحاضرة السابقة (التحليل المالي وفق منظر سببولة/إستحقاق) وهو ذلك المخزون الذي يتم الاحتفاظ به من طرف إدارة المؤسسة لمواجهة أية احتمالات قد تنتج عن عدم انتظام دخول البضاعة وخروجها من المؤسسة، حيث يحول هذا المخزون دون توقف المؤسسة عن الإنتاج والتسليم لعملائها، ويتقرر حجم مخزون الأمان عادة في ضوء التغير في الطلب وخبرة المؤسسة مع مصادر التوريد، وكفاءة هذه المصادر وانتظامها في إرسال ما تم التعاقد عليه.

ويعتمد عليه المسير بشكل كبير على ما يسمى بمخزون الأمان، وهو بمثابة هامش أمان أو ضمان لتفادي حالتين من الاحتمال لمنع وقوع الانقطاع:

- تسارع الاستهلاك بعد تاريخ إعادة الطلب؛

- تأخر وصول الطلبية مما يجعل فترة التوريد أكبر.

4.1.1. نموذج ويلسون (WILSON) لمراقبة المخزون: في ظل انتشار أنظمة الاعلام الآلي، هناك برامج توفر أدوات بسيطة وآلية حتى يتمكن المسير من أداء هذه المهمة بطريقة جيدة وسريعة، وهناك عدة طرق كذلك لأداء إدارة المخزون تم من خلالها تطوير اجراءات فعالة للتحكم في مستوى المخزون انطلاقا من اختيار الوقت الامثل للطلب وتحديد الحجم الاقتصادي للكمية المطلوبة، ومع ذلك فإن إدارة المخزون تستند إلى النماذج التي تعمل كأساس لتنفيذها، وتستخدم النماذج لتحليل تأثير العوامل المختلفة في البيئة والسماح بالتنبؤ بالاحتمالات التي قد تحدث على المدى القريب والبعيد.

إن نموذج ويلسون هو نموذج رياضي نظري يستخدم كقاعدة لبناء النماذج الأخرى الأكثر واقعية، حيث يعتبر المهندس الأمريكي ويلسون أول من وضع تصور لنموذج علمي لتنظيم المخزون، يحدد من خلاله الكمية الاقتصادية الواجب تخزينها خلال فترة مثلى لإعادة الطلبية، و التي تجعل إجمالي تكاليف المخزون أقل ما يمكن، لهذا سمي بنموذج ويلسن (فريد، 2016 صفحة 32)، ويقوم نموذج ويلسون على الفرضيات التالية: (الدين صفحة 3)

- المؤسسة لا تسيير إلا مادة واحدة فقط (تسيير مخزون مادة واحدة فقط)؛

- الطلب على هذه المادة ثابت ومعروف (وتيرة الطلب تكون خطية وفق ميل ثابت)؛

- مهلة الاستلام معروفة وثابتة؛

- لا يوجد مخزون أمان؛

- المؤسسة لا تعتبر حالات الانقطاع؛

- سعر المادة ثابت وغير مرتبط بحجم الطلبية؛

- مخزون الإنذار ذو مستوى ثابت خلال كل الطلبيات المتتالية؛

- لا توجد مرتجعات سواء عند الاستلام أو عند البيع؛

- استلام الكمية المطلوبة يكون دفعة واحدة.

إن نموذج ويلسون جاء ردا على الإنتقادات الموجهة للنموذج الكلاسيكي الذي يعتبر أن الطلب ثابت ولا يتغير، وكذلك لمواكبة التغيرات الحاصلة في محيط المؤسسة خاصة الطلب، ومدى تأثيره على الكمية الاقتصادية، ويعتبر هذا النموذج أن الطلب متغير عشوائي لأنه لا يمكن التوقع مسبقا بقيم أكيدة لظاهرة مثل الطلب، ولكن يمكن استنتاج قيم متوسطة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية لهذه الظاهرة (يسين، 2010 صفحة 97)

الكمية الاقتصادية المثلى: لحساب الكمية الاقتصادية المثلى والتي نرمز لها EOQ نستعمل المعادلة التالية:

$$EOQ = \sqrt{\frac{2 * D * OC}{HC}}$$

حيث: EOQ الحجم الاقتصادي أو الحجم الأمثل للطلبية الواحدة؛ D الاستهلاك السنوي بالوحدات؛ OC التكلفة السنوية للطلب؛ HC تكاليف التخزين السنوية. ولحساب تكاليف التخزين السنوية HC نضرب تكلفة تخزين الوحدة لمدة سنة في متوسط المخزون المتاح مع الاخذ في الحساب مخزون الأمان ان وجد أي:

$$HC = \frac{EOQ}{2} * P * C\%$$

حيث: % C * P تكلفة تخزين وحدة من المخزون معبر عنها بنسبة مئوية من سعر الشراء. ولحساب التكلفة السنوية للطلب OC نضرب عدد الطلبيات N في السنة في تكلفة الطلبية الواحدة أي: عدد الطلبيات N في السنة يساوي الطلب السنوي مقسوم على الكمية الاقتصادية للطلبية و تساوي:

$$N = \frac{D}{EOQ}$$

أي:

$$OC = N * F$$

حيث: F التكاليف الثابتة للطلب واستقبال الطلبية الواحدة؛ N عدد الطلبيات في السنة وتكون التكاليف الكلية TC للطلب و للتخزين كمايلي:

$$TC = HC + OC$$

2. إدارة المدينين و سياسة الائتمان:

تعتمد الكثير من المؤسسات على البيع الآجل بسبب تعذر البيع النقدي لمجموعة من الأسباب من ضمنها طبيعة الصناعة، وصنف المنتج وظروف السوق، ومدى توفر السيولة، واستخدام البيع الآجل يسبب ظهور ذمم غير مسددة للمؤسسة التي تقوم بتسجيلها محاسبياً تحت بند أوراق القبض أو الذمم المدينة، وتعد ادارة حسابات المدينين من المجالات التي تؤثر بشكل كبير وهام على مستوى النقدية المتوافر في المؤسسة، ذلك أن الأموال المستثمرة في حساب العملاء هي جزء من راس المال العامل، وقد

تشكل نسبة مرتفعة من الأصول المتداولة، وبالتالي تحتاج الى مهارات خاصة من طرف المسيرين الماليين لمتابعتها وادارتها، والتي يظهر أثرها في نهاية المطاف على الاداء المالي للمؤسسة.

ويمكن القول بأن الهدف العام لإدارة الذمم المدينة يكمن في تحصيل الذمم المدينة بأسرع وقت ممكن دون التأثير على حجم المبيعات، ومن هنا يمكن صياغة الأهداف الفرعية التالية: (خداش صفحة 4)

- تحديد سياسة الائتمان والتحصيل في الشركة؛
- التأكد من عدم تجاوز الذمم لمستوياتها المحددة؛
- تحديد الحجم الأمثل للإستثمار في الذمم وابقاء حجم الحسابات المدينة ضمن المستوى المرغوب؛
- تقييم العملاء للتأكد من امتلاكهم للشروط المناسبة للبيع الآجل؛
- ادارة تحصيل الذمم المدينة؛

1.2. سياسة منح الائتمان: عادةً ما تقوم المؤسسات بوضع سياسة إئتمانية تتضمن العناصر التالية:

شروط الائتمان: وتشمل نسبة الخصم النقدي وهو مقدار الخصم السعري الذي تمنحه المؤسسة لعملائها الذين يسددون نقداً، ويهدف الخصم النقدي إلى تشجيع العملاء على السداد المبكر لقيمة مشترياتهم من المؤسسة، والفترة التي يعتبر التسديد فيها تسديداً نقدياً وهي الفترة التي يعتبر التسديد فيها تسديداً نقدياً (مثل أول 10 أيام بعد البيع)، وفترة الائتمان الكلية الممنوحة للعملاء وهي الفترة الكلية الممنوحة لعملاء الشركة ليقوموا بتسديد مستحققاتهم.

تحليل الائتمان: وتتعلق بتحليل قدرة العميل على سداد الإلتزامات التي عليه للمؤسسة في وقتها وبدون تأخير.

سياسة التحصيل المتبعة من قبل المؤسسة: و تتضمن الطرق التي تستخدمها المؤسسة لتحصيل أموالها من عملائها.

وتتبع أهمية دراسة سياسة الائتمان من أن تقديم تسهيلات للعملاء يشجع نمو المبيعات والأرباح من جهة، وفي المقابل توجد تكاليف ومخاطر معتبرة أخرى قد تتحملها المؤسسة نتيجة التساهل او التراخي أو قد تعود لأسباب وظروف قاهرة، ومن بين تكاليف منح الائتمان مايلي:

- تكلفة الأموال؛
- تكلفة الديون المعدومة؛
- تكلفة المتابعة لتحصيل المبالغ المالية المستحقة لدى المتأخرين والمترددتين؛
- خصم نقدي للدفع المسبق.

2.2. العوامل المؤثرة على حجم الأموال المستثمرة في الذمم: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مقدار الأموال المستثمرة في الحسابات المدينة نذكر منها: (المغبوب، 1991 صفحة 251)

1.2.2. درجة التقلب في المبيعات: تزداد قيمة الحسابات المدينة أوراق القبض عادة بازدياد المبيعات و تتخفف بانخفاضها.

2.2.2. سياسة التحصيل و الائتمان بالمؤسسة: كلما زادت درجة السماح بالبيع الآجل للعملاء زادت قيمة الحسابات المدينة و أوراق القبض، وكلما كانت هناك سياسة تحصيلية حازمة كلما قل هذان البندان، وعموما فإن سياسة الائتمان والتحصيل مرتبطة بعوامل خارجية قد تكون خارج سيطرة المؤسسة مثل الركود الاقتصادي وفترات نقص السيولة النقدية في الأسواق.

3.2.2. المدة المسموح بها في البيع الآجل: أي كلما زادت المدة المسموح بها كلما زادت نسبة المبيعات الآجلة.

3. سياسة الائتمان لدى المؤسسات الكبرى:

تقسم المؤسسات الكبرى زبائنها الى مجموعات يتم ترتيبها على أساس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فنجد في الترتيب فئة من المؤسسات ذات المخاطر المحدودة او المنعدمة وفي المقابل نجد فئة من المؤسسات مخاطرها جد مرتفعة، ويتم ترتيب وتصنيف الزبائن حسب خمسة (5) معايير يرمز لها بـ " The five C " وهي:

1. الشخصية: (Character) وتقاس باحتمال محاولة الزبون تسديد ديونه، ويعتبر أهم عامل يقيس درجة الثقة في وعد الزبون وفي صدقه أو كذبه وتماطله؛

2. القدرة على التسديد من وجهة نظر البائع (Capacity)؛

3. رأس المال (Capital) ويقيس الوضعية المالية العامة حسب التحليل المالي بالنسب مع التركيز على الأصول المادية للعميل؛

4. الضمانات المادية التي يمكن تقديمها من طرف العميل (Collateral)؛

5. الأوضاع الاقتصادية السائدة (Conditions) ومدى تأثير انعكاساتها على المؤسسة المستفيدة.

بالإضافة الى تصنيف وترتيب الزبائن حسب معيار درجة المخاطرة، حيث تجمع كل المعلومات الممكنة عن الزبائن ومن كل المصادر، والهدف منها هو معاملة كل فئة من الزبائن معاملة خاصة فيتم التساهل مع المجموعات ذات الترتيب الجيد ويتم التشدد مع الفئات الأخرى، وتعني السياسة المتشددة على سبيل المثال: اشتراط التسديد نقدا عند استلام البضاعة أو التسديد المسبق قبل خروج البضاعة من المخازن، أما السياسة الائتمانية المتساهلة أو العادية فقد تعني، معاملة بعض الزبائن دون قيود على حجم الائتمان.

قائمة المراجع:

- أسعد حميد العلي، (2010)، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- فايز سليم الحداد، (2014)، الإدارة المالية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الإصدار الرابع.
- رشاد العصار، (2001)، الإدارة و التحليل المالي، عمان، الأردن، دار البركة للنشر و التوزيع.
- هاني عرب، (2007)، محاضرات المساعد في مالية الشركات، دولة النشر غير مذكورة، ملتقى البحث العلمي.
- محمد توفيق ماضي، (1998)، إدارة وضبط المخزون، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- بوفليح نبيل، (2019)، دروس و تطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي، الجزائر، ديوان المطوعات الجامعية.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، (2008)، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- محمد المبروك أبو زيد، (2009)، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية.
- لطرش وليد و عياد السعدي، (2017)، الإدارة المالية الحديثة مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، برج بوعريريج، الجزائر، دار جيطلي.
- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس و تطبيقات، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الأول.
- طارق عد العال حماد، (2002)، التقارير المالية أسس الاعداد و العرض و التحليل، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- شعيب شنوف، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، عمان، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
- مؤيد محمد الفضل و آخرون، (2010)، المحاسبة الادارية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية.
- دراسات في المحاسبة الادارية [كتاب] / المؤلف عبد الرحيم سامي معروف و محمد أمين أشرف، القاهرة، مصر، مكتبة أكتوبر الهندسية، 2009.

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

شوقي السيد فودة، (2009)، مبادئ المحاسبة الادارية لترشيد القرار الاداري، كفر الشيخ، مصر، منشورات كلية التجارة.

خليل عواد أبو حشيش، (2005)، المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عبد الحي مرعي، (1993)، في محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط و الرقابة، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى.

ناصر دادي عدون، (1998)، إقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية.

كامل المغربي و آخرون، (1995)، أساسيات في الإدارة، عمان، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى.

جمال الدين محمد المرسي و أحمد عبد الله اللوح، (2006)، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.

جميل أحمد توفيق، (1999)، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عبد الله عبد الله السنفي، (2013)، الادارة المالية، صنعاء، اليمن، دار الكتاب الجامعي.

فيصل محمود الشاورة، (2013)، مبادئ الادارة المالية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع.

عدنان تايه النعيمي، (2011)، الادارة المالية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع.

أحمد السيد كردي، (2010)، مبادئ الادارة المالية في منظمات الأعمال العصرية، مصر، دار النشر غير مذكورة.

عبد الحفيظ المغبوب، (1991)، أساسيات الادارة المالية، مصر، مطابع المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى.

وليد ناجي الحياي، (2014)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.

محمد مطر، (1997)، التحليل المالي الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، عمان، الأردن، معهد الدراسات المصرفية.

هيثم محمد الزعبي، (2000)، الإدارة والتحليل المالي، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2000.

مبارك لسوس، (2012)، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية) أجوبة تمارين وحلول، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني.

محمد مطر، (2005)، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الأدوات و الاستخدامات، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى.

محمد منير شاكر، (2005)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

حمزة محمود الزبيدي، (2000)، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

مبارك لسوس، (2004)، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني.

خميسي شيحة، (2013)، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع.

ناصر دادي عدون و عبيرات مقدم وقرية معمر، (2008)، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى.

زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، (2011)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

مليكاوي ميلود، (2018)، الإستراتيجية و التسيير المالي، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.

Patrick Piget, (1998), Gestion Financière de l'entreprise, Paris, France, Edition Economica.

Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, (2001), Gestion Financière, Paris, France Edition Dunod, 9eme Edition.

Stephane Griffiths, (1996), Exercices de Gestion Financière, Alger, Edition Chihab.

Leon Assaraf, (1998), La Gestion Financière, Paris, France, Les Editions D'organisation.

سعادة اليمين، (2009)، إستخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة العامة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

محاضرات في مقياس: التسيير المالي — الدكتور: تومي ابراهيم — جامعة بسكرة

عشي عادل، (2002)، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

مصطفى يسين، (2010)، دور نماذج تسيير المخزون في ترشيد الموارد المادية للمؤسسة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

بسام محمد الآغا، (2005)، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار " دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بـفلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

تقارت يزيد، (2017)، دور أساليب المحاسبة الادارية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

حجاب عيسى، (2015)، مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لاستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من مؤسسات مطاحن القمح للفترة 2010-2012، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

بروال بومدين، (2018)، محاضرات في التسيير المالي مدعمة بأمثلة محلولة، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

خري عبد الناصر، (2009)، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

دروري لحسن، (2015)، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

قوادري محمد، (السنة غير مذكورة) محاضرات في مقياس التسيير المالي، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر.

بورديمة سعيدة، (2015)، محاضرات في التسيير المالي، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر.

نجار حياة، (2016)، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.

بن ختو فريد، (2016)، محاضرات في تقنيات تسيير المخزون، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

بلعور سليمان و قطيب عبد القادر، (2016)، العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، المجلد السادس، العدد العاشر.

عيسى حجاب و الجودي محمد علي، (2019)، إعداد و تطبيق النموذج العشوائي ذي الفترة الواحدة في العجز لتحديد القرارات المثلى للشراء من المواد الولية في المؤسسة الصناعية دراسة تطبيقية، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني.

علي مكيد و أحلام خليفة، (2016)، دور الادارة المالية في مواجهة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة فرع أنتيبويتيكال بالمدينة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول.

سايج فايز، (2013)، إعداد و تحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

لومايزية عفاف و خيارى زهية، (2018)، إستخدام أسلوب تحليل التعادل في حساسية ربحية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مشروع إنتاج زيت الزيتون، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثاني.

بلقاسمي الزايدي و شلابي نعيمة، (2022)، الرفع المالي و أثره على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الأول.

مداني بن بلغيث و دشاش عبد القادر، (2011)، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة للملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام: 13-14 ديسمبر.

Antraigue Daniel, (26/08/2022), Cours Analyse du Tableau de Résultat Les oldes Intermédiaires de Gestion (SIG)(https://public.iutenligne.net/gestion/gestion-financiere/antraigue_januario/partie1_ana_doc_synthese_821-S2/sansmenu/GEST-P01-R03/Pdf/03.pdf)

جيلح صالح، (2022/08/20)، محاضرات في مقياس التسيير المالي، مصدر إلكتروني، مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، (متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://elearning.univ-biskra.dz/moodle2019/>).

عبد العزيز الكنهل، (2022/08/25)، الأصول المتداولة مفاهيم، مفاهيم مالية و استثمار، مفاهيم محاسبية، مصدر إلكتروني، متاحة على الموقع الإلكتروني (<https://mafaheem.info/?p=646>).

إيهاب مقابلة و خالد الزعبي و حسام خدّاش، (2022/08/25)، إدارة الذمم المدينة، مصدر إلكتروني، متاحة على الموقع الإلكتروني (<https://almerja.com/reading.php?idm=100999>).

مقيّم صبري وبوعنان نور الدين، (2022/08/25)، نماذج تحديد الكمية الاقتصادية للطلب في ظروف اليقين وعدم اليقين، مصدر إلكتروني، متاحة على الموقع الإلكتروني (https://www.researchgate.net/publication/275154667_nmadhj_thdyd_alkmyt_alaqtsadyt).

قورين حاج قويدر، (2022/08/20)، رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، مصدر إلكتروني، متاحة على الموقع الإلكتروني (<https://infotechaccountants.com/topic/937--pgourine>).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009.

وزارة المالية، (2009)، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.